

Distr.
GENERAL

E/C.12/GBR/5
31 January 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الدورية الخامسة المقدمة من الدول الأطراف
بموجب المادتين ١٦ و ١٧ من العهد

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

[٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧]

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣		تمهيد.....
		مقدمة
٤	٧٠-١	أولاً - معلومات عامة.....
		ألف - الأرض والسكان (بما في ذلك الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).....
٤		باء - الهيكل السياسي العام.....
١٢	١٢-١	جيم - الإطار القانوني العام الذي تتوفر داخله الحماية لحقوق الإنسان.....
١٥	٣٣-١٣	دال - المعلومات والدعاية.....
٢٥	٤٨-٣٤	هاء - الوضع القانوني للعهد وتنفيذه المحدد.....
٢٩	٥٤-٤٩	واو - دور التعاون الدولي في تنفيذ العهد.....
٣٤	٧٠-٥٥	ثانياً - تقرير عن الأحكام الموضوعية.....
٣٩	٤٠٠-٧١	ألف - الردّ على الملاحظات الختامية للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.....
٣٩	١٨٦-٧١	باء - معلومات تتعلق بكل مادة من مواد الجزء الأول والجزء الثاني والجزء الثالث من العهد.....
٧٦	٤٠٠-١٨٧	المادة ١ - تقرير المصير.....
٧٦	١٩٠-١٨٧	المادة ٢ - إعمال الحقوق الواردة في العهد.....
٧٧	١٩٨-١٩١	المادة ٣ - مساواة الذكور والإناث.....
٨٠	٢٠٤-١٩٩	المادة ٤ - الحدود.....
٨٣	٢٠٥	المادة ٥ - التأويل.....
٨٣	٢٠٦	المادة ٦ - الحق في العمل.....
٨٣	٢١٠-٢٠٧	المادة ٧ - الحق في التمتع بشروط عمل عادلة.....
٨٥	٢١٥-٢١١	المادة ٨ - حق تكوين النقابات والانضمام إليها.....
٨٧	٢١٨-٢١٦	المادة ٩ - الحق في الضمان الاجتماعي.....
٨٩	٢٢٨-٢١٩	المادة ١٠ - الحق في حماية الأسرة.....
٩٣	٢٥١-٢٢٩	المادة ١١ - الحق في مستوى معيشي كاف.....
١٠٢	٢٩٥-٢٥٢	المادة ١٢ - الحق في الصحة.....
١١٨	٣٢٥-٢٩٦	المادتان ١٣
١٢٨	٣٣٧-٣٢٦	و١٤ - الحق في التعليم.....
١٣٤	٤٠٠-٣٣٨	المادة ١٥ - الحق في الثقافة.....

تمهيد

يجسد هيكل التقرير الدوري الخامس هذا إرشادات الأمم المتحدة بشأن تقديم التقارير عن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(١)، وعلى وجه الخصوص:

- تم تحديث قسم "المعلومات العامة" لكي يجسد آخر الإحصاءات والتغيرات الدستورية؛
- أدرجت تقارير أقاليم ما وراء البحار والأقاليم التابعة للتاج في المرفقات.

(١) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، دليل تقديم التقارير عن حقوق الإنسان بموجب ستة صكوك دولية رئيسية عن حقوق الإنسان، جنيف، ١٩٧٧. (http://www.unhcr.ch/pdf/manual_hrr.pdf). مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، جمع المبادئ التوجيهية المتعلقة بشكل ومحتوى التقارير المطلوب تقديمها من الدول الأطراف في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، HRI/GEN/2/Rev.3، ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦. (<http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf/898586b1dc7b4043c1256a450044f331/975dd3fb10e75b83c12571850050edda>). (\$FILE/G0641857.pdf)

أولاً - معلومات عامة

ألف - الأرض والسكان (بما في ذلك الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)

المملكة المتحدة

السكان ^(٢)	٦٠ ٢٠٩ ٥٠٠
عدد الرجال لكل ١٠٠ من النساء ^(٣)	٩٦
المجموعات الإثنية ^(٤)	بيض (٢٩,١٪)، مختلطون (١,٢٪)، آسيويون خالصون أو آسيويون بريطانيون (٤,٠٪)، سود أو سود بريطانيون (٢,٠٪)، صينيون (٠,٤٪)، مجموعات إثنية أخرى (٠,٤٪).
نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ^(٥)	١٨,٠٪
نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ سنة ^(٦)	١٦,٠٪
نسبة السكان في المناطق الحضرية ^(٧)	٧٩,٧٪
الديانة ^(٨)	مسيحيون (٧١,٩٪)، دون ديانة (١٥,١٪)، دون ديانة معلنة (٧,٨٪)، مسلمون (٢,٨٪)، هندوس (١,٠٪)، سيخ (٠,٦٪)، يهود (٠,٥٪)، بوذيون (٠,٣٪)، أي ديانة أخرى (٠,٣٪).
الناتج المحلي الإجمالي ^(٩)	١ ٢٨٨ بليون جنيه إسترليني بأسعار السوق في ٢٠٠٦
الناتج المحلي الإجمالي للفرد ^(١٠)	٣٩٥ ٢١ جنيهاً إسترلينياً

(٢) *Mid-2005 population estimates*, Office for National Statistics

(٣) *Mid-2005 population estimates*, Office of National Statistics

(٤) *Census, April 2001*, Office for National Statistics. ووفقاً لأرقام "تجريبية" أحدث عهداً نشرها مكتب الإحصاءات الوطنية (Office for National Statistics) كان توزيع سكان إنكلترا في منتصف ٢٠٠٤ كما يلي: بيض (٨٩,٥٪)، مختلطون (١,٥٪)، آسيويون أو آسيويون بريطانيون (٥,١٪)، سود أو سود بريطانيون (٢,٦٪)، صينيون (٠,٦٪)، مجموعات إثنية أخرى (٠,٦٪).

(٥) *Mid-2005 population estimates*, Office for National Statistics

(٦) *Mid-2005 population estimates*, Office for National Statistics

(٧) *Census, April 2001*, Office for National Statistics، علماً بأن هذه الأرقام تشير إلى إنكلترا وويلز فقط.

(٨) *Census, April 2001*, Office for National Statistics. علماً بأن هذه الأرقام تتعلق ببريطانيا العظمى (إنكلترا وويلز واسكتلندا) فقط.

(٩) *UK Output, Income and Expenditure*, Office for National Statistics

(١٠) *UK Output, Income and Expenditure*, Office for National Statistics., and *Mid-2005 population estimates*, Office for National Statistics

التضخم ^(١١)	٣,١٪
العجز/الفائض الحكومي ^(١٢)	- ٣٥,٤ بليون جنيه إسترليني (٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في ٢٠٠٦
الدين الحكومي ^(١٣)	٨٧١,٨ بليون جنيه إسترليني (٤٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في ٢٠٠٦
نسبة العمالة ^(١٤)	٧٤,٣٪ (٢٨,٩٨ مليون)
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين ^(١٥)	٩٩,٠٪
اللغات	- اللغة الرسمية: الإنكليزية (في جميع أنحاء المملكة المتحدة). - لغات معترف بها ^(١٦) : الويلزية (في ويلز)؛ والغيلية والاسكتلندية (في اسكتلندا)؛ والكورنيس (في كورنوال)؛ والآيرلندية واسكتلندية أَلستر (في آيرلندا الشمالية)
متوسط العمر المتوقع ^(١٧)	٧٧ (رجال)، ٨١ (نساء)
وفيات الرضع - عدد وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة لكل ١٠٠٠ مولود حي ^(١٨)	٥,٠ في ٢٠٠٥
معدل الخصوبة (للمرأة الواحدة) ^(١٩)	١,٧٩ في ٢٠٠٥

.Consumer Price Index (CPI), Office for National Statistics, March 2007 (١١)

.UK Government Debt and Deficit, Office for National Statistics, 2006 (١٢)

.UK Government Debt and Deficit, Office for National Statistics, 2006 (١٣)

.Labour Market Statistics, Office for National Statistics, December 2006 - February 2007 (١٤)

.The Economist، أرقام عام ٢٠٠٣. (١٥)

.موجب الميثاق الأوروبي المعني باللغات الإقليمية ولغات الأقليات. (١٦)

.Life expectancy at birth, Interim life tables 2003-05, Office for National Statistics (١٧)

.Infant Mortality rates 1976-2005, Office for National Statistics, 2006 (١٨) علماً بأن هذه الأرقام

تشير إلى إنكلترا وويلز فقط.

.Office for National Statistics, 2006 (١٩)

الأقاليم التابعة للتاج^(٢٠)

السكان	- ٧٦ ٣١٥ (جزيرة مان - في ٢٠٠١) - ٨٨ ٢٠٠ (إقليم جيرسي - في ٢٠٠٥) - ٦٣ ٢٦٧ (إقليم غيرنسي - في ٢٠٠١)
عدد الرجال لكل ١٠٠ من النساء	- ٩٦ (جزيرة مان - في ٢٠٠١) - ٩٥ (إقليم جيرسي - في ٢٠٠١) - ٩٨ (إقليم غيرنسي - في ٢٠٠١)
المجموعات الإثنية	- ٥١٪ جيرسي، ٣٥٪ المملكة المتحدة، ٦٪ برتغاليون/ماديريون، ٣٪ آيرلنديون (إقليم جيرسي - في ٢٠٠١) - ٦٠،٨٪ غيرنسي، ٠،٦٪ جيرسي، ٢٥،٩٪ المملكة المتحدة، ٠،٦٪ آيرلنديون، ١،٨٪ برتغاليون، ١،٥٪ دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، ٠،٦٪ دول أوروبية أخرى، ٢،٣٪ مجموعات أخرى (إقليم غيرنسي - في ٢٠٠١)
نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة	- ١٧،٨٪ (جزيرة مان - في ٢٠٠١) - ١٥،٧٪ (إقليم غيرنسي - في ٢٠٠١) - ١٧٪ (إقليم جيرسي - في ٢٠٠١)
نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ سنة	- ١٦،٧٪ (جزيرة مان - في ٢٠٠١) - ١٥،٥٪ (إقليم غيرنسي - في ٢٠٠١) - ١٤،١٪ (إقليم جيرسي - في ٢٠٠١)
نسبة السكان في المناطق الحضرية	- ٧٢،٦٪ (جزيرة مان - في ٢٠٠١) - ٥٠٪ تقريباً (إقليم جيرسي - في ٢٠٠٥) - ٢٧،٦٪ (إقليم غيرنسي - في ٢٠٠١)
الديانة	- المسيحية (الغالبية)، الإسلام، اليهودية (إقليم غيرنسي)
الناتج المحلي الإجمالي ^(٢١)	- ١،٣ بليون جنيه إسترليني (جزيرة مان - في ٢٠٠٣-٢٠٠٤) - ٢،٧ بليون جنيه إسترليني (إقليم جيرسي - في ٢٠٠٥) - ١،٥ بليون جنيه إسترليني (إقليم غيرنسي - في ٢٠٠٦)
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	- ١٧ ٣٠٩ جنيهات إسترلينية (جزيرة مان - في ٢٠٠٣-٢٠٠٤) - ٣٠ ٩٠٠ جنيه إسترليني (إقليم جيرسي - في ٢٠٠٥) - ٢٤ ٥٣٨ جنيهات إسترلينية (إقليم غيرنسي - في ٢٠٠٤)

(٢٠) Economic Affairs Division – Isle of Man Treasury, *Digest of Economic and Social Statistics 2006*.
States of Jersey Statistics Unit, *Jersey in Figures 2005, Report of 2001 Jersey Census, States of Jersey 2005*.
Financial Accounts. 2001 Guernsey Census – Report on the census of population and households

(٢١) ملحوظة: استخدمت منهجيات مختلفة لحساب الناتج المحلي الإجمالي في الجزر الثلاث، وبالتالي ليس بالإمكان مقارنة الأرقام مباشرة.

التضخم	- ٤,٢٪ (جزيرة مان - في ٢٠٠٥) - ٣,١٪ (إقليم جيرسي - في ٢٠٠٥) - ٤,٤٪ (إقليم غيرنسي - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)
العجز/الفائض الحكومي	- ١٤ مليون جنيه إسترليني (جزيرة مان - في ٢٠٠٤-٢٠٠٥) - ٥١,٨ مليون جنيه إسترليني (إقليم جيرسي - في ٢٠٠٦) - ١٨,٩ مليون جنيه إسترليني (إقليم غيرنسي - في ٢٠٠٥)
الدين الحكومي	- ١١١,٨ مليون جنيه إسترليني (إقليم جيرسي - في ٢٠٠٦)
نسبة العمالة	- ٩٨٪ (جزيرة مان - في ٢٠٠١) - ٨٢٪ (إقليم جيرسي - في ٢٠٠١) - ٩٩٪ (إقليم غيرنسي - في ٢٠٠٦)
اللغات	- الإنكليزية، غالية مانكس (جزيرة مان) - الإنكليزية، الفرنسية (إقليم جيرسي) - الإنكليزية، فرنسية نورمادي (إقليم غيرنسي)
متوسط العمر المتوقع	- ٧٦,٣ - الرجال؛ ٨٠,٧ - النساء (جزيرة مان - في ٢٠٠١) - ٧٧ - الرجال؛ ٨٢ - النساء (إقليم جيرسي - في ٢٠٠٤) - ٧٧,٥ - الرجال؛ ٨٢ - النساء (إقليم غيرنسي - في ٢٠٠١)
وفيات الرضع - عدد وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة لكل ١٠٠٠ مولود حي	- ٣,٦ (جزيرة مان - في ٢٠٠٠-٢٠٠٤) - ٢,٤ (إقليم جيرسي - في ٢٠٠٥) - ٤,٥ (إقليم غيرنسي - في ١٩٩٩-٢٠٠٣)
معدل الخصوبة ^(٢٢)	- ٥٦,٧ (جزيرة مان - في ٢٠٠٠-٢٠٠٤) - ٥٢,٤ (إقليم جيرسي - في ٢٠٠٥) - ٤٦,٦ (إقليم غيرنسي - في ٢٠٠١)

(٢٢) عدد المواليد الأحياء لكل ١٠٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٥ عاماً.

أقاليم ما وراء البحار البريطانية^(٢٣)

<p>– ٦٤ ٠٠٩ (برمودا - في ٢٠٠٧)</p> <p>– ٢٥ ٨٠٢ (جزر فيرجين البريطانية - في ٢٠٠٥)</p> <p>– ٥٤ ٤٦٥ (جزر كايمان - في ٢٠٠٥)</p> <p>– ٢ ٩٥٥ (جزر فوكلاند - في ٢٠٠٦)</p> <p>– ٢٨ ٨٧٥ (جبل طارق - في ٢٠٠٦)</p> <p>– ٤ ٤٨٣ (مونتسيرات - في ٢٠٠٦)</p> <p>– ٤٧ (جزر بيتكرن وهندرسون ودوسي وأونو في ٢٠٠٥)</p> <p>– ٤ ١٥٧ (سانت هيلينا - في ٢٠٠٦)</p> <p>– ٣٣ ٢٠٢ (جزر تركس وكايكوس - في ٢٠٠٦)</p>	<p>السكان</p>
<p>– ٩٢ (برمودا - في ٢٠٠٧)</p> <p>– ٩٩ (جزر فيرجين البريطانية - في ٢٠٠٥)</p> <p>– ١٠١ (جزر كايمان - في ٢٠٠٥)</p> <p>– ١١٣ (جزر فوكلاند - في ٢٠٠٦)</p> <p>– ١٠٠ (جبل طارق - في ٢٠٠٦)</p> <p>– ١١٣ (مونتسيرات - في ٢٠٠٤)</p> <p>– ١٠٤ (جزر بيتكرن وهندرسون ودوسي وأونو في ٢٠٠٥)</p> <p>– ٩٩ (جزر تركس وكايكوس - في ٢٠٠٦)</p>	<p>عدد الرجال لكل ١٠٠ من النساء</p>
<p>– ١٠ ٢٣٧ مواطناً و١٥٥٦٥ مغترباً (جزر فيرجين البريطانية - في ٢٠٠٥)</p> <p>– أحفاد بريطانيين وأيرلنديين ومالطيين وإيطاليين ويهود وإسبان (جبل طارق)</p> <p>– أحفاد متمردي السفينة بونتي وصاحبائهم التاهيتيات (جزر بيتكرن وهندرسون ودوسي وأونو)</p>	<p>المجموعات الإثنية</p>
<p>– ١٧,٨٪ (برمودا - في ٢٠٠٧)</p> <p>– ٢٣,٧٪ (جزر فيرجين البريطانية - في ٢٠٠٥)</p> <p>– ١٦,٦٪ (جزر كايمان - في ٢٠٠٥)</p> <p>– ١٦٪ (جزر فوكلاند - في ٢٠٠٦)</p> <p>– ١٩,٣٪ (مونتسيرات - في ٢٠٠٤)</p> <p>– ١٥,٥٪ (جزر بيتكرن وهندرسون ودوسي وأونو في ٢٠٠٥)</p> <p>– ٢١,٩٪ (جزر تركس وكايكوس - في ٢٠٠٥)</p>	<p>نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة</p>

Foreign and Commonwealth Office Country Profiles 2006, available on-line at (٢٣)
<http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1013618138315>.
 .Overseas Territories Department, Foreign and Commonwealth Office. Statistics Department, Monserrat

<ul style="list-style-type: none"> - ١١,٢٪ (برمودا - في ٢٠٠٧) - ٥,٤٪ (جزر فيرجين البريطانية - في ٢٠٠٥) - ٥,٨٪ (جزر كايمان - في ٢٠٠٥) - ٩٪ (جزر فوكلاند - في ٢٠٠٦) - ٢٢,٦٪ (مونتسيرات - في ٢٠٠٤) - ٢٠٪ (جزر بيتكرن وهندرسون ودوسي وأونو في ٢٠٠٥) - ٤,٤٪ (جزر تركس وكايكوس - في ٢٠٠٥) 	<p>نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ سنة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - ١٠٠٪ (برمودا - في ٢٠٠٧) - ٦٢٪ (جزر فيرجين البريطانية - في ٢٠٠٥) - ٤٨,٢٪ (جزر كايمان - في ٢٠٠٦) - ٧٢٪ (جزر فوكلاند - في ٢٠٠٦) - ١٠٠٪ (جبل طارق - في ٢٠٠٦) - ٤٠٪ (سانت هيلينا - في ١٩٩٨) 	<p>نسبة السكان في المناطق الحضرية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - مسيحيون - أغلبهم أنجلييون وكاثوليك (برمودا) - مسيحيون (جزر فيرجين البريطانية) - مسيحيون - الأغلبية (جزر كايمان) - مسيحيون أنجلييون وكاثوليك وكنائس مسيحية أخرى (جزر فوكلاند) - كاثوليك وبروتستانت ومسلمون وهندوس ويهود (جبل طارق) - مسيحيون (مونتسيرات) - مجيئيو اليوم السابع (جزر بيتكرن وهندرسون ودوسي وأونو) - مسيحيون وبهائيون (سانت هيلينا) - مسيحيون (جزر تركس وكايكوس) 	<p>الديانة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - ٢,٧ بليون جنيه (برمودا - في ٢٠٠٥) - ٤٨٢ مليون جنيه (جزر فيرجين البريطانية - في ٢٠٠٥) - ١,١ بليون جنيه (جزر كايمان - في ٢٠٠٥) - ٧٥ مليون جنيه (جزر فوكلاند - في ٢٠٠٤) - ٥٦٠ مليون جنيه (جبل طارق - في ٢٠٠٣-٢٠٠٤) - ١٧,٧ مليون جنيه (مونتسيرات - في ٢٠٠٤) - ١٤,٢ مليون جنيه (سانت هيلينا - في ٢٠٠٤-٢٠٠٥) - ٢٣٩ مليون جنيه (جزر تركس وكايكوس - طبقاً للتقديرات) في ٢٠٠٥ 	<p>الناتج المحلي الإجمالي^(٢٤)</p>

<p>٤٢.٠٣٢ جنيهاً (برمودا - في ٢٠٠٥)</p> <p>١٨ ٧١٠ جنيهاً (جزر فيرجين البريطانية - في ٢٠٠٥)</p> <p>٢١ ٤٦٨ جنيهاً (جزر فيرجين البريطانية - في ٢٠٠٣)</p> <p>٢٣ ٦٠١ جنيهاً (جزر كايمان - في ٢٠٠٥)</p> <p>٢٥ ٣٨١ جنيهاً (جزر فوكلاند - في ٢٠٠٤)</p> <p>١٩ ٥٥٢ جنيهاً (جبل طارق - في ٢٠٠٣-٢٠٠٤)</p> <p>٣ ٧٧٩ جنيهاً (مونتسيرات - في ٢٠٠٤)</p> <p>٣ ٤٦٣ جنيهاً (سانت هيلينا - في ٢٠٠٤-٢٠٠٥)</p> <p>٧ ٨١١ جنيهاً (جزر تركس وكايكوس - في ٢٠٠٥)</p>	<p>الناتج المحلي الإجمالي للفرد^(٢٥)</p>
<p>٣,١٪ (برمودا - في ٢٠٠٦)</p> <p>٢٪ (جزر فيرجين البريطانية - في ٢٠٠٥)</p> <p>١٪ (جزر فيرجين البريطانية - في ٢٠٠٣)</p> <p>٧٪ (جزر كايمان - في ٢٠٠٥)</p> <p>٣٪ (جزر فوكلاند - في ٢٠٠٦)</p> <p>٢,٦٪ (جبل طارق - في ٢٠٠٦)</p> <p>٤٪ (مونتسيرات - في ٢٠٠٤)</p> <p>٣,٦٪ (سانت هيلينا - في ٢٠٠٥)</p> <p>١,٥٪ (جزر تركس وكايكوس - في ٢٠٠٦)</p>	<p>النضخم</p>
<p>٥٣,٢ بليون جنيه (برمودا - في ٢٠٠٥)</p> <p>٢,٩ مليون جنيه (جزر فيرجين البريطانية - في ٢٠٠٥)</p> <p>٥٢,٨ مليون جنيه (جزر كايمان - في ٢٠٠٥)</p> <p>٢,٧ مليون جنيه (جزر فوكلاند - في ٢٠٠٥-٢٠٠٦)</p> <p>١٧ مليون جنيه (جبل طارق - في ٢٠٠٧)</p> <p>١٠,٦ مليون جنيه (مونتسيرات - في ٢٠٠٤)</p> <p>٣١٣.٠٠٠ جنيه (جزر تركس وكايكوس - في ٢٠٠٥)</p>	<p>العجز/الفائض الحكومي^(٢٦)</p>
<p>١٣٠,١ مليون جنيه (برمودا - في ٢٠٠٥)</p> <p>٧٠,١ مليون جنيه (جزر فيرجين البريطانية - في ٢٠٠٥)</p> <p>١٠٢,٢ مليون جنيه (جزر كايمان - في ٢٠٠٥)</p> <p>٥٢٠.٠٠٠ جنيه (جزر فوكلاند - في ٢٠٠٦)</p> <p>٩٣ مليون جنيه (جبل طارق - في ٢٠٠٧)</p> <p>٢ مليون جنيه (مونتسيرات - في ٢٠٠٤)</p> <p>٢٠ مليون جنيه (جزر تركس وكايكوس - في ٢٠٠٥)</p>	<p>الدين الحكومي^(٢٧)</p>

(٢٥) بالجنيهاً الإسترلينية.

(٢٦) بالجنيهاً الإسترلينية.

(٢٧) بالجنيهاً الإسترلينية.

<p>- ٨٢,٥٪^(٢٨) (برمودا - في ٢٠٠٠) - ٩٦,٩٪ (جزر فيرجين البريطانية - في ٢٠٠٥) - ٩٦,٥٪ (جزر كايمان - في ٢٠٠٥) - ٧٧٪^(٢٩) (جزر فوكلاند - في ٢٠٠٦) - ٩٧٪ (جبل طارق - في ٢٠٠٦) - ٨٧٪ (مونتسيرات - في ٢٠٠١) - ١٠٠٪ (جزر بيتكرن وهندرسون ودوسي وأونو في ٢٠٠٥) - ٨٨,٨٪ (سانت هيلينا - في ٢٠٠٢-٢٠٠٣) - ٩٢٪ (جزر تركس وكايكوس - في ٢٠٠٥)</p>	<p>نسبة العمالة</p>
<p>- ٩٨٪ (سانت هيلينا - في ١٩٩٨)</p>	<p>معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين</p>
<p>- الإنكليزية والبرتغالية (برمودا) - الإنكليزية (جزر فيرجين البريطانية) - الإنكليزية (جزر كايمان) - الإنكليزية (جزر فوكلاند) - الإنكليزية (جبل طارق) - الإنكليزية (مونتسيرات) - الإنكليزية والبيتكرونية (جزر بيتكرن وهندرسون ودوسي وأونو) - الإنكليزية (سانت هيلينا) - الإنكليزية والكريولية (جزر تركس وكايكوس)</p>	<p>اللغات</p>
<p>- ٧٦,٣ - رجال؛ ٨١,٧ - نساء (برمودا - في ٢٠٠٧) - ٧٦,٤ - رجال؛ ٨٣ - نساء (جزر فيرجين البريطانية - في ٢٠٠٥) - ٧٨,٥ - رجال؛ ٨٣,٣ - نساء (جبل طارق - في ٢٠٠١) - ٧٦ - رجال؛ ٨١ - نساء (مونتسيرات - في ٢٠٠٤) - ٧١,٩ - رجال؛ ٧٨,٤ - نساء (سانت هيلينا - في ١٩٩٨) - ٧٥ - رجال؛ ٧٦,١ - نساء (جزر تركس وكايكوس - في ٢٠٠١)</p>	<p>متوسط العمر المتوقع</p>
<p>- ٢,٤ (برمودا - في ٢٠٠٥) - صفر (جزر فيرجين البريطانية - في ٢٠٠٥) - صفر (جزر فوكلاند - في ٢٠٠٦) - ٠,٩ (جبل طارق - في ١٩٩٨-٢٠٠٦) - صفر (مونتسيرات - في ٢٠٠٤) - صفر (سانت هيلينا - في ٢٠٠٦) - ٣,١ (جزر تركس وكايكوس - في ٢٠٠٥)</p>	<p>وفيات الرضع - عدد وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة لكل ١٠٠٠ مولود حي</p>
<p>- ١,٧٤ (برمودا - في ٢٠٠٠) - ٢,١٩ (جبل طارق - في ٢٠٠٧)</p>	<p>معدل الخصوبة (للمرأة الواحدة)</p>

(٢٨) بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٦٤ عاماً.
(٢٩) نسبة العاملين بدوام كامل بين السكان الذين تزيد أعمارهم على ١٥ عاماً.

باء - الهيكل السياسي العام

١- المملكة المتحدة (التي تتألف من إنكلترا وويلز واسكتلندا وأيرلندا الشمالية) ديمقراطية برلمانية وملكية دستورية. والدستور البريطاني ليس محددًا في وثيقة وحيدة، ولكنه مشتق من مجموعة متنوعة من المصادر المدونة وغير المدونة التي تتمحور حول سيادة البرلمان. وتشمل المصادر المدونة: تشريعات المملكة المتحدة^(٣٠)، والقانون العام (قانون الدعوى)، وتشريعات الجماعة الأوروبية، وأحكام محكمة العدل الأوروبية، والمؤلفات الأكاديمية. أما المصادر غير المدونة فتشمل الاتفاقيات الدستورية وقانون البرلمان وأعرافه.

٢- ولا ينص الدستور على فصل صارم بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ولو أن الإصلاح الذي طرأ مؤخرًا على وزارة العدل والإنشاء المرتقب لمحكمة عليا منفصلة عن السلطة التشريعية جعل الأمر تسير في هذا الاتجاه إلى حد ما. وتكمن الصلاحيات التشريعية في برلمان المملكة المتحدة (وستمنستر) بوصفه الهيئة العليا لسن القوانين (باستثناء قانون الجماعة الأوروبية). ويتكون برلمان وستمنستر من الجالس على العرش (الملك/الملكة في البرلمان) ومجلس العموم (المنتخب بالأغلبية النسبية أو الأغلبية البسيطة) ومجلس اللوردات. ويتكون مجلس اللوردات أساساً من أعضاء مسمين. وتنص القوانين التشريعية البرلمانية على أن التشريعات التي يقرها مجلس العموم، بوصفه المجلس المنتخب، لها قوة القانون، وذلك بصرف النظر عن أي تحفظات يديها مجلس اللوردات.

٣- وتقدم التشريعات الأولية إلى البرلمان كمشاريع قوانين. وبعد ذلك تشمل عملية إصدار القوانين عدداً من المراحل تخضع مشاريع القوانين فيها للدراسة في كل من المجلسين ويفحص كل مجلس فيها التعديلات المقترحة من المجلس الآخر وتنتهي بالمرحلة الرسمية للموافقة الملكية (التي يصبح مشروع القانون عندها قانوناً). أما التشريعات الثانوية فيعدها في العادة الوزير المختص بموجب صلاحيات توفرها تشريعات أولية، ولكنها تشمل أيضاً أشكالاً أخرى من التشريعات مثل الصلاحيات الممارسة بموجب الهيمنة الملكية أو القوانين المحلية التي تصدرها السلطات المحلية.

٤- وصلاحيات الهيمنة هي الصلاحيات المتبقية للتاج، وهي تمارس دون أن تخضع للقانون التشريعي. وقد جرى تقليص هذه الصلاحيات من نواح عديدة، إلا في مجالات مثل التصديق الرسمي على المعاهدات الدولية وإصدار جوازات سفر المملكة المتحدة وسحبها. بيد أن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان عن جميع أفعالها. وتُشكل الحكومة من الحزب الذي يحظى بالأغلبية في مجلس العموم وهي مسؤولة أمام البرلمان عن جميع الأمور. ويجب أن يكون كل وزير عضواً في أحد مجلسي البرلمان. ورئيس الوزراء هو كبير الوزراء في الحكومة، وهو "الأول بين متساوين". ورئيس الوزراء مسؤول رسمياً أيضاً عن الخدمة المدنية، أي الهيئة الإدارية الدائمة من الموظفين التي تخدم الحكومة، بصرف النظر عن التوجهات السياسية للحزب الذي يرأس الحكومة. والسلطة القانونية للخدمة المدنية مُستمدة رسمياً من الملك من خلال أمر صادر بموجب الهيمنة الملكية.

(٣٠) تشمل التشريعات الأولية القوانين التشريعية البرلمانية أو التشريعات البرلمانية في حين تشمل التشريعات الثانوية أو التابعة القواعد التنظيمية المعتمدة في إطار التشريعات الأولية، المسماة "التشريعات الأم"، أو من خلال ممارسة الهيمنة الملكية.

٥- والصلاحيات القضائية يمارسها القضاة والمحاكم بالنيابة عن الملك. ومن خلال عملية المراجعة القضائية، يمكن للسلطة القضائية أن تراجع الإجراءات التنفيذية والتشريعات الثانوية لأسباب تتعلق بعدم قانونيتها أو عدم عقلانيتها أو مخالفتها للقواعد الإجرائية. ولكن طبقاً لمبدأ سيادة البرلمان، لا يجوز للسلطة القضائية أن تلغي قانوناً لبرلمان المملكة المتحدة على أساس أنه غير دستوري أو لأنه لا يمثل لالتزامات حقوق الإنسان. ويحافظ قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ على السيادة البرلمانية ولكنه يتيح للمحاكم حق توجيه الانتباه إلى أوجه التضارب في التشريعات الأولية. ويلزم هذا القانون المحاكم بأن تفسر قدر الإمكان جميع التشريعات بطريقة تتفق مع الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية حسيماً ترد في هذا القانون. وإذا لم يكن هذا ممكناً، فيمكن لأي وجه تضارب في التشريعات الأولية أن يكون موضع "إعلان عن تضارب" في حين يمكن شطب أي وجه تضارب في التشريعات الثانوية.

الإدارات التي نُقلت إليها السلطة

٦- في أعقاب صدور قانون اسكتلندا لعام ١٩٩٨ أنشئ البرلمان الاسكتلندي الذي يضم ١٢٩ عضواً يُنتخبون كل أربع سنوات بموجب نظام الأعضاء الإضافيين للتمثيل النسبي. ويعمل البرلمان الاسكتلندي بشكل عام تبعاً لنموذج وستمنستر، حيث ينتخب وزير أول يرأس حكومة (الحكومة الاسكتلندية). والبرلمان الاسكتلندي والحكومة الاسكتلندية مسؤولان عن أغلب جوانب السياسة المحلية والاقتصادية والاجتماعية، في حين يحتفظ برلمان وستمنستر بالسيطرة على الشؤون الخارجية والدفاع والأمن القومي والاقتصاد الكلي والمسائل الضريبية والعمالة والضمان الاجتماعي. ويمول البرلمان الاسكتلندي بواسطة منحة من حكومة المملكة المتحدة. ويتضمن الجدولان ٤ و ٥ من قانون اسكتلندا المسائل المخصصة لوستمنستر وحكومة المملكة المتحدة. وتعتبر جميع المسائل غير المذكورة في الجدولين منقولة.

٧- وفي أعقاب صدور قانوني ويلز لعامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٦، أنشئت الجمعية الوطنية لويلز التي تضم ٦٠ عضواً يُنتخبون هم أيضاً بموجب نظام الأعضاء الإضافيين للتمثيل النسبي. وليس لجمعية ويلز صلاحية إصدار التشريعات الأولية، ولكنها تحظى بصلاحيات تنفيذية واسعة ويجوز لها أن تصدر التشريعات الثانوية (أي الأوامر والقواعد التنظيمية). ومسؤولياتها ليست واسعة كمسؤوليات البرلمان الاسكتلندي (فحكومة المملكة المتحدة تحتفظ بمسؤولية الشرطة والنظام القضائي). وقد اختارت الجمعية أن تنشئ نظاماً حكومياً على غرار النموذج التنفيذي الاسكتلندي، وإن يكن مقترناً بنظام لجان قوي. وتمول الجمعية بواسطة منحة وليس لها صلاحيات فرض الضرائب. وقد فصل قانون حكومة ويلز لعام ٢٠٠٦ رسمياً بين الجمعية الوطنية كهيئة تشريعية وحكومة جمعية ويلز كهيئة تنفيذية؛ وعزز صلاحيات الجمعية من خلال تبسيط الإجراءات، حيث سمح لوستمنستر بمنح الجمعية صلاحيات تعديل التشريعات أو وضع أحكام جديدة بشأن مسائل محددة أو مجالات سياسات معينة داخل "ميادين"، في الجداول، تمارس الجمعية بشأنها وظائف في الوقت الراهن؛ وسمح للجمعية بأن تكتسب صلاحيات إصدار التشريعات الأولية عقب استفتاء تال لتشريع (ويمكن لذلك أن يحدث بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية أو بالتصويت في البرلمان)؛ وأنهى الترشيح المزدوج لانتخابات الجمعية.

٨- واتفاق بلفاست الذي عُقد في آيرلندا الشمالية في نيسان/أبريل ١٩٩٨، وتمت الموافقة عليه في استفتاء جرى في الشهر التالي، فتح الطريق أمام نقل صلاحيات إلى آيرلندا الشمالية من خلال قانون آيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨. ومن ثم جرى إنشاء جمعية من ١٠٨ أعضاء لديها صلاحيات تشريعية وتنفيذية مماثلة لما للبرلمان الاسكتلندي. وتضم حكومة آيرلندا الشمالية الوزير الأول ونائباً للوزير الأول و ١٠ وزراء، وهم موزعون بالتناسب مع القوى الحزبية المثلثة في الجمعية. وهناك لجان مختصة بكل وظيفة تنفيذية رئيسية لحكومة آيرلندا الشمالية. وتوزع رئاسة اللجان والعضوية فيها

أيضاً بالتناسب مع القوى الحزبية الممثلة في الجمعية. وتتولى هذه اللجان وظائف تتعلق بالتدقيق وتطوير السياسات وتوفير المشورة. وينص قانون آيرلندا الشمالية على المسائل "المخصصة" (أي المسائل التي لا يجوز للجمعية تشريعها إلا بموافقة الوزير المختص بشؤون آيرلندا الشمالية)، والمسائل "المستثناة". وقد جرى تعليق نقل الصلاحيات إلى آيرلندا الشمالية لفترة من الوقت ولكنه استؤنف في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧.

الأقاليم التابعة للتاج

٩- المملكة المتحدة مسؤولة عن حماية الأقاليم التابعة للتاج وعن تمثيلها. والأقاليم التابعة للتاج هي جزيرة مان وإقليم جيرسي وإقليم غيرنسي. ويشمل إقليم غيرنسي منطقتي الدرني وسارك المنفصلتين وهو مسؤول عن إدارة جزر هرم وجيثو وليهو. وجزيرة بركهو جزء من سارك. والأقاليم التابعة للتاج ليست جزءاً من المملكة المتحدة ولكنها أقاليم تابعة للتاج تتمتع بالحكم الذاتي. وهذا يعني أن لها جمعياتها التشريعية المنتخبة مباشرة ونظمها الإدارية والضريبية والقانونية ومحاكمها. والمملكة هي رئيس الدولة في كل جزيرة، كما أن المحافظ في كل جزيرة هو الممثل الشخصي لصاحبة الجلالة. ويمارس التاج مسؤولياته عن الجزر من خلال مجلس الملكة الخاص كما يعين السلطة القضائية في كل جزيرة.

١٠- وللأقاليم التابعة للتاج نظم حكم وزارية ذات هيئة تشريعية منتخبة مباشرة. وتُعرف الهيئات التشريعية كما يلي: ولايات جرسى (جرسي)، وولايات ديلبيريشين (غيرنسي)، وولايات ألدرني (ألدرني)، وشيف بليز (سارك)، وكورت أوف تينوالد (جزيرة مان). وتقوم الهيئات التشريعية في الجزر بإصدار تشريعاتها المحلية، بيد أن إصدار أي تشريعات أولية يتطلب موافقة ملكية. والأقاليم التابعة للتاج غير ممثلة في برلمان المملكة المتحدة كما أن تشريعات المملكة المتحدة لا تسري عادة على الأقاليم التابعة للتاج. بيد أنه يجوز للأقاليم التابعة للتاج أن تطلب من آن لآخر أن تسري تشريعات المملكة المتحدة عليها أيضاً. وتحترم المملكة المتحدة حق الأقاليم التابعة للتاج في الاستقلال الذاتي بشأن أمورها الداخلية، ومن المخالف للعرف الدستوري ممارسة حق التشريع في هذه المجالات. ومع ذلك، فإن حكومة المملكة المتحدة تحتفظ بحقها في القيام بذلك من أجل حماية مصالحها ومصالح الأقاليم التابعة للتاج المحلية والدولية.

أقاليم ما وراء البحار البريطانية

١١- تتألف أقاليم ما وراء البحار من: أنغيا، وبرمودا، والأراضي البريطانية في انتاركتيكا، وإقليم المحيط الهندي البريطاني، ومنطقتي القاعدتين التابعتين للسيادة البريطانية في قبرص، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وجزر بيتكرن، وسانت هيلينا والأقاليم التابعة لها (جزر أسانسيون وتريستان دا كوتها)، وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، وجزر تركس وكايكوس.

١٢- وتحتفظ أقاليم ما وراء البحار بوضع دستوري خاص كما تمارس قدرًا كبيراً من الحكم المنقول. بيد أن المحافظ، وهو الممثل الشخصي للملكة، يحتفظ بالمسؤولية المباشرة عن جميع المسائل غير المنوطة تحديداً بالحكومة المحلية (لا سيما الدفاع والشؤون الخارجية).

جيم - الإطار القانوني العام الذي تتوفر داخله الحماية لحقوق الإنسان

الصكوك الدولية

١٣ - صدقت المملكة المتحدة على جميع صكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية. انظر الجدول التلخيصي أدناه (الذي يبين أيضاً الأراضي التي يسري عليها كل صك)

الأراضي التي يسري عليها		الصك (وتاريخ اعتماده)	
أقاليم ما وراء البحار	الأقاليم التابعة للتاج	المملكة المتحدة	
١- أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وأسانسيون، وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، وجزر تركس وكايكوس، وجزر بيتكرن.	١- نعم	١- نعم	١- الاتفاقية الدولية لإبطال الرق وتجارة الرقيق (١٩٢٦) ٢- البروتوكول المعدل لاتفاقية الرق (١٩٥٣)
٢- أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، وجزر تركس وكايكوس، وجزر بيتكرن.			
برمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، وجزر تركس وكايكوس، وجزر بيتكرن.	نعم	نعم	اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (١٩٤٨)
١- جزر كايمان، وجزر فوكلاند، ومونتسيرات، وسانت هيلينا، وجزر تركس وكايكوس. ٢- جزر كايمان، وجزر فوكلاند، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر تركس وكايكوس.	١- نعم ٢- إقليم جرسى	نعم	١- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (١٩٥١) ٢- البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين (١٩٦٧)
أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، وجزر تركس وكايكوس، وجزر بيتكرن.	نعم	نعم	الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة (١٩٥٣)
أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر تركس وكايكوس.	نعم	نعم	الاتفاقية الخاصة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية (١٩٥٤)
١- أنغيا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، ومونتسيرات، وسانت هيلينا، وجزر تركس وكايكوس. ٢- جزر فيرجين البريطانية، وجزر فوكلاند، ومونتسيرات، وسانت هيلينا.	١- نعم ٢- نعم	١- نعم ٢- نعم	١- الاتفاق المتعلق بالبحارة اللاجئين (١٩٥٧) ٢- البروتوكول المتعلق بالبحارة اللاجئين (١٩٧٣)

الأراضي التي يسري عليها			الصك (وتاريخ اعتماده)
أقاليم ما وراء البحار	الأقاليم التابعة للتاج	المملكة المتحدة	
أنغيا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا، وجزر تركس وكايكوس.	نعم	نعم	اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠)
أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر تركس وكايكوس.	نعم	نعم	الاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية (١٩٦٢)
أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، وجزر تركس وكايكوس، وجزر بيتكرن.	لا	نعم	اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج (١٩٦٣)
أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، وجزر تركس وكايكوس، وجزر بيتكرن.	لا	نعم	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٦)
١- برمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، وجزر تركس وكايكوس، وجزر بيتكرن. ٢- لا	لا	نعم	١- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) ٢- البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (١٩٨٩)
برمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، وجزر تركس وكايكوس، وجزر بيتكرن.	لا	نعم	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)
١- جزر فيرجين البريطانية، وجزر فوكلاند، وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، وجزر تركس وكايكوس. ٢- جزر فوكلاند	١- جزيرة مان ٢- جزيرة مان	نعم	١- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٨٠) ٢- البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٩٩)
١- أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر تركس وكايكوس، وجزر بيتكرن. ٢- لا	١- نعم ٢- لا	١- نعم ٢- نعم	١- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٥) ٢- البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (٢٠٠٢)

الأراضي التي يسري عليها			الصك (وتاريخ اعتماده)
أقاليم ما وراء البحار	الأقاليم التابعة للتاج	المملكة المتحدة	
١- أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، وجزر تركس وكايكوس، وجزر بيتكرن. ٢- لا	١- جزيرة مان ٢- لا	١- نعم ٢- نعم	١- اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) ٢- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (٢٠٠٠)
منظمة العمل الدولية			
أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر تركس وكايكوس.	نعم	نعم	الاتفاقية رقم ٢٩ بشأن العمل الجبري (١٩٣٠)
جزر كايمان، وجبل طارق، وجزر تركس وكايكوس.	نعم	نعم	الاتفاقية رقم ٨١ بشأن تفتيش العمل (١٩٤٧)
أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر تركس وكايكوس.	نعم	نعم	الاتفاقية رقم ٨٧ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم (١٩٤٨)
أنغيا*، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية*، ومونتسيرات* * باستثناء المرفقين الأول والثالث.	لا	نعم	الاتفاقية رقم ٩٧ بشأن العمال المهاجرين (١٩٤٩)
أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر تركس وكايكوس.	نعم	نعم	الاتفاقية رقم ٩٨ بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (١٩٤٩)
جبل طارق	لا	نعم	الاتفاقية رقم ١٠٠ بشأن المساواة في الأجر (١٩٥١)
لا	جزيرة مان	نعم	الاتفاقية رقم ١٠٢ بشأن الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) (١٩٥٢)
أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر تركس وكايكوس.	نعم	نعم	الاتفاقية رقم ١٠٥ بشأن إلغاء العمل الجبري (١٩٥٧)
لا	لا	نعم	الاتفاقية رقم ١١١ بشأن التمييز في مجال الاستخدام والمهنة (١٩٥٨)
لا	إقليم غيرنسي، جزيرة مان	نعم	الاتفاقية رقم ١٢٢ بشأن سياسة العمالة (١٩٦٤)
جبل طارق	لا	نعم	الاتفاقية رقم ١٣٥ بشأن ممثلي العمال (١٩٧١)
لا	لا	نعم	الاتفاقية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام (١٩٧٣)
جبل طارق وسانت هيلينا	إقليم غيرنسي	نعم	الاتفاقية رقم ١٥١ بشأن علاقات العمل في الخدمة العامة (١٩٧٨)

الأراضي التي يسري عليها			الصك (وتاريخ اعتماده)
أقاليم ما وراء البحار	الأقاليم التابعة للتاج	المملكة المتحدة	
لا	لا	نعم	الاتفاقية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال (١٩٩٩)
القانون الإنساني			
أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، وجزر تركس وكايكوس، وجزر بيتكرن.	نعم	نعم	اتفاقيات جنيف الأولى والثانية والثالثة والرابعة
أوروبا			
١- أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، وجزر تركس وكايكوس، ومنطقتا القاعدتين التابعتين للسيادة البريطانية.	١- نعم ٢- نعم ٣- لا ٤- لا	١- نعم ٢- نعم ٣- نعم ٤- نعم	١- الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (١٩٥٠) ٢- البروتوكول ١ للاتفاقية (١٩٥٢) ٣- البروتوكول ٢ للاتفاقية (١٩٦٣) ٤- البروتوكول ٣ للاتفاقية (١٩٦٣)
٢- أنغيا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجبل طارق، وسانت هيلينا وتوابعها، وجزر تركس وكايكوس، وجزر بيتكرن.	٥- لا ٦- نعم ٧- نعم ٨- نعم ٩- نعم ١٠- نعم ١١- نعم	٥- نعم ٦- نعم ٧- نعم ٨- نعم ٩- نعم ١٠- نعم ١١- نعم	٥- البروتوكول ٥ للاتفاقية (١٩٦٦) ٦- البروتوكول ٦ للاتفاقية (١٩٨٣) ٧- البروتوكول ٨ للاتفاقية (١٩٨٥) ٨- البروتوكول ١٠ للاتفاقية (١٩٩٢) ٩- البروتوكول ١١ للاتفاقية (١٩٩٤) ١٠- البروتوكول ١٣ للاتفاقية (٢٠٠٢) ١١- البروتوكول ١٤ للاتفاقية (٢٠٠٤)
٣- لا			
٤- لا			
٥- لا			
٦- لا			
٧- أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وأسنسيون، وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، وجزر تركس وكايكوس.			
٨- أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وأسنسيون، وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، وجزر تركس وكايكوس.			
٩- لا			
١٠- أنغيا، وبرمودا، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وأسنسيون، وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، وجزر تركس وكايكوس، ومنطقتا القاعدتين التابعتين للسيادة البريطانية.			

الأراضي التي يسري عليها			الصك (وتاريخ اعتماده)
أقاليم ما وراء البحار	الأقاليم التابعة للتاج	المملكة المتحدة	
١١- أنغيا، وبرمودا، وجزر فيرجين البريطانية، وجزر كايمان، وجزر فوكلاند، وجبل طارق، ومونتسيرات، وسانت هيلينا وأسنسيون، وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، وجزر تركس وكايكوس، ومنطقتا القاعدتين التابعتين للسيادة البريطانية.			
لا	نعم	نعم	الاتفاق الأوروبي المتعلق بإلغاء تأشيرات السفر بالنسبة للاجئين (١٩٥٩)
لا	جزيرة مان	نعم	الميثاق الاجتماعي الأوروبي (١٩٦١)
لا	نعم	نعم	الاتفاق الأوروبي المتعلق بنقل المسؤولية عن اللاجئين (١٩٨٠)
١- جبل طارق ٢- جبل طارق ٣- جبل طارق	١- نعم ٢- نعم ٣- نعم	نعم	١- الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٧) ٢- البروتوكول ١ للاتفاقية (١٩٩٣) ٣- البروتوكول ٢ للاتفاقية (١٩٩٣)
لا	جزيرة مان	نعم	الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات (١٩٩٢)
لا	لا	نعم	الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات الوطنية (١٩٩٥)

المملكة المتحدة

١٤- ينفذ قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ تنفيذاً كاملاً منذ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وهو يعمل بثلاث طرق رئيسية. فأولاً، يفرض على جميع السلطات العامة (بما فيها الحكومة المركزية والمحلية والشرطة والمحاكم) المسؤولية القانونية للعمل بشكل يتسق مع الحقوق المشمولة بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويسمح برفع قضية أمام محاكم المملكة المتحدة ضد أي سلطة عامة لا تفعل ذلك. وثانياً، يتطلب قراءة جميع التشريعات وتنفيذها، قدر الإمكان، على نحو يتسق مع حقوق الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وإذا كان ذلك غير ممكن، يجوز للمحاكم الأعلى أن تعلن رسمياً أن التشريع المعني لا يتسق مع الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (في حالة التشريعات الأولية) أو تلغيه (في حال التشريعات الثانوية). ولا يؤثر إعلان عدم الاتساق الرسمي على صحة التشريع المعني أو مواصلة العمل به أو إنفاذه، ولكنه يسمح باستهلال ترتيب إصلاح، وهو إجراء خاص يسمح للوزراء بتعديل الأحكام المخلة أو بإصدار تشريعات جديدة معدلة. يتعين على كل وزير يتقدم بمشروع قرار إلى البرلمان أن يعلن أن مشروع القرار لا يتعارض في رأيه مع الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أو أنه يرغب، رغم عدم قدرته على إصدار مثل هذا الإعلان، في أن يشرع المجلس في تناول مشروع القرار. وأخيراً، يلزم قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ محاكم المملكة المتحدة بأن تراعي دائماً السوابق القانونية للمحكمة الأوروبية

لحقوق الإنسان في ستراسبورغ لدى البت في أي مسألة تنشأ فيما يتعلق بحق من الحقوق المشمولة بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٥ - ويتطلب قانون اسكتلندا لعام ١٩٩٨، الذي أنشأ البرلمان الاسكتلندي، أن يتصرف الوزراء الاسكتلنديون على نحو يتسق مع الحقوق المشمولة بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويسمح للمحاكم المحلية بأن تلغي أي تشريع لا يتسق مع الاتفاقية.

١٦ - ويحتفظ المدعون بأنهم ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان بحق اللجوء إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد استنفاد التدابير المحلية.

١٧ - وينص قانون المساواة لعام ٢٠٠٦ على إنشاء اللجنة المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان. وتوفر هذه الهيئة المستقلة الجديدة المعلومات والمشورة وتضع مدونات قواعد السلوك وتقوم بالتحقيق في مجالات المساواة والتنوع، وحقوق الإنسان^(٣١). وكما يرد في هذا القانون تتمثل أهداف اللجنة المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان عموماً في ضمان ألا تكون قدرة الناس على تحقيق طموحاتهم محدودة بسبب التحيز أو التمييز، وأن تحظى حقوق الإنسان لكل فرد بالاحترام والحماية، وأن تُحترم كرامة كل فرد وقيمتهم، وأن يتمتع كل فرد بفرصة متساوية للمشاركة في المجتمع، وأن يكون هناك احترام متبادل بين المجموعات على أساس فهم التنوع وتثمينه والاحترام المشترك للمساواة وحقوق الإنسان.

١٨ - وقد أنشئت لجنة حقوق الإنسان لآيرلندا الشمالية بموجب قانون آيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨ من أجل دعم حقوق الإنسان وحمايتها في آيرلندا الشمالية. وتشمل مهامها وصلاتها:

- تقديم المشورة لحكومة وجمعية آيرلندا الشمالية بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها لحماية حقوق الإنسان؛
- استعراض مدى فعالية قانون حقوق الإنسان في آيرلندا الشمالية؛ وإجراء التحقيقات ذات الصلة؛
- مساعدة الأفراد الذين يتخذون إجراءات قانونية على أساس الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- تقديم المشورة للوزير المختص بشأن نطاق قانون حقوق الإنسان لآيرلندا الشمالية.

(٣١) في المملكة المتحدة، هناك فصل بين قضايا المساواة وحقوق الإنسان، ولو أن اللجنة المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان تستطيع النظر في كلا المجالين.

١٩- وعلاوة على ذلك، منح قانون العدالة والأمن (آيرلندا الشمالية) لعام ٢٠٠٧ لجنة حقوق الإنسان لآيرلندا الشمالية صلاحيات جديدة من أجل:

- تحريك الإجراءات القانونية باسمها هي، والاعتماد في قيامها بذلك على الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- معاينة أماكن الاحتجاز كجزء من تحقيقاتها؛ والحصول لزاماً على الأدلة كجزء من تحقيقاتها.

٢٠- ولجنة المساواة لآيرلندا الشمالية هيئة عامة مستقلة أنشئت بموجب قانون آيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٨. وترى اللجنة آيرلندا الشمالية كبلد متقاسم ومتكامل وشامل، وكمجتمع يُحترم الاختلاف فيه ويثمن على أساس العدل والمساواة للمجتمع بأسره. وتمثل رسالتها في تحسين المساواة وتعزيز المساواة في الفرص وتشجيع العلاقات الطيبة ومناهضة التمييز من خلال الأنشطة الترويجية وإسداء المشورة والإنفاذ. وتشمل واجبات اللجنة ووظائفها المحددة في التشريعات الواقعة في نطاق مسؤولياتها ومهامها العامة: العمل على إنهاء التمييز؛ وتعزيز المساواة في الفرص وتشجيع الممارسات الجيدة؛ وتعزيز الإجراءات الإيجابية/الموجبة؛ وتعزيز العلاقات الجيدة بين المجموعات العرقية المختلفة؛ ومتابعة تنفيذ وفعالية المهام القانونية للسلطات العامة؛ ومواصلة استعراض التشريعات ذات الصلة. ومنذ عام ١٩٩٩، صدر عدد من التشريعات في هذا الصدد. واللجنة مسؤولة الآن عن تعزيز الوعي بقوانين مناهضة التمييز وإنفاذها فيما يتعلق بما يلي: السن والعجز والعرق والجنس (بما في ذلك الحالة الزوجية) والميل الجنسي والمعتقدات الدينية والآراء السياسية.

٢١- وبموجب القانون المحلي، لا يجوز إنفاذ الصكوك الدولية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في المحاكم المحلية إلا إذا نص قانون برلماني على ذلك بالتحديد. والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يمكن إنفاذه مباشرة في محاكم المملكة المتحدة، إلا أن الحكومة تُعمل بالتدرج ودون تمييز الحقوق المنصوص عليها في العهد من خلال تشريعات محلية وتدابير إدارية. ويرد في الفرع ٨ من هذا التقرير بيان أكثر تفصيلاً عن تنفيذ المواد ١ إلى ١٥ من العهد ("التقدم المحرز منذ تقديم التقرير الرابع بشأن كل من مواد الجزء الأول والثاني والثالث من العهد"). ويلخص الجدول أدناه بعض أهم التدابير المحلية بشأن حقوق وحريات الفرد التي اعتمدت منذ تقديم التقرير المرحلي السابق بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المجال المواضيعي الرئيسي	التدابير التشريعية وغيرها ^(٣٢) (مع تاريخ اعتمادها)
مكافحة التمييز بين المرشحين للانتخابات على أساس الجنس.	قانون التمييز بين المرشحين للانتخابات على أساس الجنس لسنة ٢٠٠٢
مكافحة التمييز في التوظيف على أساس الميل الجنسي أو الدين أو المعتقد.	القواعد التنظيمية لسنة ٢٠٠٣ المتعلقة بالمساواة في التوظيف (الميل الجنسي أو الدين أو المعتقد).
الاعتراف المدني بشراكات الأقران من نفس الجنس.	قانون الشراكة المدنية لسنة ٢٠٠٤
حماية الموظفين من الفصل وإجراءات الدعاوى الصناعية.	قانون علاقات التوظيف لعام ٢٠٠٤
الاعتراف المدني بالجنس المكتسب لمن يغيرون جنسهم.	قانون الاعتراف بالجنس لعام ٢٠٠٤
حماية الأطفال من سوء المعاملة.	قانون الأطفال لعام ٢٠٠٤
تشديد العقوبات في حالات العنف المنزلي ودعم الضحايا. تحسين معايير الإسكان.	قانون العنف المنزلي والجريمة وضحاياهما لعام ٢٠٠٤ قانون الإسكان لعام ٢٠٠٤
إتاحة الاطلاع على المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة للجميع.	قانون حرية المعلومات لعام ٢٠٠٠ (دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)
استقلال القضاء وإنشاء محكمة عليا.	قانون الإصلاح الدستوري لعام ٢٠٠٥
تعزيز الأحكام المناهضة للتمييز ضد المعوقين.	قانون التمييز على أساس الإعاقة لسنة ٢٠٠٥
تحسين الالتزام بالانتخاب والثقة في العملية الانتخابية.	قانون إدارة الانتخابات لعام ٢٠٠٦
إنشاء اللجنة المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان.	قانون المساواة لعام ٢٠٠٦
تحقيق توازن أفضل بين الحقوق والمسؤوليات لأرباب العمل والموظفين، لا سيما في حالة الموظفين الحوامل.	قانون العمل والأسر لسنة ٢٠٠٦
نقل السلطة.	قانون حكومة ويلز لعام ٢٠٠٦
نقل السلطة.	قانون آيرلندا الشمالية لعام ٢٠٠٦
مكافحة التمييز في التوظيف على أساس السن.	القواعد التنظيمية للمساواة في التوظيف لعام ٢٠٠٦ (السن)
إنشاء لجنة لحقوق الإنسان في اسكتلندا.	قانون اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٦
إصلاح الرعاية الاجتماعية.	قانون إصلاح الرعاية الاجتماعية لعام ٢٠٠٧

(٣٢) يشار أيضاً إلى التقرير الدوري السادس من المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار البريطانية والأقاليم التابعة للتاج عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) المتاح على الخط في الموقع <http://www.dca.gov.uk/peoples-rights/human-rights/int-human-rights.htm>.

الأقاليم التابعة للتاج

٢٢- الأقاليم التابعة للتاج ليست جزءاً من المملكة المتحدة بيد أن الحكومة مسؤولة عن حمايتها وعن التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٢٣- ومنذ تقديم التقرير الدوري السابق، أصدرت الأقاليم التابعة للتاج قدراً مهماً من التشريعات التي تشمل بصفة خاصة تشريعات بشأن عدم التمييز والمساواة ولكنها لا تقتصر على ذلك^(٣٣).

أقاليم ما وراء البحار البريطانية^(٣٤)

٢٤- ينطبق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حالياً على برمودا وجزر فيرجين البريطانية وجزر كايمان وجزر فوكلاند وجبل طارق ومونتسيرات وجزر بيتكرن وسانت هيلينا وتوابعا وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش (ولو أنها غير مأهولة) وجزر تركس وكايكوس. ومن خلال حكام هذه الأقاليم، تحتفظ الحكومة بمسؤولية الأمن الداخلي لأقاليم ما وراء البحار وحمايتها وشؤونها الخارجية، التي تشمل ضمان وفائها لالتزاماتها بموجب صكوك حقوق الإنسان الدولية السارية على أقاليم ما وراء البحار. ولكل إقليم دستوره الخاص. وتشمل عدة دساتير ضمانات بشأن حقوق الإنسان، كما تحتوي كلها على أحكام للمحافظة على استقلال السلطة القضائية وحماية الخدمات العامة من التدخلات السياسية. وهدف المملكة المتحدة هو تعميم سريان صكوك الأمم المتحدة الرئيسية الخاصة بحقوق الإنسان^(٣٥) تدريجياً على جميع أقاليم ما وراء البحار التي يقيم فيها سكان (أي أنغيا وبرمودا وجزر فيرجين البريطانية وجزر كايمان وجزر فوكلاند وجبل طارق ومونتسيرات وجزر بيتكرن وسانت هيلينا وتوابعا وجزر تركس وكايكوس).

٢٥- وقد حدث تقدم مهم في هذا الصدد. فقد وافقت أنغيا (وهي الإقليم المأهول الوحيد بين أقاليم ما وراء البحار المستبعد من تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) بالفعل على اعتماد هذين العهدين وتتخذ خطوات من أجل الإعداد لذلك قبل

(٣٣) انظر التقرير الدوري السادس من المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار البريطانية والأقاليم التابعة للتاج عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) الصفحات ٥٧-٦٦، ٨٥، ١٣٠-١٣١، ١٣٨-١٣٩، ١٤٣، ١٥٨-١٥٩، ١٦١-١٦٣، ١٦٨-١٦٩، ١٧٢-١٧٣، المتاح على الخط في الموقع <http://www.dca.gov.uk/peoples-rights/human-rights/int-human-rights.htm>.

(٣٤) يشار أيضاً إلى التقرير الدوري السادس من المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار البريطانية والأقاليم التابعة للتاج عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) الصفحات ٧٦-٧٨، ٨٣-٨٥، ١٣٦-١٣٨، ١٤١-١٤٣، ١٤٩-١٥٠، ١٥٤-١٥٥، ١٦٦-١٦٨، ١٧٧-١٧٨، المتاح على الخط في الموقع <http://www.dca.gov.uk/peoples-rights/human-rights/int-human-rights.htm>.

(٣٥) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة واتفاقية حقوق الطفل والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

سريان العهدين بالنسبة لها. وطلبت جزر كايمان أن تسري اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإن كان الأمر يحتاج إلى المزيد من العمل التشريعي قبل أن يتحقق ذلك. واعتباراً من ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦، قبلت أقاليم ما وراء البحار التالية حق الأفراد في تقديم التماس إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان طبقاً لشروط الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية: جزر كايمان وجزر فوكلاند وجبل طارق وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش. وتم تجديد نفس الحق حتى عام ٢٠١١ بالنسبة للأقاليم التالية: أنغيا وبرمودا ومونتسيرات وسانت هيلينا وتوابعها. وقبلت جزر تركس وكايكوس هذا الحق حتى عام ٢٠١١.

٢٦- ويتوقع من أقاليم ما وراء البحار أن تعزز حقوق الإنسان في سياساتها الداخلية، وتقوم الحكومة بتمويل برنامج لمساعدتها على ذلك. فعلى سبيل المثال، تمول الحكومة إستراتيجية مدتها أربع سنوات لمساعدة أقاليم ما وراء البحار على الارتقاء بمعايير حماية الطفل وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل.

٢٧- وفي أنغيا وجزر فيرجين البريطانية ومونتسيرات وجزر تركس وكايكوس قُدمت ستة مشاريع قوانين نموذجية للنواب العاميين المعنيين للنظر فيها (مشروع قانون محكمة الأسرة ومشروع قانون حماية الطفل ورعايته ومشروع قانون وضع الطفل ومشروع قانون محكمة الأحداث ومشروع قانون العنف المتزلي ومشروع قانون التبني).

٢٨- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، عقدت أنغيا حلقة عملية عامة لمناقشة إنشاء لجنة لحقوق الإنسان. وتلي ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ حلقة عملية عن العنف المتزلي شارك في تنظيمها شبكة الأمل الأسري ومكتب الوزير الرئيسي.

٢٩- وفي جزر فيرجين البريطانية، جرى تخصيص أموال الإقامة مبنى جديد في سجن بلسوم غوت يخصص للسجنات والمهاجرين غير الشرعيين. وهذا يعني أن بالإمكان نقل السجنات من سجن رود تاون غير الملائم.

٣٠- وفي جزر فوكلاند، دخلت تشريعات جديدة حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٦ تمنح مدير المصائد صلاحية رفض منح تصريح بالصيد في أعالي البحار، أو سحب مثل هذا التصريح، إذا كان طالب التصريح أو حامله قد أدين من قبل في جريمة تتعلق بمعاملة أي فرد من طاقم سفينة صيد كان هو ربانها أو ضابطاً عليها بعنف أو بشكل سيئ خلال السنوات الخمس السابقة. ويجوز للمدير أيضاً أن يرفض منح هذا التصريح إذا كان يعتقد بدرجة معقولة أن الطالب أدين بمثل هذه الجرائم.

٣١- وأنشأت مونتسيرات لجنة تبليغ بشأن حقوق الإنسان. ويعمل مع هذه اللجنة مستشار من أجل وضع إستراتيجية لتوعية الجمهور. وتم توزيع تقريرها على نطاق واسع التماساً لتعليقات الجمهور، ومن المأمول أن يجري إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان.

٣٢- وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، وافق المجلس التنفيذي لجزر تركس وكايكوس على إعادة إنشاء لجنته لحقوق الإنسان.

٣٣- وعقدت لجنة حقوق الإنسان لجزر كايمان المنشأة مؤخراً أول اجتماعاتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وناقشت إمكانية تضمين فصل عن الحقوق الأساسية في أي دستور جديد.

دال - الإعلام والدعاية

٣٤- إن الحكومة ملتزمة بزيادة الوعي بحقوق الإنسان وتعزيز أهميتها على وجه الخصوص، ولكن ليس حصرياً، بين السلطات العامة (بما في ذلك الحكومة المركزية والمحلية وهيئات الخدمات الصحية والشرطة والقوات المسلحة). وينص قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ على أن تصرف أي سلطة عامة على نحو لا يتسق مع الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية غير قانوني، إلا إذا كانت ملزمة بذلك بموجب تشريع أولي لا يمكن تفسيره على أي نحو آخر. والطبيعة التقدمية للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية مجسدة في شرط ضرورة تطبيق الحقوق المشمولة بهذه الاتفاقية على الجميع وفي تطوير محكمة ستراسبورغ، وكذلك محاكم المملكة المتحدة على نحو متزايد، لمبدأ الالتزامات الايجابية. والنتيجة هي أن السلطات العامة مطالبة قانوناً باتباع نهج استباقي في تنفيذ قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨، بدلاً من نهج يقوم على رد الفعل. وهذا يعني عملياً أنه يتعين على السلطات العامة عند اتخاذ قرارات بشأن حقوق الناس، بما في ذلك قرارات تؤثر في موظفيها هي، أن تأخذ في الحسبان مبادئ حقوق الإنسان لدى تطوير جميع خدماتها وتقديمها.

٣٥- وقد جرى في عام ٢٠٠٤ استعراض استراتيجي شمل الحكومة بأسرها لوضع حقوق الإنسان داخل الحكومة المركزية. وكانت هذه فرصة لمقارنة الخبرات عبر الوزارات وفيما بينها. ونتيجة لهذا الاستعراض، أعادت الحكومة إنشاء شبكة نقاط الاتصال الخاصة بحقوق الإنسان في الوزارات الحكومية التي كانت قد أخذت زمام المبادرة في نشر الممارسات الجيدة. وتوفر الشبكة أيضاً وسيلة لتعزيز الرسائل الرئيسية وتبنيه المسؤولين عن السياسات إلى التطورات التي تطرأ في مجال حقوق الإنسان. وتخطط الحكومة أيضاً لتدريب موظفي الخدمة العامة على نطاق أوسع في مجال حقوق الإنسان.

٣٦- وعقب نشر "استعراض تنفيذ قانون حقوق الإنسان" في تموز/يوليه ٢٠٠٦ (انظر أدناه)، استهلكت الحكومة حملة واسعة النطاق بشأن حقوق الإنسان. ويشمل ذلك إعداد كتيب جديد عن حقوق الإنسان لفائدة السلطات العامة عنوانه *حقوق الإنسان: حياة الإنسان*^(٣٦). ويجري توزيع هذا الكتيب على السلطات العامة لزيادة الوعي بحقوق الإنسان بين موظفي السلطات العامة غير القانونيين وتعريفهم بخصائص عملية التفكير التي تصاحب تحقيق التوازن بين حقوق الفرد من ناحية وحقوق الآخرين ومصالح المجتمع عموماً من ناحية أخرى. وتشمل الحملة أيضاً استراتيجية اتصال استباقية بدرجة أكبر في مجال حقوق الإنسان من أجل تحدي التصورات الخاطئة التي تحيط بإعمال حقوق الإنسان في المملكة المتحدة. وتزيد الحكومة أيضاً من وعي الجمهور بشأن حقوق الإنسان من خلال مناسبات عامة متنوعة بالتنسيق مع دار المحفوظات الوطنية وتحسين التنسيق مع عمل المنظمات غير الحكومية (على سبيل المثال من خلال محفل المساواة والتنوع الذي يشمل هيئات المساواة الثلاث^(٣٧) وعدة منظمات غير حكومية أخرى). وقد أنشأت الحكومة فريقاً وزارياً لضمان قيام الوزارات والوكالات التي يشمل عملها اتخاذ قرارات تؤثر في أمن الجمهور بتحليل ومراجعة ما توفره لموظفيها من توجيه وتدريب تحليلاً ومراجعة عاجلين.

(٣٦) <http://www.dca.gov.uk/peoples-rights/human-rights/pdf/hr-handbook-public-authorities.pdf>

(٣٧) لجنة المساواة العنصرية ولجنة حقوق المعوقين ولجنة المساواة في الفرص.

المنشورات

٣٧- منذ تقديم التقرير الأخير بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نشرت حكومة المملكة المتحدة تقريراً سنوياً عن حقوق الإنسان^(٣٨) يُلقى نظرة عامة على أهم البلدان المثيرة للانشغال وحماية حقوق الإنسان في أوروبا وسائر أنحاء العالم ويتصدى لأنواع محددة من حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والمساواة والحرية بشكل عام حول العالم.

٣٨- وتصدر الحكومة الآن المنشور "حقوق الإنسان - مقدمة"^(٣٩) المتاح بعشر لغات، وستواصل إصداره حسب الطلب.

٣٩- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، نشرت الحكومة "الاستعراض المشترك بين الوزارات لصكوك حقوق الإنسان الدولية"^(٤٠). وقد أعلن عن عملية الاستعراض يوم ٧ آذار/مارس ٢٠٠٢ من أجل تقييم موقف المملكة المتحدة من صكوك حقوق الإنسان الدولية في ضوء الخبرة المكتسبة في تنفيذ قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨، وتوافر سبل الانتصاف المتاحة داخل المملكة المتحدة، والقانون والممارسة في الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي. وكانت أهم نتائج الاستعراض ما يلي:

- لأول مرة، قبلت المملكة المتحدة أن يكون للأفراد من مواطني المملكة المتحدة حق التقدم بالتماس إلى الأمم المتحدة بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد قررت الحكومة قبول هذا البروتوكول الاختياري كيما تتمكن من أن تنظر على أساس تجريبي بقدر أكبر في جدارة حق الأفراد في التقدم بالتماس المتاح بموجب معاهدات الأمم المتحدة؛

- ينبغي للمملكة المتحدة أن تصدق على البروتوكول ١٣ الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية^(٤١) الذي يلغي عقوبة الإعدام في جميع الحالات والبروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب^(٤٢) الذي يحدد نظام زيارات منتظمة من جانب هيئات دولية ووطنية محايدة لأماكن الاحتجاز في الدول الموقعة.

<http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=> (٣٨)

.1159199103169

<http://www.dca.gov.uk/peoples-rights/human-rights/pdf/hrintro.pdf> (٣٩)

<http://www.dca.gov.uk/peoples-rights/human-rights/int-human-rights.htm#1> (٤٠)

صدقت عليه المملكة المتحدة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. (٤١)

صدقت عليه المملكة المتحدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. (٤٢)

٤٠ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، نشرت الحكومة "استعراض تنفيذ قانون حقوق الإنسان"^(٤٣). وكان الهدف من الاستعراض هو تقييم قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ مع التركيز على أثره بالنسبة لقوانين المملكة المتحدة ووضع السياسات، وفي الوقت نفسه تحديد التصورات والأفكار الخاطئة المتعلقة بحقوق الإنسان في المملكة المتحدة. وقد خلاص الاستعراض إلى ما يلي:

- ما زالت الحكومة ملتزمة تماماً بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبالطريقة التي تنفذ بها في المملكة المتحدة من خلال قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨؛
- تجري الحكومة استعراضاً شاملاً للطريقة التي توازن بها أجهزة الشرطة ووقف التنفيذ رهن المراقبة والعفو المشروط والسجون بين حماية الجمهور وحقوق الأفراد، وسوف تصدر تشريعات عند الحاجة لضمان إيلاء الأولوية لحماية الجمهور؛
- سوف تُبذل جهود كبيرة من أجل توفير توجيه وتدريب أفضل وأكثر دواماً داخل الحكومة بشأن حقوق الإنسان، مع الاهتمام بشكل خاص بالمجالات التي تفتقر الآن إلى مثل هذا التوجيه؛
- سوف تستعرض الحكومة وتعزز توجيهات عامة بشأن حقوق الإنسان لفائدة مديري القطاع العام، مع التركيز بشكل خاص على اعتبارات الأمان؛
- يتعين على الحكومة أن تتبع نهجاً استباقياً واستراتيجياً ومنسقاً بشأن المنازعات المتعلقة بحقوق الإنسان، بحيث يكون لها أكبر أثر ممكن في المستقبل بالنسبة لقانون الدعوى المنطبق على قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨؛
- ستقود الحكومة حملة لضمان توفير المعلومات على نحو أفضل للجمهور والقطاع العام الأوسع بشأن الفوائد التي عمّت على الناس العاديين من جراء قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨، وفضح العديد من التصورات الخاطئة التي ظهرت حول الحقوق التي تمنحها الاتفاقية.

٤١ - ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٦، تنشر الحكومة فصلياً نشرة إخبارية عن حقوق الإنسان^(٤٤) تكمل التقرير السنوي عن حقوق الإنسان وتحدد أولويات الحكومة في مجال حقوق الإنسان الدولية.

٤٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، نشرت الحكومة طبعة منقحة من "دليل قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨". وهو متاح على شبكة الإنترنت مباشرة^(٤٥) وكذلك في شكل مطبوع. والدليل موجه لغير المختصين وهو مفكرة مساعدة جيدة للسلطات العامة. وقد لاقت الطبعة السابقة أيضاً رواجاً بين الطلبة، وكانت في الوقت نفسه مفهومة للجمهور بشكل عام.

(٤٣) http://www.dca.gov.uk/peoples-rights/human-rights/pdf/full_review.pdf

(٤٤) http://www.fco.gov.uk/Files/kfile/fco_HumanRights_e-newsletter_2.pdf

(٤٥) <http://www.dca.gov.uk/peoples-rights/human-rights/pdf/act-studyguide.pdf>

٤٣- وأخيراً، لاحظت اللجنة أن الوزارات الحكومية المسؤولة عن مجالات سياسات معينة تقوم بنشر منشورات وأدلة إضافية عن التشريعات أو القواعد التنظيمية المحلية التي تجسد الحقوق المنصوص عليها في العهد.

آيرلندا الشمالية

٤٤- أعدت الحكومة إرشادات لمساعدة السلطات العامة في آيرلندا الشمالية على فهم الطريقة التي يؤثر بها قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على عملها. ويشرح كتيب "شارك في المهمة: معلومات عن قانون حقوق الإنسان" مختلف الحقوق النابعة من الاتفاقية ويوفر أمثلة ذات مغزى بالنسبة لعمل وزارات آيرلندا الشمالية. ويضم كل فصل عدداً من السيناريوهات ويمكن للقراء تطبيق ما عرفوه وتعلموه. ويرد في ملصق من المقاس A2 مصاحب للكتيب نص الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية موضعاً للحقوق النابعة من الاتفاقية، وهو معين بصري مفيد لمقرري السياسات. وتم إعداد نموذج لتقييم أثر قانون حقوق الإنسان من أجل مساعدة مقرري السياسات في آيرلندا الشمالية على تقييم الآثار المحتملة لسياساتهم وقراراتهم على حقوق الإنسان.

ويلز

٤٥- تنظر حكومة جمعية ويلز في توفير التدريب لجميع الموظفين التنفيذيين والمعنيين بالسياسة العامة والإداريين بشأن قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ وتأثيره على عملهم اليومي. وفي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ صممت الهيئات القانونية برنامج تدريب أساسي للتوعية بقانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨. وقد تلقى هذا التدريب على التوالي جميع موظفي حكومة الجمعية. وعلاوة على ذلك نظمت الهيئات القانونية مناسبتين ناجحتين شملتا حلقات عمل تفاعلية، إحداها في كارديف والأخرى في شمال ويلز. ومن المأمول أن يُستفاد من هذه الخبرة لتوفير المزيد من التدريب. وبالنسبة لتوعية الجمهور، ستتاح مواد دعائية مصممة تبعاً لاحتياجات حكومة جمعية ويلز.

الإنترنت

٤٦- تنشر الحكومة صفحات مكرسة لصكوك حقوق الإنسان الدولية والوطنية على مواقع شبكية لوزارة العدل ومكتب الشؤون الخارجية والكمبولث.

وزارة العدل

<http://www.dca.gov.uk/peoples-rights/human-rights/index.htm>

مكتب الشؤون الخارجية والكمبولث

www.fco.gov.uk/humanrights

٤٧- وتتاح التقارير الدورية عن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والملاحظات الختامية للجنة على الموقع الشبكي التالي لوزارة العدل:

<http://www.dca.gov.uk/peoples-rights/human-rights/int-human-rights.htm>

التعليم

٤٨- في أوائل عام ٢٠٠٥، اتصلت الحكومة بالمعهد البريطاني لحقوق الإنسان من أجل إجراء دراسة لتحديد طبيعة ومدى الموارد المتاحة للمدارس لتدريس الحقوق والحريات التي يكفلها قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ على وجه الخصوص والتفكير في سياق حقوق الإنسان بشكل عام، واقتراح طرق يمكن بها للحكومة أن تعزز الدعم لهذا المجال. وعلى أساس توصيات التقرير، تعمل الحكومة الآن مع المعهد البريطاني لحقوق الإنسان لإنتاج مورد صالح للاستخدام في المنهج الدراسي للمواطنة في المرحلة الرئيسية ٣ (طلاب تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٤ عاماً)، ومواد تدريبية مناظرة للمدرسين، وتوجيهات للمدرسة ككل لمساعدة المدارس على الوفاء بالتزاماتها طبقاً لقانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ وإقامة ثقافة مرتكزة على حقوق الإنسان داخل المدارس. ومن المتوقع أن تتاح النماذج الأولى من المورد قبل نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٧ على أن يعقب ذلك تجارب على نطاق واسع في الخريف. وجرى إنشاء شبكة من مهنيي التعليم وخبراء حقوق الإنسان لتقديم المشورة بشأن تطوير الموارد، كما أن الحكومة تواصل تطوير الشراكة الاستراتيجية مع المنظمات الرئيسية ومقدمي الخدمات التعليمية من أجل تيسير إعداد الموارد واختبارها توطئة لإنتاجها وتطبيقها بالتدرج في نهاية المطاف.

هاء - الوضع القانوني للعهد وتنفيذه المحدد

الوضع القانوني للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٤٩- ينطبق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الأقاليم التابعة للتاج وأقاليم ما وراء البحار (باستثناء أنغيا، والأراضي البريطانية في انتاركتيكا، وإقليم المحيط الهندي البريطاني، ومنطقتي القاعدتين التابعتين للسيادة البريطانية في قبرص).

٥٠- والسيادة البرلمانية والاستقلال الذاتي مبدأ دستوري أساسي في المملكة المتحدة. وهذا يعني، طبقاً لقانون المملكة المتحدة، أن الصكوك الدولية التي تصدق عليها المملكة المتحدة لا تنفذها المحاكم المحلية مباشرة إلا إذا كانت قد أدرجت بشكل محدد في القانون المحلي بموجب تشريع برلماني. بيد أن سياسة الحكومة البريطانية تقضي بعدم التصديق على المعاهدات إلا إذا كانت واثقة من أن القوانين والممارسات المحلية تتسق معها. وعلاوة على ذلك هناك مبدأ مستقر تماماً يقضي بأن تفسر المحاكم القوانين المحلية، التي تصدر بعد تاريخ المعاهدة، على أنها تهدف إلى تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة وأنها لا تتعارض معها. إلا أنه في حالة وجود حاجة إلى تطوير القانون العام، فإن المحاكم تبت في الحالات على نحو يتوافق مع التزامات المملكة المتحدة الدولية.

٥١- ولم يُدرج العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القانون المحلي، ولا ينتظر له أن يدرج فيه. وهذا يعني أن الحقوق الواردة في العهد لا تطبق مباشرة من قبل المحاكم المحلية. بيد أنه يجوز للمحاكم أن تشير إلى الالتزامات التابعة من العهد لدى تفسير التشريعات المحلية ذات الصلة أو إنفاذها.

٥٢- وكما سيُشرح بالتفصيل في الفرع ٨ من هذا التقرير ("التقدم المحرز منذ تقديم التقرير الرابع بشأن كل من مواد الجزء الأول والثاني والثالث من العهد")، تحظى الحقوق الواردة في العهد بالحماية ويجري إعمالها تدريجياً بموجب التشريعات المحلية وغيرها من التدابير. وتكفل صكوك دولية أخرى معنية بحقوق الإنسان صدقت عليها

المملكة المتحدة المزيد من الحماية لحقوق الإنسان (انظر الجدول الوارد في الفرع ٣ من هذا التقرير "الإطار القانوني العام الذي تتوفر داخله الحماية لحقوق الإنسان").

الإعلانات والتحفظات فيما يتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٥٣ - بالنسبة لحالة الإعلانات والتحفظات فيما يتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينبغي للجنة أن تلاحظ ما يلي:

الإعلانات

- الإعلان الخاص بالفقرة ٣ من المادة ١ باق؛
- الإعلان الخاص بالفقرة ٣ من المادة ٢ باق (ولكنه لاغٍ بالنسبة لجزر حلبرت وتوفالو حيث لم تعد المملكة المتحدة مسؤولة عن هذه الأقاليم).

التحفظات

- التحفظ بالنسبة للمادة ٦ باق؛
- التحفظ بالنسبة للفقرة (أ) ١ من المادة ٧ باق (ولكنه لاغٍ بالنسبة لهونغ كونغ وجزر سليمان حيث لم تعد المملكة المتحدة مسؤولة عن هذه الأقاليم)؛
- التحفظ بالنسبة للفقرة ١ (ب) من المادة ٨ لاغٍ حيث لم تعد المملكة المتحدة مسؤولة عن هونغ كونغ؛
- التحفظ بالنسبة للمادة ٩ باق؛
- التحفظ بالنسبة للفقرتين (١) و(٢) من المادة ١٠ باق (ولكنه لاغٍ بالنسبة لجزر سليمان حيث لم تعد المملكة المتحدة مسؤولة عن هذا الإقليم)؛
- التحفظ بالنسبة للفقرة (٢) (أ) من المادة ١٣ والمادة ١٤ لاغٍ حيث لم تعد المملكة المتحدة مسؤولة عن جزر حلبرت وجزر سليمان وتوفالو؛
- التحفظ العام بالإجابة عن روديسيا الجنوبية لاغٍ حيث لم تعد المملكة المتحدة مسؤولة عن هذا الإقليم.

٥٤ - وتلخص الجداول الواردة في الصفحات التالية حالة الإعلانات والتحفظات التي أبدتها المملكة المتحدة منذ التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الإعلانات

ملاحظات	الحالة	الإعلانات	مادة العهد
	باق.	عند حدوث أي تعارض بين التزامات المملكة المتحدة بموجب المادة ١ والتزاماتها بموجب الميثاق تسري التزاماتها بموجب الميثاق.	الفقرة ٣ من المادة ١ - "على الدول الأطراف في هذا العهد، بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة".
جزر جلبرت وتوفالو هي الآن دول مستقلة.	باق (ولكن لاغ بالنسبة لجزر جلبرت وتوفالو).	تعلن حكومة المملكة المتحدة أنه لأغراض الفقرة (٣) من المادة ٢ تعتبر جزر فيرجن البريطانية، وجزر كايمان، وجزر جلبرت، ومجموعة جزر بتكيرن، وسانت هيلانة وتوايغها، وجزر توركس وكايكوس، وتوفالو بلدانا نامية.	الفقرة ٣ من المادة ٢ - "للبلدان النامية أن تقرر، مع إيلاء المراعاة الواجبة لحقوق الإنسان ولاقتصادها القومي، إلى أي مدى ستضمن الحقوق الاقتصادية المعترف بها في هذا العهد لغير المواطنين".

التحفظات

ملاحظات	الحالة	الإعلانات	مادة العهد
	باق.	تحتفظ حكومة المملكة المتحدة بحقها في تفسير المادة ٦ على أنها لا تستبعد فرض قيود، استناداً إلى مكان الميلاد أو شروط الإقامة، فيما يتعلق بالحصول على عمل في أي منطقة بعينها أو إقليم بعينه بغرض الحفاظ على فرص عمل العمال في هذه المنطقة أو هذا الإقليم.	المادة ٦ - ١ - تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق. ٢ - يجب أن تشمل التدابير التي تتخذها كل من الدول الأطراف في هذا العهد لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق توفير برامج التوجيه والتدريب التقنيين والمهنيين، والأخذ في هذا المجال بسياسات وتقنيات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة وعمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط تضمن للفرد الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية".

ملاحظات	الحالة	الإعلانات	مادة العهد
ملاحظات	هونغ كونغ وجزر سليمان هي الآن دول مستقلة.	تحتفظ حكومة المملكة المتحدة بالحق في أن تؤجل تطبيق الفقرة الفرعية ١٠ من المادة ٧، من حيث إنها تنص على تساوي الأجر للرجل والمرأة لدى تساوي العمل في القطاع الخاص في جيرسي، وغرنسي، وجزيرة مان، وبرمودا، وهونغ كونغ وجزر سليمان.	الفقرة الفرعية ١٠ من الفقرة (أ) من المادة ٧- "تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تكفل على الخصوص: (أ) مكافأة توفر لجميع العمال، كحد أدنى: ١٠ أجرًا منصفًا، ومكافأة متساوية لدى تساوي قيمة العمل دون أي تمييز، على أن يضمن للمرأة خصوصاً تمتعها بشروط عمل لا تكون أدنى من تلك التي يتمتع بها الرجل، وتقاضيها أجرًا يساوي أجر الرجل لدى تساوي العمل".
المملكة المتحدة لم تعد مسؤولة عن هونغ كونغ.	لاغ.	تحتفظ حكومة المملكة المتحدة بحق عدم تطبيق الفقرة الفرعية ١ (ب) من المادة ٨ في هونغ كونغ.	الفقرة الفرعية ١ (ب) من المادة ٨- "تعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة ما يلي: [...] (ب) حق النقابات في إنشاء اتحادات أو تحاديات حلافية قومية، وحق هذه الاتحادات في تكوين منظمات نقابية دولية أو الانضمام إليها".
	باق.	لئن كانت حكومة المملكة المتحدة تعترف بحق كل فرد في الضمان الاجتماعي وفقاً للمادة ٩، فهي تحتفظ بالحق في أن تؤجل أعمال هذا الحق في جزر كايمان وجزر فوكلاند بسبب النقص في الموارد في هذين الإقليمين.	المادة ٩- "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية".
جزر سليمان دولة مستقلة.	باق (ولكن لاغ بالنسبة لجزر سليمان).	تحتفظ حكومة المملكة المتحدة بحقها في أن تؤجل تطبيق الفقرة ١ من المادة ١٠ فيما يتعلق بعدد صغير من حالات الزواج العرفي في جزر سليمان، وتطبيق الفقرة ٢ من المادة ١٠ من حيث أنها تتعلق بإجازة الوضع المدفوعة الأجر في برمودا وجزر فوكلاند.	الفقرتان ١ و ٢ من المادة ١٠- "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بما يلي: ١- وجوب منح الأسرة، التي تشكل الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، أكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة، وخصوصاً لتكوين هذه الأسرة وطوال نموه بمسؤولية تعهد وتربية الأولاد الذين تعيلهم. ويجب أن ينعقد الزواج برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاً لا إكراه فيه. ٢- وجوب توفير حماية خاصة للأمهات خلال فترة معقولة قبل الوضع وبعده. وينبغي منح الأمهات العاملات، أثناء الفترة المذكورة، إجازة مأجورة أو إجازة مصحوبة باستحقاقات ضمان اجتماعي كافية".

<p>جزر جليبرت وجزر سليمان وتوفالو أصبحت الآن دولا مستقلة.</p>	<p>لا غ. تحفظ حكومة المملكة المتحدة بحقها في تأجيل تطبيق الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ من المادة ١٣، والمادة ١٤ من حيث إنهما تقتضيان جعل التعليم الابتدائي إلزامياً في جزر جليبرت وجزر سليمان وفي توفالو.</p>	<p>الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ من المادة ١٣ - "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن ضمان الممارسة التامة لهذا الحق يتطلب: (أ) جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وإتاحته مجاناً للجميع. المادة ١٤ - "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد، لم تكن بعد وهي تصبح طرفاً فيه قد تمكنت من كفالة إلزامية ومجانبة التعليم الابتدائي في بلدها ذاته أو في أقاليم أخرى تحت ولايتها، بالقيام في غضون سنتين، بوضع واعتماد خطة عمل مفصلة للتنفيذ الفعلي والتدريجي لمبدأ إلزامية التعليم ومجانبته للجميع، خلال عدد معقول من السنين يحدد في الخطة".</p>
<p>روديسيا الجنوبية هي الآن دولة مستقلة (زمبابوي).</p>	<p>لا غ. تعلن حكومة المملكة المتحدة أن أحكام العهد لا تنطبق على روديسيا الجنوبية ما لم وإلى أن تبلغ الأمين العام للأمم المتحدة أنها في وضع يسمح لها بضمان تنفيذ الالتزامات المفروضة بموجب العهد فيما يتعلق بذلك الإقليم تنفيذاً كاملاً.</p>	<p>جميع المواد</p>

واو - دور التعاون الدولي في تنفيذ العهد

٥٥ - تتمثل إحدى أولويات المملكة المتحدة الدولية الاستراتيجية على مدى السنوات الخمس إلى العشر المقبلة، وان لم تكن التزاماً قانونياً دولياً، في تعزيز التنمية المستدامة والحد من الفقر المدعومين بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الجيد وحماية البيئة.

٥٦ - والحكومة ملتزمة بالأهداف الإنمائية للألفية^(٤٦) وهي تركز جهودها بالتالي على تعزيز التنمية المستدامة والحد من الفقر على مستوى العالم. وكجزء من هذا النهج، تعزز الحكومة أعمال حقوق الإنسان عن طريق تطوير سياسات وممارسات وشراكات تتضمن حقوق الإنسان والتنمية. ومن خلال البرامج الإنمائية والجهود الدبلوماسية، تواصل الحكومة تشجيع الحكومات في مختلف أنحاء العالم على التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة، ومساعدتها على الوفاء بالالتزامات التي تفرضها هذه المعاهدات على الدول ووضعها موضع التنفيذ في التشريعات والسياسات الوطنية.

٥٧ - وتوضح ورقة السياسات التي أصدرتها الحكومة *إعمال حقوق الإنسان للفقراء*^(٤٧) الطرق التي يمكن بها للمملكة المتحدة أن تدعم الحكومات الشريكة من أجل الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان، وتقوي من قدرة الناس على المطالبة بحقوقهم. ويتعزز ذلك بتوجيهات أكثر تفصيلاً بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: كيف تُخفّض وفيات الأمهات، الحقوق والواجبات^(٤٨) (٢٠٠٥)، الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية^(٤٩) (٢٠٠٤)، معايير العمل والحد من الفقر^(٥٠) (٢٠٠٤)، الحد من الفقر عن طريق التصدي للتهميش الاجتماعي^(٥١) (٢٠٠٥)، خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين^(٥٢) (٢٠٠٧).

٥٨ - ومن جديد أعربت ورقة السياسات شراكات من أجل الحد من الفقر *إعادة التفكير في الشروط*^(٥٣) بوضوح عن التزام الحكومة بتطوير شراكات فعالة مع سائر الحكومات على أساس الالتزام المشترك بثلاثة أهداف: الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واحترام حقوق الإنسان وسائر الالتزامات الدولية، وتقوية الإدارة والمساءلة المالية من أجل تلافي الفساد والتحقق من أن أموال دافعي الضرائب البريطانيين المنفقة تُؤتي ثمارها. وسوف توقف المساعدة فقط في حالة الإخلال بأحد هذه المبادئ.

(٤٦) أعلنت الأهداف الثمانية في عام ٢٠٠٠ وهي تشمل خفض عدد سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف، ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

(٤٧) <http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/tsphuman.pdf>

(٤٨) <http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/maternal-how.pdf>

(٤٩) <http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/talkinghealthsexpregnancy.pdf>

(٥٠) <http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/labourstandardsJune04.pdf>

(٥١) <http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/social-exclusion.pdf>

(٥٢) <http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/gender-equality-plan-2007.pdf>

(٥٣) <http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/conditionality.pdf>

٥٩- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، أصدرت الحكومة ورقة بيضاء مهمة: القضاء على الفقر في العالم: كيف نجعل الحكم في خدمة الفقراء^(٥٤). وتحدد الورقة منهج الحكومة في المستقبل وتلقي الضوء على الصلة بين الحكم السليم والحد من الفقر. وتحدد الورقة البيضاء ثلاثة متطلبات أساسية للحكم السليم: قدرة الدولة (مدى قدرة القادة والحكومات على إنجاز الأمور)، والقدرة على الاستجابة (ما إذا كانت السياسات والمؤسسات العامة تستجيب لاحتياجات المواطنين وتدافع عن حقوقهم)، والمساءلة (قدرة المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص على فحص المؤسسات العامة والحكومات ومساءلتها). وتعيد الورقة البيضاء أيضاً التأكيد على المبادئ الرئيسية لتقرير كيفية توفير المساعدة للبلدان النامية: الالتزام بالحد من الفقر، والالتزام باحترام حقوق الإنسان والالتزامات الدولية، والالتزام بتحسين الإدارة المالية، وتعزيز الحكم السليم والشفافية، ومحاربة الفساد. وأخيراً، تلزم الورقة البيضاء المملكة المتحدة بمساعدة البلدان النامية على تحسين تقديم أربع خدمات عامة أساسية (وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية) هي: التعليم، والصحة، والمياه والتصحح، والحماية الاجتماعية.

البرامج القطرية

٦٠- تدعم الحكومة مجموعة واسعة من أنشطة حقوق الإنسان من خلال البرامج القطرية. وقد أظهر استعراض لحقوق الإنسان جرى في عام ٢٠٠٤ حجم العمل الكبير الذي يُدمج حقوق الإنسان في السياسات والبرامج الإنمائية. ومن أمثلة ذلك:

- استخدام تحليل حقوق الإنسان لوضع استراتيجيات مستنيرة (مثل بوليفيا والبرازيل)؛
- استخدام تحليل معايير حقوق الإنسان والتزامات التبليغ الدولية (مثل أقاليم ما وراء البحار)؛
- تدخلات مستندة إلى الحقوق في مجالات الصحة والتعليم وكسب القوت (مثل ملاوي)؛
- تطوير مناهج مستندة إلى الحقوق في مجال تقديم الخدمات الصحية (مثل بيرو ونيبال)؛
- برنامج لكسب القوت مستند إلى الحقوق للوفاء بالحق في الغذاء المناسب والحق في الأرض للمواطنين الضعفاء والفقراء (مثل تزانيا)؛
- برنامج لتعزيز حقوق العمال (مثل كولومبيا)؛
- برنامج لزيادة الفرص أمام الفقراء من الرجال والنساء والأطفال للمطالبة بالاعتراف بحقوقهم (مثل بنغلاديش).

٦١- وتهدف الحكومة أيضاً إلى التصدي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التدخلات الإنسانية.

الشراكة مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني المنظم

- ٦٢- تدعم الحكومة مجموعة واسعة من أنشطة حقوق الإنسان من خلال التحالفات مع المنظمات المتعددة الأطراف والثنائية ومنظمات المجتمع المدني.
- كجزء من ارتباط الحكومة بالأمم المتحدة، تدعم الحكومة الإجراء ٢، وهو برنامج للأمم المتحدة يهدف إلى إدماج أعمال حقوق الإنسان التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الأنشطة الأساسية على المستوى القطري وتعزيزها وتبسيطها؛
- تشارك الحكومة أيضاً بنشاط في عمل منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي بشأن جدول أعمال حقوق الإنسان، كما شاركت في الفريق الذي قام بوضع ورقة السياسات ذات المنحى العملي بشأن تكامل حقوق الإنسان والتنمية ٢٠٠٧؛
- يدعم "صندوق مواجهة التحدي للمجتمع المدني" التابع للحكومة المبادرات التي تقوّي في البلدان النامية قدرة الفقراء على فهم حقوقهم - المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية - والمطالبة بها، وعلى تحسين رفاههم الاقتصادي والاجتماعي.

صندوق الفرص العالمي^(٥٥)

- ٦٣- أنشأت الحكومة صندوق الفرص العالمي^(٥٦) الذي يدعم المشاريع الدولية المتعلقة بمجالات مواضيعية متنوعة، بما في ذلك التنمية المستدامة وإعادة توحيد أوروبا والتعامل مع العالم الإسلامي ومكافحة الإرهاب والإدارة الاقتصادية الجيدة والتغير المناخي والطاقة.
- ٦٤- ولأغراض العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتواصل تنفيذ البرامج والأهداف التالية:
- برنامج الإدارة الاقتصادية الجيدة الذي يغطي: إدارة الإنفاق العام والإصلاح الضريبي؛ وإصلاح سوق العمالة؛ وإصلاح القطاع المالي؛ ومكافحة الفساد والشفافية؛ والمسؤولية الاجتماعية للشركات؛ والسياسات التجارية، فما فيها قضايا منظمة التجارة العالمية/اتفاق التجارة الحرة، وتعزيز حقوق الملكية الفكرية، والأمن والأمان الملاحيين؛ وتنظيم السوق بما يعزز بيئة أكثر أماناً للأعمال والاستثمار؛

(٥٥) مكتب الشؤون الخارجية والكمونولث، التقرير السنوي عن حقوق الإنسان ٢٠٠٦، الصفحات ٢٣٣-٢٤٧، المتاح على الخط في الموقع www.fco.gov.uk/humanrights.

(٥٦) انظر مكتب الشؤون الخارجية والكمونولث، التقرير السنوي عن حقوق الإنسان ٢٠٠٦، الصفحات ٢٢-٢٥، المتاح على الخط في الموقع www.fco.gov.uk/humanrights. انظر أيضاً www.fco.gov.uk/gof.

- برنامج التعامل مع العالم الإسلامي الذي يغطي: إصلاح المدارس لتعزيز التلاحم الدولي والاندماج الاجتماعي والتفكير النقدي والمفتوح وتحسين الإدارة الجيدة والمساءلة؛ والإصلاحات الاقتصادية المدعومة باستعراضات للخطط الاقتصادية الوطنية إما ثنائياً أو في المحافل الإقليمية مثل منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي؛ وإضفاء صفة الشرعية على المجتمع المدني واضطلاحه بدور أكبر في المناقشات مع الحكومات؛ وتقوية منظمات وسائل الإعلام وزيادة طرحها قرارات الحكومة للمساءلة، مع زيادة مشاركة الجمهور في النقاش؛
- برنامج إعادة توحيد أوروبا الذي يشمل: زيادة الشفافية والمساءلة السياسية والاقتصادية؛ وتحسين التكامل الاجتماعي عن طريق التعليم وتوعية الجمهور؛ والإسهام في إيجاد بيئة مؤاتية للأعمال؛
- برنامج التنمية المستدامة الذي يشمل: تحسين مشاركة الجمهور في صنع القرار وزيادته وتوفير المزيد من الإنصاف بشأن القضايا البيئية؛ وإدارة الغابات على نحو أكثر استدامة؛ وتعزيز النمو ودعم كسب القوت وحماية البيئة من خلال السياحة المستدامة.

شبكة توظيف الشباب^(٥٧)

٦٥- في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أصبحت المملكة المتحدة أول بلد صناعي ينضم إلى شبكة توظيف الشباب، وهي شراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية تهدف إلى التصدي لقضايا بطالة الشباب على المستويين المحلي والعالمي. ومنذ ذلك الحين، وفرت الحكومة تمويلاً لإنشاء وحدة لتوظيف الشباب في دكار كما تعمل بشكل وثيق مع مجموعة من دوائر الأعمال من خلال مبادرة تشجيع الأعمال في أفريقيا التي تدعم التدريب على المهارات وانخراط الشباب في مجال الأعمال في أفريقيا.

تعزيز حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية محددة^(٥٨)

٦٦- الحق في التعليم. في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أعلنت الحكومة أنها ستنفق ٨,٥ بليون جنيه إسترليني لدعم التعليم على مدى السنوات العشر المقبلة، وذلك أساساً في مناطق أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. وسوف يوفر هذا الالتزام الطويل الأجل للحكومات تمويلاً يمكن التنبؤ به يمكنها على أساسه أن تعد خطط استثمار طموحة على مدى عشر سنوات لتحقيق أهدافها التعليمية. فعلى سبيل المثال، تعمل الحكومة بشكل وثيق مع نيجيريا لمساعدتها على إعداد خطة مدتها عشر سنوات لتوفير التعليم المجاني لجميع الأطفال النيجيريين. وفي المقابل، تعمل الحكومة على ضمان أن التعليم في المملكة المتحدة يغطي بعداً دولياً، بما في ذلك ثمانية مفاهيم رئيسية هي: المواطنة، والتنمية المستدامة، والتنوع، والقيم والمدارك، والاعتماد البيئي، وحل النزاعات، وحقوق

(٥٧) مكتب الشؤون الخارجية والكمونولث، التقرير السنوي عن حقوق الإنسان ٢٠٠٦، الصفحات ٢٣٣-٢٤٧، متاح على الخط في الموقع www.fco.gov.uk/humanrights.

(٥٨) مكتب الشؤون الخارجية والكمونولث، التقرير السنوي عن حقوق الإنسان ٢٠٠٦، الصفحات ٢٣٣-٢٤٧، متاح على الخط في الموقع www.fco.gov.uk/humanrights.

الإنسان. وقد أنشئ الموقع الشبكي www.globalgateway.org كيما يتسنى للمدارس من مختلف البلدان أن تعمل معاً وأن تستخدم موارد تغطي كافة جوانب تحسين التعليم في المملكة المتحدة.

٦٧- الحق في الصحة. فيما يتعلق باحتواء انتشار نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) والقضاء عليه تدريجياً، تولى المملكة المتحدة الأولوية لحقوق واحتياجات النساء والشباب والأطفال المتضررين من الايدز. والمملكة المتحدة هي ثاني أكبر جهة مانحة ثنائية لمكافحة الايدز (بعد الولايات المتحدة) حيث خصصت ١,٥ بليون جنيه إسترليني للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ سُنْفَق ١٠ في المائة منها تقريباً على برامج مخصصة للأطفال المتضررين من الايدز. وقد جعلت المملكة المتحدة من الايدز أيضاً محور رئاستها لمجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي كما دعمت عدداً من البرامج المحددة، منها: برامج الحد من الخطر (بما في ذلك تبادل الإبر) في روسيا، وبرنامج توعية مرتكز في بنغلاديش لتمكين البغايا وأولادهن من استخدام الخدمات الأساسية، وبرنامج خاص بنقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) في غانا لوضع أطر قانونية وسياسة عامة لحماية حقوق المجموعات الضعيفة التي تعيش هذا المرض. ودعمت الحكومة برامج جديدة لصحة الأمومة في اليمن وكمبوديا وباكستان على أساس استراتيجيتها لعام ٢٠٠٥ خفض وفيات الأمهات: الحقوق والمسؤوليات^(٥٩). وتدعم المملكة المتحدة مبادرات مماثلة في بنغلاديش وتزانيا وملاوي والهند وجنوب أفريقيا ونيبال.

٦٨- الحق في المسكن. وفرت الحكومة تمويلاً لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على مدى السنتين الماضيتين. وفي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وفرت المملكة المتحدة أيضاً تمويلاً مهماً من أجل "تحالف المدن"^(٦٠) وهو تكتل عالمي من المدن والشركاء في التنمية يهدف إلى الحد من الفقر في المناطق الحضرية. وواصلت الحكومة دعم "مرفق تمويل البنية الأساسية الموجه من المجتمع المحلي" الذي يوفر قروضاً لمشاريع الارتقاء الموجهة من المجتمع المحلي وتديره المنظمة الدولية لمنعدي المأوى^(٦١).

٦٩- الحق في الغذاء. عملت الحكومة مع منظمة الأغذية والزراعة على وضع مبادئ توجيهية للحكومات لكي تخطط استراتيجياتها الوطنية للأمن الغذائي في إطار الاستراتيجيات الأوسع للحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، تلتزم الحكومة بالعمل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والحكومات الأفريقية بشأن عدد من البرامج الطويلة الأجل بهدف إبعاد ١٦ مليون شخص عن شبح انعدام الأمن الغذائي المزمن بحلول عام ٢٠٠٩.

٧٠- المسؤولية الاجتماعية للشركات. تعمل الحكومة بشكل وثيق مع دوائر الأعمال والمنظمات الدولية من أجل تعزيز "المسؤولية الاجتماعية للشركات" التي تهدف إلى توفير إطار يساعد دوائر الأعمال على التصرف بمزيد من المسؤولية، من حيث حماية حقوق الإنسان، في البلدان التي تعمل فيها. وعلى وجه الخصوص، تدعم الحكومة خمس مبادرات رئيسية هي: مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (لضمان النشر الكامل لمدفوعات الشركات وعوائد الحكومات من النفط والغاز والتعدين، والتحقق من صحتها)، والمبادئ الطوعية المتعلقة بالأمن

(٥٩) <http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/maternal-how.pdf>

(٦٠) www.citiesalliance.org

(٦١) www.homeless-international.org

وحقوق الإنسان، ومبادرة الاتفاق العالمي (مجموعة من عشرة مبادئ لدوائر الأعمال تغطي حقوق العمال وحماية البيئة ومكافحة الفساد)، والمبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، وعملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ (لقطع الصلة بين التجارة غير المشروعة للماس والتزاعات في أفريقيا).

ثانياً - تقرير عن الأحكام الموضوعية

ألف - الردّ على الملاحظات الختامية للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٦٢)

٧١- أصدرت اللجنة عدة توصيات في ملاحظاتها الختامية المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وطلبت أن يُدرج في التقرير الراهن أحدث التطورات فيما يتعلق بتنفيذ هذه التوصيات. ويجري التصدي لاقتراحات اللجنة وتوصياتها على التعاقب.

الفقرة ٢٤ من الملاحظات الختامية. تؤكد اللجنة على مبدأ ترابط وعدم تجزؤ كافة حقوق الإنسان، وعلى أن جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكن النظر فيها أمام المحاكم، وتكرر من جديد توصيتها السابقة (انظر الفقرة ٢١ من الملاحظات الختامية للجنة لعام ١٩٩٧) وتوصي بشدة أن تعيد الدولة الطرف النظر في مسألة إدراج العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قانونها المحلي. وتشير اللجنة إلى أن الدولة الطرف ملزمة، أيّاً كان النظام الذي يدمج بواسطته القانون الدولي في النظام القانوني المحلي (سواء كان نظاماً أحادياً أو ثنائياً)، بأن تمثل لصك دولي بعد التصديق عليه، وأن تنفذه بالكامل في إطار النظام القانوني المحلي. وفي هذا الصدد، تلفت اللجنة انتباه الدولة الطرف إلى تعليقها العام رقم ٩ عن التطبيق المحلي للعهد.

٧٢- لاحظت الحكومة التعليق العام رقم ٩ وهي تتفق مع التوصية الراهنة للجنة التي مؤداها أنه حتى في حالة النظام الثنائي، مثل نظام المملكة المتحدة، يقع على الدولة الطرف التزام دولي بالامتثال للعهد وتنفيذه بالكامل في إطار قانونها المحلي. ومن خلال تشريعات وتدابير إدارية مناسبة (انظر القسم ٥ من هذا التقرير عن ("الوضع القانوني للعهد وتنفيذه المحدد")، تمثل الحكومة للعهد عن طريق التنفيذ التدريجي، دوي تمييز، للحقوق الواردة في المواد ١ إلى ١٥ من العهد.

٧٣- وليس هناك التزام قانوني بنقل العهد بحذافيره إلى القانون المحلي، شريطة اتخاذ خطوات تدريجية لتنفيذ حقوق العهد دون تمييز. وتتعترف الفقرة ٥ من التعليق العام رقم ٩ بهذا الموقف حيث تنص على ما يلي: "لا ينص العهد على سبل محددة لتنفيذه في النظام القانوني الوطني. ولا يوجد أي حكم يُلزم بإدماجه التام أو ينص على إعطائه نوعاً من المكانة المحددة في القانون الوطني. وعلى الرغم من أن التحديد الدقيق لطريقة إعمال الحقوق التي ينص عليها العهد في القانون الوطني يمثل مسألة تبتّ فيها كل دولة طرف، فإن الوسائل المستخدمة في ذلك يجب أن تكون ملائمة، بحيث تسفر عن نتائج تتماشى مع وفاء الدولة الطرف بالتزاماتها كاملة".

٧٤- وفيما يتعلق بمسألة إنفاذ المحاكم المحلية لحقوق العهد، لاحظت الحكومة الحجج القوية المؤيدة لهذا المنهج الواردة في التعليق العام رقم ٩، وهي تدرس باهتمام تطور الممارسة الدستورية في البلدان الأخرى، وخاصة جنوب أفريقيا. ومع ذلك فإن الحكومة غير مقتنعة بأنه يمكنها إدماج الحقوق الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بطريقة ذات مغزى في النظام القانوني البريطاني لعدة أسباب:

- بعض الحقوق الواردة في العهد ليست معروفة بطريقة واضحة، وأهم مثال على ذلك الحق في مستوى معيشي كاف (المادة ١١). فمن غير الواضح كيف يمكن للمحاكم المحلية أن تبت بشكل عادل في الدعاوى المقامة بموجب هذه المادة وغيرها من المواد المهمة لأن المستويات تتفاوت على الأرجح بين الأفراد. وعلى سبيل المثال، من غير الواضح كيف يمكن للمحاكم أن تحكم بعدم حدوث تقدم عام في حالة معينة يدعي فرد فيها بأنه لم يتمتع تماماً بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه (المادة ١٢)؛
- الحكومة مقيدة أيضاً بالموارد المالية المحدودة في تنفيذها التدريجي للحقوق الواردة في العهد، فأى حكم قانوني بأنه ينبغي للحكومة أن تحرز المزيد من التقدم في أحد المجالات، كالصحة مثلاً، يعني خفض الاستثمار في مجال آخر، كالتعليم مثلاً. وبعبارة أخرى، سوف يتعين على الحكومة أن تغيّر باستمرار أولوياتها واستثماراتها تبعاً للدعاوى المقامة في المحاكم؛
- التنفيذ التدريجي للحقوق الواردة في العهد يمكن أن يتحقق بطرق مختلفة تبعاً للآراء السياسية للأغلبية البرلمانية التي تؤيد الحكومة. وقد يقرر البعض أن تنفيذ هذه الحقوق يتطلب سياسات تدخلية ذات أهداف محددة في حين يرى آخرون أن أفضل احتمالات التحسين تنأتى من تحرير الأسواق والسماح للمبادرات الاقتصادية الفردية ببلوغ المستويات المحددة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسوف يكون من غير المناسب لو أن المحاكم كانت لها الكلمة الأخيرة في أمور تقع في نهاية المطاف ضمن السياسة الاقتصادية الحكومية. فعلى سبيل المثال، لا يعني الحق في المسكن المناسب (المادة ١١) حق كل فرد في الحصول على مسكن توفره الحكومة. وبالنسبة للبعض، قد يعني الحق في المسكن المناسب الحصول على مأوى عندما يعجزون عن تدبير ذلك بأنفسهم، في حين قد يعني بالنسبة لآخرين أن توفر الحكومة بيئة اقتصادية يمكنهم فيها كسب دخل يكفي لكي يتمكنوا من تدبير مأوى؛
- يمكن للأفراد في المملكة المتحدة بالفعل الطعن على سياسة الحكومة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بموجب العديد من التشريعات والقواعد التنظيمية والقواعد الإدارية. فعلى سبيل المثال، يمكن للأفراد تقديم التماس إلى عضو البرلمان المحلي الذي ينوب عنهم أو التقدم بشكوى ضد سلطة عامة لإحفاقها في واجباتها (يتاح الدعم والمشورة من خلال الهيئات المعنية بالمساواة^(٦٣) ومكتب إسداء المشورة للمواطنين وعدد من المنظمات غير الحكومية).

(٦٣) لجنة المساواة العنصرية ولجنة حقوق المعوقين ولجنة المساواة في الفرص.

٧٥- ولا تجادل الحكومة في أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لها نفس أهمية الحقوق المدنية والسياسية ولا تنفصل عنها. بيد أن هذا لا يعني أن جميع حقوق الإنسان تتطلب نهجاً متطابقة، وفي حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كانت سياسة المملكة المتحدة هي اتخاذ تدابير تشريعية في نطاق كل حق عندما يكون لها آثار عملية ومفيدة على المملكة المتحدة. فلدى المملكة المتحدة على سبيل المثال عدة سياسات وبرامج وتدابير تشريعية مثل قانون التعليم وقانون التمييز بسبب الإعاقة الهدف منها مساعدة الناس على التمتع بالحق في التعليم.

الفقرة ٢٥ من الملاحظات الختامية. توصي اللجنة كذلك، مشيرة إلى توصيتها السابقة (انظر الفقرة ٣٣ من الملاحظات الختامية للجنة لعام ١٩٩٧)، بأن تقوم الدولة الطرف في مرحلة مبكرة عند صياغة الحكومة لتشريعات وسياسات على المستوى الوطني تتعلق بقضايا مثل الحد من الفقر والرعاية الاجتماعية والسكن والصحة والتعليم بمراجعة ودعم ترتيباتها المؤسسية، داخل الإدارة الحكومية، التي تم وضعها لضمان مراعاة التزاماتها بموجب العهد. وتحت اللجنة الدولة الطرف على النظر بأكثر قدر من العناية في التعليقات العامة للجنة وبياناتها، عند صياغة سياساتها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن التعليقات العامة للجنة تستند إلى خبرات اكتسبتها على مدى سنوات عديدة بما في ذلك النظر في تقارير عديدة قدمتها الدول الأطراف.

٧٦- إن سياسة الحكومة هي الامتثال لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك في عملية التشريع. وكما شُرح في هذا التقرير وفي سائر التقارير الدورية السابقة، أصدرت الحكومة قدراً مهماً من التشريعات والتدابير الإدارية من أجل إعمال الحقوق الواردة في العهد.

٧٧- وينبغي للجنة أن تلاحظ أيضاً أن من الممارسات المعتادة للحكومة أن تتشاور مع المجتمع المدني المنظم كلما قامت بتخطيط سياسة أو لائحة جديدة، أو عندما تنفذ تدابير يرحح أن يكون لها أثر مهم على قطاع الأعمال أو القطاع العام أو الجمعيات الخيرية أو القطاع التطوعي أو على قطاع معين أو قطاعات معينة في المجتمع.

٧٨- وفضلاً عن ذلك، تتوقع الحكومة أن تتلقى اللجنة المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان التي أنشئت مؤخراً حالات كثيرة، بما في ذلك الصكوك الدولية الرئيسية للأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان التي صدقت عليها المملكة المتحدة. ومتى دخلت مرحلة التشغيل الكامل، سيكون لهذه اللجنة صلاحيات إجراء التحقيقات وإصدار التوصيات، ورصد القانون المحلي وإسداء المشورة للحكومة بشأن التغييرات التي طرأت على القانون، وتوفير المعلومات والمشورة والتدريب، وإجراء البحوث. وسوف يكون للجنة أيضاً صلاحيات التدخل أو اتخاذ الإجراءات القانونية من أجل المراجعات القضائية، كما سيكون في وسعها مراقبة امتثال الحكومة لالتزامات حقوق الإنسان الدولية.

٧٩- وأيضاً يفحص برلمان المملكة المتحدة، ولا سيما اللجنة المشتركة المعنية بحقوق الإنسان، التقدم الذي تحرزه الحكومة في إعمال الحقوق الواردة في العهد. وقد نُشر آخر تقرير برلماني عن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤^(٦٤).

الفقرة ٢٦ من الملاحظات الختامية. تشجع اللجنة الدولة الطرف، كعضو في مؤسسات مالية دولية، لا سيما في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على أن تبذل كل ما في وسعها لضمان تمشي سياسات وقرارات هاتين المنظمتين مع التزامات الدول الأطراف بموجب العهد، لا سيما مع الالتزامات الواردة في المواد ١-٢ و ١١-٢ و ١٥-٤ و ٢٣ المتعلقة بالمساعدة والتعاون الدوليين.

٨٠- تسعى الحكومة بمهمة لضمان أن سياسات واستثمارات البنك الدولي وبنوك التنمية المحلية تساعد أعضائها على الامتثال الموضوعي لالتزاماتها الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أسهمت الحكومة في تقرير التنمية العالمية لعام ٢٠٠٦ الصادر عن البنك الدولي، *العدالة والتنمية*^(٦٥)، الذي يستكشف الطرق التي يمكن بها لأوجه عدم المساواة الهيكلية والتوزيعية أن تعرقل التنمية.

٨١- وتعزز الحكومة التوقعات الاقتصادية للمملكة المتحدة عن طريق السعي إلى تحقيق الاستقرار المالي الدولي وزيادة الرخاء العالمي، لا سيما من خلال حماية أكثر الفئات ضعفاً. وصندوق النقد الدولي عنصر مهم في دعم استراتيجية المملكة المتحدة، وذلك عن طريق جمع شمل الدول لكي تعمل معا على تعزيز التعاون النقدي العالمي وضمان الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر. ويدعم هذا العمل المتعدد الأطراف قدرة المملكة المتحدة على الامتثال لالتزامات العهد.

٨٢- والمملكة المتحدة ملتزمة بالعمل المتعدد الأطراف، وهي تحبذ إجراء إصلاحات لضمان أن يظل لصندوق النقد الدولي دور مهم وفعال. وهذا يعني عملياً أن الحكومة منخرطة بمهمة في عملية استعراض استراتيجية صندوق النقد الدولي المتوسطة الأجل، وذلك لضمان استخدام هذه الفرصة لإصلاح عمل الصندوق وإدارته على حد سواء من أجل جعله مؤسسة أكثر فاعلية وشرعية ومصداقية.

٨٣- وكانت إحدى أولويات المملكة المتحدة في هذا الاستعراض الاستراتيجي هي ضمان منهج أكثر تنسيقاً وتكاملاً إزاء التعاون التقني. وترى المملكة المتحدة أن المساعدة التقنية التي يوفرها صندوق النقد الدولي تضطلع بدور حاسم فيما يتعلق بمساعدة البلدان المنخفضة الدخل على تقوية مؤسساتها الاقتصادية وتصميم إصلاحات ملائمة للاقتصاد الكلي والسياسة العامة الهيكلية، وقد عملت المملكة المتحدة على ضمان توفير المساعدة التقنية بشكل مناسب، ومن ثم تمكين صندوق النقد الدولي من مساعدة البلدان المنخفضة الدخل بصورة أفضل على تحقيق التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية.

الفقرة ٢٧ من الملاحظات الختامية. تحث اللجنة الدولة الطرف على أن تقوم في أسرع وقت ممكن بإعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان بموجب أحكام الفقرة ٧١ من إعلان وخطة عمل فيينا لعام ١٩٩٣.

٨٤- تنص الفقرة ٧١ من إعلان وخطة عمل فيينا لعام ١٩٩٣ على ما يلي: "يوصي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بأن تنظر كل دولة في استصواب صياغة خطة عمل وطنية تبين الخطوات التي ستحسن الدولة بها تعزيز وحماية حقوق الإنسان".

٨٥- وتقع مسؤولية الوفاء بالالتزامات الدولية بموجب صكوك حقوق الإنسان التي صدقت عليها المملكة المتحدة، من حيث حماية وتعزيز الحقوق النابعة من كل صك، على الإدارة الحكومية التي تتعامل مع المجال المواضيعي المحدد. والإدارة الحكومية المعنية مسؤولة أيضاً عن التنسيق بشكل وثيق مع الإدارات التي نُقلت إليها السلطة، ومع أقاليم ما وراء البحار والأقاليم التابعة للتاج في حالة توسيع تطبيق الصك ليشملها. وليس من الواضح ما هي القيمة المضافة التي تتأتى من خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. فمثل هذه الخطة ستُلخص في نهاية المطاف اختصاصات مختلف الجهات في هذا المجال، بيد أن ذلك يمكن تحقيقه على أفضل نحو من خلال وضع "وثيقة أساسية" (تتناول بمزيد من التفصيل المعلومات المقدمة في الجزء الأول من هذا التقرير) وتحديثها باستمرار واستخدامها فيما بعد في تقارير الحكومة الدورية.

٨٦- وكما جاء في القسم ٤ من التقرير ("المعلومات والدعاية")، فإن الحكومة منخرطة الآن بالفعل في حملة واسعة النطاق للتوعية بحقوق الإنسان. وينبغي للجنة أن تلاحظ أيضاً أن من المتوقع أن تضطلع اللجنة المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان، متى دخلت مرحلة التشغيل الكامل، بدور مهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

الفقرة ٢٨ من الملاحظات الختامية. توصي اللجنة الدولية الطرف بشدة أن تشكل لجنة وطنية لحقوق الإنسان لإنكلترا وويلز واسكتلندا، تسند إليها ولاية تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٨٧- كما سُرح في القسم ٣ من التقرير ("الإطار القانوني العام الذي تتوفر داخله الحماية لحقوق الإنسان")، ينص قانون المساواة لعام ٢٠٠٦ على إنشاء اللجنة المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان التي ستغطي آيرلندا الشمالية وويلز. ولجنة حقوق الإنسان لآيرلندا الشمالية ولجنة المساواة لآيرلندا الشمالية تغطيان بالفعل آيرلندا الشمالية. وينص قانون اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان على إنشاء لجنة لحقوق الإنسان في اسكتلندا.

ويلز

٨٨- تقوم جمعية ويلز بإعداد أدوات السياسة العامة اللازمة لتحديد عمل اللجنة المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان وخطي عمل لجنة ويلز وجمعية ويلز. وتتمثل الخطوة المقبلة في فحص الأدلة والتشاور مع القطاع التطوعي وسائر القطاعات ذات المصلحة. ومن المقرر إعداد نموذجين أحدهما للحكومة جمعية ويلز والآخر للجنة المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان. وسوف تنسق اللجنة المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان عملها مع شبكات حقوق الإنسان الإقليمية الموجودة ومختلف الهيئات مثل المفوض المعني بالأطفال ومجلس لغة ويلز والمفوض المعني بالمسنين في ويلز وهيئات التفتيش والمراجعة في ويلز. وجرى أيضاً إنشاء فريق عمل للمساعدة الهاتفية في ويلز. وسوف توفر هذه الخدمة بلغتين ويكون مقرها في كارديف. وسوف يجري تدريب الوكلاء على تقديم المشورة غير القانونية وتوفير المعلومات بشأن كافة اختصاصات اللجنة المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان. ويتمثل مجال رئيسي فيما يتعلق بالمشورة والمعلومات في نقل الخبرة من المبادرات التي حققت نجاحاً في ويلز مثل برنامج النقابات التجارية عن القوانين التمييزية الذي جرى تنفيذه في جامعة كارديف.

الفقرة ٢٩ من الملاحظات الختامية. توصي اللجنة الدولية الطرف بشدة بأن تدرج وفقاً لأحكام العهد بنداً بشأن الحماية الفعالة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أي شرعة حقوق يتم إصدارها لآيرلندا الشمالية.

٨٩- يكلف اتفاق الجمعة الطيبة، ومن بعده قانون آيرلندا الشمالية، لجنة حقوق الإنسان لآيرلندا الشمالية بتقديم المشورة للحكومة بشأن "نطاق تعريف حقوق إضافية، في تشريعات وستمنستر، للحقوق الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية من أجل تجسيد الظروف الخاصة لآيرلندا الشمالية".

٩٠- وفي سانت أندروز، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أعلنت الحكومة أنه سيجري إنشاء محفل لقانون الحقوق من أجل تشجيع مناقشة قانون حقوق لآيرلندا الشمالية متسق مع التكليف الذي تلقتة لجنة حقوق الإنسان لآيرلندا الشمالية. ويتكون المحفل، الذي يرأسه خبير دولي يحظى بالاحترام في مجال حقوق الإنسان، من ٢٨ عضواً ينقسمون بالتساوي بين ممثلي السياسيين المحليين وممثلي المجتمع المدني. وسير المحفل أمر متروك تماماً للرئيس والأعضاء. ومن المتوقع أن يكمل المحفل تكليفه وأن يوفر توصيات متفقاً عليها لإعداد المشورة التي ستقدمها لجنة حقوق الإنسان لآيرلندا الشمالية إلى الوزير المختص بحلول نهاية ٢٠٠٧.

الفقرة ٣٠ من الملاحظات الختامية. تحت اللجنة الدولة الطرف على التحقق من أن المناهج التعليمية وبرامج التدريب في مجال حقوق الإنسان المعدة لطلاب المدارس ورجال القضاء والمدعين العامين والموظفين الحكوميين وموظفي الخدمة المدنية وغيرهم من العاملين المسؤولين عن تنفيذ العهد تولى اهتماماً كافياً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٩١- انظر أيضاً القسم ٤ من التقرير ("المعلومات والدعاية") والرّد على المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ("إعمال الحقوق الواردة في العهد"). وكما جاء في التعليق على الفقرة ٢٤ من الملاحظات الختامية، يجري تنفيذ الحقوق الواردة في العهد تدريجياً عن طريق التشريعات المحلية وغير ذلك من التدابير.

اسكتلندا

٩٢- مولّت حكومة اسكتلندا تعلّم اسكتلندا وتدريبها^(٦٦) من أجل بيان أمثلة للممارسة الجيدة وتعزيز هذه الممارسة سواء على الخط أو كجزء من برنامج العمل الخاص بتعزيز المواطنة.

ويلز

٩٣- تقع على مدارس ويلز المسؤولية القانونية عن تخطيط وتنفيذ برنامج تعليم شخصي واجتماعي شامل ومتوازن يفي باحتياجات طلابها. وإطار التعليم الشخصي والاجتماعي غير الملزم للمراحل الرئيسية ١ إلى ٤ هو الوثيقة الموصى بها التي تُشجع المدارس على أن تعدّ أحكامها الخاصة بالتعليم الشخصي والاجتماعي على أساسها. بيد أن المحتوى المحدد لبرامج التعليم الشخصي والاجتماعي إنما يتقرر على مستوى فرادى المدارس. وكجزء من عملية استعراض المناهج الدراسية في ويلز، تمت مراجعة إطار التعليم الشخصي والاجتماعي وتحديثه لكي يجسد القضايا والسياسات المتشابهة لحكومة جمعية ويلز والتي تشمل الإشارة بقوة إلى اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل وحقوق الإنسان. وسوف يجري تدريس الإطار المنقح في المدارس في ويلز اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٩٤- وفي المرحلة الرئيسية ٢ (٧ سنوات - ١١ سنة)، ينبغي أن تتاح الفرصة أمام المتعلمين من أجل:

- ترمين التنوع والتسليم بأهمية المساواة في الفرص؛

- فهم حقوقهم (بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل) ومسؤولياتهم؛

- فهم كيفية تأثير عدم المساواة وعدم الإنصاف في حياة الناس؛

- انتهاج موقف إيجابي تجاه قضايا الفقر والعدل؛

- فهم كيف يمكن للفقر وعدم المساواة أن يسببا المشاكل.

٩٥- وفي المرحلة الرئيسية ٣ (١١-١٤ سنة)، ينبغي أن تتاح الفرصة أمام المتعلمين من أجل:

- ترمين التنوع والمساواة في الفرص والاحتفاء بهما محلياً ووطنياً وعالمياً؛

- التأثر بمظاهر الظلم والاستغلال وانتهاك حقوق الإنسان؛

- فهم حقوقهم (بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل) ومستحقاتهم؛

- استبانة التحيز والعنصرية والصور النمطية وتحديها؛

- فهم القضايا العالمية التي تهدد كوكبنا (مثل عدم المساواة في الثراء) والاختلافات في توفير الرعاية الصحية.

٩٦- وفي المرحلة الرئيسية ٤ (١٤-١٦ سنة)، ينبغي أن تتاح الفرصة أمام المتعلمين من أجل:

- الشعور بالاحترام لأنفسهم وللآخرين؛

- ترمين التنوع والمساواة في الفرص، والشعور بالصدمة في مواجهة الظلم والاستغلال وانتهاك حقوق الإنسان؛

- الاعتراف بحق الأجيال المقبلة في استيفاء احتياجاتها الأساسية؛

- فهم التوترات القائمة بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والاحتياجات الإنسانية الأساسية (مثل أسباب عدم المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها).

الفقرة ٣١ من الملاحظات الختامية. تحث اللجنة الدولة الطرف على أن تتخذ مزيداً من الخطوات الفعالة لمكافحة التمييز بحكم الواقع، لا سيما ضد الأقليات الإثنية والمعوقين، وبخاصة فيما يتعلق بالاستخدام والسكن والتعليم. وتوصي اللجنة الدولة الطرف بشدة بإصدار تشريع شامل عن المساواة وعدم التمييز في قانون المملكة المتحدة، وفقاً لأحكام المادتين ٢-٢ و ٣ من العهد.

٩٧- ينبغي للجنة أن تلاحظ الردّ المفصل والمطول الذي قدمته الحكومة في تقريرها الدوري السادس عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٦٧).

اسكتلندا

٩٨- يختص برلمان وستمنستر بتشريعات المساواة في الفرص، بيد أن قانون اسكتلندا لعام ١٩٩٨ يعطي للبرلمان الاسكتلندي صلاحيات تشجيع المساواة في الفرص وإلزام السلطات العامة في اسكتلندا باحترام متطلبات المساواة في الفرص في عملها في المناطق التي انتقلت إليها الإدارة. وتماشياً مع هذه الصلاحيات، فرض برلمان اسكتلندا التشريعات التالية على هيئات القطاع العام في اسكتلندا لمكافحة التمييز وتعزيز المساواة في الفرص فيما يتعلق بالعرق والإعاقة والجنس.

- قانون العلاقات العنصرية لعام ١٩٧٦ (الواجبات القانونية) (اسكتلندا) لعام ٢٠٠٢؛
- القواعد التنظيمية الخاصة بالتمييز على أساس الإعاقة (السلطات العامة) (الواجبات القانونية) (اسكتلندا) لعام ٢٠٠٥؛
- قانون التمييز على أساس الجنس (السلطات العامة) (الواجبات القانونية) (اسكتلندا) لعام ٢٠٠٧.

٩٩- وتفرض هذه القواعد التنظيمية واجبات محددة على الهيئات العامة في اسكتلندا لضمان تحسين أداء واجبات المساواة من قبل القطاع العام بشأن العرق والإعاقة والجنس وفقاً لقانون العلاقات العنصرية لعام ٢٠٠٠ (بصيغته المعدلة) وقانون التمييز على أساس الإعاقة لعام ٢٠٠٥ وقانون المساواة لعام ٢٠٠٦.

١٠٠- ويتعين على الهيئات العامة الخاضعة لهذه الواجبات المحددة أن تنشر مخططات للمساواة فيما يتعلق بالعرق والإعاقة والجنس تحدد فيها ما تعتمز اتخاذ من إجراءات للوفاء بواجباتها العامة الخاصة بالمساواة. والواجبات الاسكتلندية المحددة الخاصة بالعرق والجنس هي مرآة صادقة للقواعد التنظيمية الإنكليزية، ولكن الواجبات المحددة الخاصة بالجنس تفرض واجبين إضافيين غير مدرجين في الأمر الإنكليزي. وهذان الواجبان:

- يلزمان الهيئات العامة التي تضم على الأقل ١٥٠ موظفاً يعملون بدوام كامل بأن تنشر بياناً عن المساواة في الأجور يوضح سياسة هذه الهيئة بشأن المساواة في الأجور بين الرجال والنساء؛
- ويفرضان على الوزراء الاسكتلنديين أن يحددوا مجالات ذات أولوية للقطاع العام في اسكتلندا لتعزيز المساواة في الفرص بين الرجال والنساء في اسكتلندا وأن يقدموا تقريراً عن التقدم المحرز نحو المساواة في الفرص بين الرجال والنساء في هذه المجالات ذات الأولوية كل ثلاث سنوات.

Sixth Periodic Report from the United Kingdom, the British Overseas Territories, the Crown Dependencies on the ICCPR (1 November 2006), pp. 37-47 and 71-78, available online at <http://www.dca.gov.uk/peoples-rights/human-rights/int-human-rights.htm> (٦٧)

ويلز

١٠١- ويلز لها نفس الإطار القانوني الذي لإنكلترا. وبموجب القسم ٧٧ من قانون حكومة ويلز لعام ٢٠٠٦، يتعين على الوزراء الويلزيين عمل الترتيبات المناسبة بغية ضمان ممارسة وظائفهم في ظل المراعاة الواجبة لمبدأ تحقيق المساواة في الفرص للجميع.

الفقرة ٣٢ من الملاحظات الختامية. ترحو اللجنة من الدولة الطرف أن تدرج في تقريرها الدوري المقبل معلومات محددة عن التدابير والبرامج المتصلة بالعهد التي اتخذتها أو وضعتها الدولة الطرف لمتابعة إعلان وبرنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والفصل العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في عام ٢٠٠١.

١٠٢- في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، نشرت الحكومة استراتيجية وطنية لزيادة المساواة العنصرية والتلاحم المجتمعي عنوانها تحسين الفرص، تقوية المجتمع^(٦٨)، وهي تشكل أساس برنامج عمل مجدداً داخل الحكومة وعلى نطاق أوسع خارجها. وتفي الاستراتيجية بالتزامات الحكومة المتفق عليها في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والفصل العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في عام ٢٠٠١، بما في ذلك وضع خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية. وللإستراتيجية هدفان رئيسيان: زيادة المساواة بين المجموعات الإثنية وتكوين شعور أفضل بالتلاحم المجتمعي عن طريق مساعدة الناس من مختلف الأصول على تكوين شعور أقوى بالانتماء. وتسلم الإستراتيجية أيضاً بضرورة تكييف التدخلات تبعاً لاحتياجات المجتمعات المختلفة وظروفها في الأماكن المختلفة.

١٠٣- وبغية زيادة المساواة بين المجموعات الإثنية، تتصدى الإستراتيجية للمجالات التالية:

- التعليم. على سبيل المثال ستساعد الحكومة المدارس على توجيه منحة التفوق للأقليات الإثنية على أفضل نحو إلى هدفها، كما ستحدد أفضل الممارسات فيما يتعلق بتحسين إنجازات تلاميذ مجموعات الأقليات الإثنية. وستحسن الحكومة أيضاً تدريس الإنكليزية للتلاميذ الذين يدرسونها كلغة ثانية، وتزيد تعيين المدرسين من الأقليات الإثنية إلى ٩ في المائة على الأقل من المعيّنين حديثاً لضمان أن المدرسين يمثلون المجتمعات التي يخدمونها على نحو أفضل؛
- سوق العمالة. في معرض التركيز على المجموعات الأكثر حرماناً، ستوفر الحكومة على سبيل المثال دعماً مكيفاً بدرجة أكبر لاحتياجات الباحثين عن عمل من مجموعات الأقليات الإثنية. وهذا العمل مدعوم باستراتيجية حكومية شاملة تهدف إلى تحسين الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب بين ١,٥ مليون من البالغين، لا سيما ممن ينتمون لأكثر المجموعات حرماناً؛

- الصحة. ستعزز الحكومة على سبيل المثال خدمات مكيفة بدرجة أكبر للاحتياجات الثقافية الخاصة لمختلف المجموعات الإثنية (على سبيل المثال إجراءات مكيفة لتعزيز استقصاءات عنق الرحم بين النساء الآسيويات في الرعاية الأولية، وتحسينات لخدمات الصحة العقلية لمجتمعات السود والأقليات الإثنية، بما في ذلك من خلال ٥٠٠ عامل جديد من عمال التنمية المجتمعية)؛
- الإسكان. ستضمن الحكومة على سبيل المثال أن جميع السكان المدعومين اجتماعياً يعيشون في مساكن مناسبة بحلول عام ٢٠١٠، وترصد برنامجها للتأجير الاختياري للتحقق من أنه منصف لجميع المجموعات الإثنية؛
- الشرطة ونظام العدالة الجنائية. ستفرض الحكومة على سبيل المثال واجباً قانونياً جديداً على سلطات الشرطة لتعزيز التنوع في صفوف قواتها وضمان أن لجان التقييم والاختيار أكثر تمثيلاً لمجتمعات السود والأقليات الإثنية التي تخدمها. وسوف يجري توفير تدريب أفضل لضباط السجون ولن يديروا نظام العدالة الجنائية. وسوف يؤدي إنشاء "لجنة مجتمعية" إلى تخصيص استخدام صلاحيات الإيقاف والتفتيش من قبل الشرطة.
- ١٠٤- وبغية تكوين شعور أفضل بالتلاحم المجتمعي، تهدف الاستراتيجية، على سبيل المثال من خلال تعزيز تعليم المواطنة في المدارس وتشجيع التطوع المجتمعي ودعم حملات مكافحة العنصرية، إلى تعزيز مجتمع فيه:
 - ينشأ شباب من مختلف المجتمعات في ظل شعور مشترك بالانتماء؛
 - يندمج المهاجرون الجدد؛
 - تُتاح للناس فرص تطوير فهم أوسع لمجموعة الثقافات التي تسهم في قوة البلد؛
 - تُتاح للناس من جميع الأصول فرص للمشاركة في المجتمع المدني؛
 - لا تُقبل العنصرية؛
 - يُهمّش المتطرفون الذين يشجعون على الحقد.
- ١٠٥- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦ نشرت الحكومة تحسين الفرص، تقوية المجتمع - بعد انقضاء سنة^(٦٩)، وهو استعراض للاستراتيجية التي تحدد العمل والأنشطة المضطلع بها في مختلف إدارات الحكومة منذ إطلاق الاستراتيجية لزيادة المساواة العنصرية والتلاحم المجتمعي. ويحدد التقرير ملامح التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة في خمسة مجالات رئيسية (التعليم وسوق العمالة والصحة والإسكان ونظام العدالة الجنائية). وتعتزم الحكومة نشر تقرير مرحلي سنوي ثانٍ في صيف ٢٠٠٧.

١٠٦- وينبغي للجنة أيضاً أن تلاحظ آخر تقرير دوري للحكومة عن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(٧٠).

الفقرة ٣٣ من الملاحظات الختامية. تحث اللجنة الدولة الطرف على ضمان تعيين الحد الأدنى للأجر على المستوى الوطني بحيث يراعي على النحو الواجب مقتضيات التمتع بمستوى معيشي لائق. وفضلاً عن ذلك، توصي اللجنة الدولة الطرف بأن توسع الحماية التي يكفلها الحد الأدنى للأجر لتشمل العاملين دون سن ١٨ عاماً، وأن يتم تطبيق النظام بصورة غير تمييزية على الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و ٢٢ عاماً.

١٠٧- يتمثل هدف الحكومة فيما يتعلق بتحديد الأجور في مساعدة المتلقين لأجور منخفضة عن طريق زيادة الحد الأدنى للأجر، وفي الوقت نفسه عدم الإضرار باحتمالات توظيفهم بزيادته إلى درجة مبالغ فيها. واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، سيوفر الحد الأدنى للأجر (للبالغين)، عند أخذ إعفاءات ضريبة العمل وغيرها من الاستحقاقات في الحسبان، دخلاً مضموناً قدره ٢٧٥ جنيهًا إسترلينياً على الأقل أسبوعياً للأسر ذات الطفل الواحد والتي يعمل فيها شخص واحد بدوام كامل، وذلك يكافئ ما يزيد كثيراً على ٧ جنيهات في الساعة. والحد الأدنى للأجر والإعفاءات الضريبية أداتان متكاملتان في سياسة الحكومة. ويتطلب استخدام الحد الأدنى للأجر وحده لزيادة الدخل من العمل تحديده عند مستوى يضر بتوظيف العاملين المنخفضي المهارة. كذلك، ففي حين لا تستجيب الأجور للظروف الأسرية، مثل عدد الأطفال، فإن الإعفاءات الضريبية تستجيب لها.

١٠٨- وقد عمّمت الحكومة الحد الأدنى للأجر ليشمل من تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٧ عاماً من أجل حماية شباب العمال من أسوأ حالات الاستغلال. بيد أن الحكومة ترى أنه ينبغي أن يكون الحد الأدنى للأجور أقل لشباب العمال. فمستويات العمالة والبطالة لمن تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢١ عاماً أقل مؤاتة بكثير منها للعمال الأكبر سناً، وتخشى الحكومة من أن هذا الوضع قد يزداد سوءاً لو طبّقنا أجور البالغين على شباب العمال.

الفقرة ٣٤ من الملاحظات الختامية. تكرر اللجنة توصيتها السابقة (انظر الفقرة ٢٣ من الملاحظات الختامية للجنة لعام ١٩٩٧) بضرورة إدراج الحق في الإضراب في التشريع وبألا يترتب على الإضراب فقدان العمل.

١٠٩- لاحظت الحكومة الملاحظات الختامية للجنة بشأن مسألة إدراج حق الإضراب في القانون المحلي. بيد أن الحكومة ترى، بعد إعادة تقييم تشريعها المحلي في ضوء توصيات اللجنة، أن المملكة المتحدة تفي فعلاً بالتزاماتها بموجب المادة ٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل التشريع الراهن.

١١٠- فالقسم ٢٣٦ من قانون النقابات التجارية وعلاقات العمل (الموحد) لعام ١٩٩٢ يضمن أنه لا يجوز للمحاكم أن تأمر العمال بالعمل أو بالحضور إلى أي مكان للقيام بالعمل. ومن شأن هذا القسم أن يضمن أنه ليس في وسع أرباب العمل استخدام المحاكم لإجبار عامل على العمل أو على العودة إلى العمل. وبالتالي، يضمن القانون أن العمال أحرار في الامتناع عن العمل إذا أرادوا.

١١١- ويقر قانون المملكة المتحدة أيضاً بحق النقابات التجارية في تنظيم الإجراءات الصناعية. وتحظى النقابة بالحماية من الإجراءات المدنية إذا نظمت إجراءً صناعياً يتخذه العمال ترقباً لتراع مع رب عملهم وإذا اتبعت الإجراءات السليمة الخاصة بعمل اقتراع بين أعضائها وإبلاغ رب العمل. ومن ثم فإن الإجراءات الثانوية أو التضامنية و"الإضرابات السياسية" لا تحظى بالحماية. ويمكن للحماية التي يوفرها قانون النقابات التجارية وعلاقات العمل (الموحد) لعام ١٩٩٢ أن تُفقد في حالة عدم استيفاء شرطي الاقتراع والإبلاغ.

١١٢- ويضمن قانوناً علاقات التوظيف لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٤ أن النقابات غير ملزمة بالإفصاح لأرباب العمل عن أسماء الموظفين المشاركين في الاقتراع والإضراب. وبدلاً من ذلك، يتعين على النقابات أن تحدد العدد الإجمالي للموظفين المشاركين في الإضراب وأن تذكر الفئات وأماكن العمل المتأثرة. وترى الحكومة أن القانونين يحددان بوضوح المعلومات التي يتعين على النقابات أن توفرها وفي الوقت نفسه يقللان من الأعباء والتكاليف التي تتحملها في سبيل ذلك.

١١٣- وقد حددت الحكومة أيضاً تدابير حماية جديدة للحد من الظروف التي يمكن في ظلها فصل الموظفين المضربين بطريقة قانونية لإحلالهم بعقودهم. فقبل دخول قانون علاقات التوظيف لعام ١٩٩٩ حيز التنفيذ، كان الموظفون الذين يتخذون إجراءً صناعياً يحظون بالحماية فقط من الفصل الانتقائي. وكان هذا يعني أن من الممكن فصل جميع من ينتهكون عقودهم بالإضراب حالما يبدأ الإجراء. وقد وفر قانون ١٩٩٩ توسيعاً كبيراً للحماية المتاحة للموظفين المفصولين بسبب مشاركتهم في إجراء صناعي رسمي منظم بطريقة قانونية. وقد أدرج هذا القانون القسم ٢٣٨ ألف في قانون النقابات التجارية وعلاقات العمل (الموحد) لعام ١٩٩٢ مما جعل من غير الإنصاف فصل موظف لمشاركته في إجراء كهذا خلال فترة الأسابيع الثمانية الأولى التي تلي بداية الإجراء الصناعي. وعلاوة على ذلك، جعل قانون ١٩٩٩ من غير الإنصاف أن يفصل أرباب العمل الموظفين في حالة استمرار الإجراء الصناعي أكثر من ثمانية أسابيع، إذا كانوا لم يتخذوا جميع الخطوات المعقولة لفض النزاع مع النقابة. وتشمل هذه الخطوات استخدام آليات فض المنازعات مثل التوفيق أو الوساطة. وقد مدد قانون علاقات التوظيف لعام ٢٠٠٤ فترة الحماية التي يكون من غير الإنصاف فصل موظف خلالها لمشاركته في إجراء صناعي رسمي منظم بطريقة قانونية من ٨ أسابيع إلى ١٢ أسبوعاً (لا تُحسب ضمن فترة الحماية الأيام التي يجمع فيها رب العمل الموظفين من دخول مكان عملهم).

١١٤- وتسلم الحكومة بأنه ستكون هناك حالات قليلة لا تنطبق فيها الحماية التي يوفرها قانوننا ١٩٩٩ و ٢٠٠٤. ففي ظل قانون المملكة المتحدة، يمكن فصل الموظفين في النزاعات المطوّلة التي يكون رب العمل قد اتخذ فيها كل الخطوات الإجرائية المعقولة لفض النزاع مع النقابة. بيد أنه يتعين على الحكومة أن تحافظ على التوازن المنصف بين توفير الحقوق والحريات اللازمة لكي يدير أرباب العمل احتياجاتهم في مجال الأعمال وحماية الموظفين من الفصل.

١١٥- وقد عدّل قانون علاقات التوظيف لعام ٢٠٠٤ أحكام قانون النقابات التجارية وعلاقات العمل (الموحد) لعام ١٩٩٢، وجعل من المخالف للقانون أن يعرض أرباب العمل على العمال حوافز مالية أو غيرها لكي يتنازلوا عن الانضمام إلى نقابة تجارية. وجعلت الأحكام أيضاً من المخالف للقانون أن يعرض أرباب العمل على العمال حوافز لكي لا يشاركوا في أنشطة نقابة تجارية أو لكي لا يستخدموا خدمات نقابة تجارية أو لكي ينسحبوا من شروط اتفاق جماعي تفاوضت عليه النقابة التجارية.

الفقرة ٣٥ من الملاحظات الختامية. توصي اللجنة الدولة الطرف بأن تستمر في جهودها لمكافحة العنف المتزلي، وبخاصة ضمان توفر أماكن كافية للجوء لتلبية احتياجات ضحايا العنف المتزلي. وترجو اللجنة من الدولة الطرف أن تزودها في تقريرها الدوري المقبل بمعلومات عن التدابير الأخرى التي اتخذتها الدولة الطرف فيما يتعلق بالعنف المتزلي، وكذلك عن نتائج وفعالية مثل هذه التدابير.

١١٦- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، تقدمت الحكومة بقانون العنف المتزلي والجريمة وضحاياهما الذي يعتبر أكبر إصلاح لتشريع العنف المتزلي على مدى ثلاثين عاماً. وقد جرى اعتماد القانون على مراحل، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ أعلن رئيس الوزراء أن الأحكام المتبقية ستصدر اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠٠٧. وتشمل التدابير التي تؤثر مباشرة على العنف المتزلي:

- تجريم انتهاك أي أمر بعدم التحرش. وسوف يعاقب هذا الإخلال بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات عند ثبوت التهمة؛
- منح الأزواج من نفس الجنس الذين يسكنون معاً نفس الحقوق التي للأزواج من جنس مختلف فيما يتعلق بأوامر عدم التحرش وشغل المساكن، وجعل الأزواج الذين لم يسكنوا معاً أو يتزوجوا قط مؤهلين لأوامر عدم التحرش وشغل المساكن^(٧١)؛
- جعل الاعتداء البسيط جريمة خاضعة للتوقيف بإضافته إلى قائمة الجرائم التي يجوز لضابط الشرطة أن يوقف مرتكبها دون حاجة إلى أمر توقيف؛
- تمكين المحاكم من فرض أوامر تقييدية لدى إصدارها أحكاماً بشأن أي جريمة؛
- منح أي شخص مذكور في أمر تقييدي حق التقدم بالتماس إلى المحكمة إذا قدم طلب لتغيير الأمر أو إلغائه.

١١٧- ومنذ ذلك الحين، أصدرت الحكومة أيضاً خطة العمل الوطنية الخاصة بالعنف المتزلي^(٧٢). وهذه الخطة التي تشارك فيها عدة إدارات حكومية تهدف إلى:

(٧١) جرى تنفيذها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(٧٢) <http://www.crimereduction.gov.uk/dv/dv01.htm>

- زيادة التحديد المبكر لضحايا العنف المتزلي والتدخل المبكر بشأنهم عن طريق الاستفادة من جميع نقاط الاتصال في الخدمات المعنية بحكم القانون؛
- بناء القدرة داخل القطاع المعني بالعنف المتزلي لتقديم المشورة والدعم الفعالين لضحايا العنف المتزلي؛
- زيادة استخدام الصلاحيات والأساليب الجديدة من جانب الخدمات المعنية بحكم القانون لحماية ضحايا العنف المتزلي الذين يجري تحديدهم؛
- زيادة معدل التبليغ عن العنف المتزلي أما مباشرة إلى الشرطة أو من خلال ترتيبات تبليغ لطرف آخر، لا سيما في المناطق و/أو المجتمعات التي يزداد فيها هذا العنف؛
- زيادة المعدل الذي يؤدي العنف المتزلي به إلى جرائم مسجلة، لا سيما في المناطق و/أو المجتمعات التي يزداد فيها وقوع هذا العنف وكذلك في المناطق التي تعاني من معدل استنزاف عال؛
- زيادة معدل تحويل الجرائم المسجلة إلى جرائم تقدم للمحاكمة، وبخاصة في المناطق التي يزداد فيها وقوعها و/أو المجتمعات وكذلك في المناطق التي تعاني من معدل استنزاف عال؛
- تطوير قاعدة الأدلة لسد الفجوات الرئيسية في المعلومات.

١١٨- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، قامت الحكومة بتوسيع نظام محاكم العنف المتزلي الذي كان يضم ٦٤ محكمة. وعموما ارتفعت نسبة الملاحقات القضائية الناجحة من ٤٦ في المائة في ٢٠٠٣ إلى ٦٥ في المائة في ٢٠٠٦. وفي مجالات المحاكم المتخصصة ارتفع هذا الرقم إلى ٧١ في المائة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أعدت الحكومة أيضاً ونشرت خطة عمل بشأن العنف الجنسي وإساءة المعاملة الجنسية^(٧٣) من أجل:

- إعلام أصحاب المصلحة وأفراد الجمهور بما تسعى الحكومة إلى تحقيقه فيما يتعلق بالعنف الجنسي وإساءة المعاملة الجنسية؛
- تحديد الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتحقيق أهدافها؛
- تحديد الثغرات الموجودة في العمل الحالي التي تتطلب المزيد من المراجعة؛
- زيادة الشفافية والسماح بمساءلة الحكومة بشأن تحقيق أهدافها؛
- توفير منصة لتطوير منهج أكثر استراتيجية وشمولية للتعامل مع العنف الجنسي وإساءة المعاملة الجنسية.

١١٩- وخصصت الحكومة أيضاً ٣٢ مليون جنيه إسترليني للاجئين. ومن المتوقع أن تحسن هذه الأمور كثيراً من عدد أماكن اللجوء المتاحة حالياً ونوعيتها.

(٧٣) <http://www.crimereduction.gov.uk/sexualoffences/finalsummary.pdf>

اسكتلندا

١٢٠- تواصل الحكومة الاسكتلندية إسناد أولوية عالية للتصدي لإساءة المعاملة المتزلية وتعمل مع الشركاء الطوعيين والشركاء من القطاع المعني بحكم القانون في الفريق الوطني المعني بالتصدي للعنف ضد المرأة من أجل مواصلة العمل بشأن هذه القضية ووضع منهج استراتيجي للتصدي لجميع أشكال العنف الذي تعاني منه المرأة.

١٢١- وتوفر الحكومة الاسكتلندية التمويل الأساسي لمؤسستي Scottish Women's Aid و Rape Crisis Scotland وأيضاً لخط مساعدة هاتفي بشأن سوء المعاملة المتزلية يعمل على مدى ٢٤ ساعة. وجرى تخصيص موارد إضافية لدعم التنفيذ التدريجي لاستراتيجية تدريب بشأن سوء المعاملة المتزلية؛ وإنشاء نموذج أولي لمحكمة مختصة بسوء المعاملة المتزلية؛ وتوفير الدعم للأطفال والشباب الذين يعانون من سوء المعاملة المتزلية؛ ودعم المشاريع المحلية عبر اسكتلندا التي تتصدى للعنف ضد المرأة من خلال توفير الحماية والوقاية والدعم. وتجري حالياً حملة توعية تحظى بدعاية كبيرة تناولت أحدث مراحلها الآثار النفسية لسوء المعاملة المتزلية وكذلك آثارها على الأطفال والشباب.

١٢٢- ويقدم فريق فرعي منبثق عن الفريق الوطني المعني بالتصدي للعنف ضد المرأة خطة عمل بشأن توفير أماكن للإعاشة والدعم في حالات سوء المعاملة المتزلية، وهو يعمل على وجه التحديد لتطوير توصيات نابعة من البحث الذي جرى في ٢٠٠٣ عن "ملاجئ للنساء والأطفال والشباب في اسكتلندا".

ويلز

١٢٣- في آذار/مارس ٢٠٠٥، استهلّت حكومة جمعية ويلز التصدي لسوء المعاملة المتزلية - الاستراتيجية الوطنية المعنية بسوء المعاملة المتزلية لعموم ويلز^(٧٤). ويتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية في توفير "العمود الفقري" الذي لا غنى عنه للتعامل مع سوء المعاملة المتزلية عبر ويلز. وهي توفر إطاراً مهماً لتطوير العمل المحلي لمكافحة سوء المعاملة المتزلية وتؤكد الحاجة إلى العمل المشترك بين الوكالات لتقاسم المعلومات وأفضل الممارسات. ويراقب فريق العمل المنبثق عن جمعية ويلز المعني بسوء المعاملة المتزلية تنفيذ الاستراتيجية. وهناك حاجة واضحة لأن تعمل جميع الوكالات التي تتصدى لسوء المعاملة المتزلية معاً من أجل تجميع خبراتها. وقد أسندت مسؤولية توجيه هذا التعاون إلى "الشراكات من أجل سلامة المجتمع". وتحتوي الاستراتيجية على رؤية حكومة جمعية ويلز لكيفية التصدي بفاعلية لسوء المعاملة المتزلية في ويلز كما تتضمن تقديم خدمة أفضل وأكثر إنصافاً وفي المتناول وفعالة توفر:

- شبكة منسقة من الخدمات التي تلبّي احتياجات جميع من يقعون على قيد الحياة عقب أحداث سوء معاملة متزلية، بما في ذلك الأطفال والشباب ومن يعيشون في مناطق ويلز الريفية ومن لا يتحدثون الإنكليزية ومن ينتمون لمجتمعات السود والأقليات الإثنية؛
- الحلول المأمونة المناسبة والكافية للنساء والأطفال/الشباب الذين يهربون من سوء المعاملة المتزلية؛
- الدعم والحلول المناسبة للنساء والأطفال/الشباب الذين يعانون من سوء المعاملة المتزلية؛

- المعلومات التي يسهل الحصول عليها لضمان أن المساعدة متاحة لكل من يبقى على قيد الحياة - متى وأينما طُلبت؛
- المساعدة والدعم للأطفال والشباب في الأسر التي تعاني من العنف؛
- التعليم للمساعدة على منع سوء المعاملة المتزايدة.

١٢٤- وتهدف الاستراتيجية إلى تيسير تطوير وتنفيذ منهج مشترك لحل المشاكل يتصدى لسوء المعاملة المتزايدة بطريقة شاملة - أي يوفر الحماية للأفراد الذين يعانون من سوء المعاملة المتزايدة ويتصدى في الوقت نفسه لأسباب سوء المعاملة المتزايدة. ومواصلة تنفيذ هذه الاستراتيجية، طورت حكومة جمعية ويلز واستهلت مبادرات جديدة:

- افتُتح رسمياً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ خط المساعدة الهاتفي الجديد بشأن سوء المعاملة المتزايدة الذي يعمل على مدى ٢٤ ساعة، وتم تلقي ٢٠٣٢ مكالمة في هذا الشهر وحده؛
- تواصل حكومة جمعية ويلز دعم "الشراكات من أجل سلامة المجتمع" في تنفيذ الاستراتيجية، على سبيل المثال من خلال تنظيم مناسبات تدريبية لهذه الشراكات وتمويل منسقين معينين بسوء المعاملة المتزايدة في كل واحدة من هذه الشراكات في ويلز؛
- تم تعيين مُنتدب معني بالزواج القهري في شباط/فبراير ٢٠٠٧ لمواصلة العمل بشأن هذه القضية. وسوف يركز العمل على توفير صورة لمدى انتشار المشكلة في ويلز ودراسة التوجيهات الموجودة لحكومة المملكة المتحدة لمعرفة ما يحتاج إلى النشر في ويلز ووضع خطة عمل للمستقبل؛
- تمول حكومة جمعية ويلز شركة كارديف سيفتي ليمتد لتوفير خط مساعدة هاتفي للرجال، Project Dyn، لدعم ضحايا سوء المعاملة المتزايدة من الرجال. ويوفر هذا المشروع خدمة أمان وتخطيط ودعم للرجال من اللوطيين ومشتهيي الجنسين وعديمي الجنس ومشتهيي الجنس الآخر ممن يعانون من سوء المعاملة المتزايدة؛
- يتمثل أحد أهداف الاستراتيجية في تشجيع المزيد من الوعي بقضايا سوء المعاملة المتزايدة بين الأطفال والشباب. وللمساعدة على ذلك، يشمل "برنامج مدارس عموم ويلز" الآن وحدة عن سوء المعاملة المتزايدة. وينفذ البرنامج الآن في ٩٧ في المائة من المدارس الابتدائية والثانوية في ويلز.

١٢٥- وتقدم حكومة جمعية ويلز أيضاً منحاً في إطار "نظام المنح الخاص بسوء المعاملة المتزايدة وخدمات الشباب" للمنظمات التي توفر مجموعة من الخدمات والمشورة لضحايا سوء المعاملة المتزايدة. ويستهدف النظام أساساً المنظمات القادرة على العمل بفاعلية عبر ويلز. بيد أن المشاريع المحلية المتكررة هي أيضاً محل اعتبار.

الفقرة ٣٦ من الملاحظات الختامية. استناداً إلى مبدأ كرامة الفرد، الذي هو أساس قانون حقوق الإنسان الدولي (انظر الفقرة ٤١ من تعليق اللجنة العام رقم ١٣) وفي ضوء المادة ١٠-١٠ و ٣-١٠ من العهد، توصي اللجنة بحظر معاقبة الأطفال بدنياً داخل الأسر، وفقاً لتوصية لجنة حقوق الطفل (انظر الفقرة ٣١ من الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل لعام ١٩٩٥ (CRC/C/15/Add.34)).

١٢٦- بالنسبة لموضوع العقوبة البدنية، ينبغي للجنة أن تلاحظ رد الحكومة الوارد في التقرير الدوري السادس عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٧٥).

١٢٧- وترى الحكومة أن استخدام العقاب البدني، في حدود القانون (لا سيما قانون الطفل لعام ٢٠٠٤)، أمر يقرره الأبوين. فليس من اللياقة أن يوحى لأبوين عاديين بأنهما لا يستطيعان التفرقة بين الضرب البسيط والعنف الإجرامي، أو بأن أحدهما يفضي عادة للآخر. فالحكومة تؤيد حرية الأبوين ومسؤوليتهما فيما يتعلق باختيار ما هو الأفضل لأسرتهم. ومع ذلك، فلن يُسمح بالعنف الإجرامي ضد الأطفال أو بسوء معاملتهم، وسوف تتصدى المحاكم المحلية للبالغين الذين تتجاوز أفعالهم الحدود.

١٢٨- وتعتقد الحكومة أن القانون في إنكلترا وويلز يوفر حماية فعالة للأطفال دون التدخل بلا مبرر في حرية الأبوين في تربية أطفالهم. ولا توافق الحكومة على أن هناك ثغرة بين اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل وقانون الأطفال لعام ٢٠٠٤. فالقسم ٥٨ من القانون (الذي ألغى دفاع العقاب المعقول في حالة حدوث أضرار بدنية فعلية للأطفال أو تعرضهم للقسوة) يفرض بالتزام المملكة المتحدة طبقاً للمادة ١٩ والفقرة (أ) من المادة ٣٧ من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل. وتلتزم المادة ١٩ الدول الأطراف بأن تتخذ "التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة" لحماية الأطفال من سوء المعاملة وهم في رعاية أحد الأبوين أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته. وتنص الفقرة (أ) من المادة ٣٧ على "ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة". بيد أن أيّاً من المادتين لا تلتزم الدولة بتجريم أبوين أو أي أشخاص آخرين مسؤولين ومُحسّنين يتعهدون الأطفال بالرعاية على أفعال تأديبية ليس لها سوى آثار بدنية أو عقلية ثانوية نسبياً وعابرة.

آيرلندا الشمالية

١٢٩- تنص المادة ٢ من أمر الإصلاحات القانونية (أحكام متنوعة) (آيرلندا الشمالية) لعام ٢٠٠٦ على قصر الدفاع بالعقاب المعقول على الاتهام الفوري بالاعتداء البسيط ومنع استعمال هذا الدفاع في الإجراءات المدنية عندما يكون الضرر المدعى وقوعه ضرراً بدنياً فعلياً. والمادة ٢ مدعومة أيضاً بتوجيهات قضائية تضمن مراعاة جوانب ضعف الضحية عند تقرير العقوبة. وجرى أيضاً إنشاء فريق مشترك التخصصات معني بالأبوة والأمومة الايجابية. وسوف ينسق الفريق، الذي يضم ممثلين من الإدارات الحكومية والقطاع المجتمعي/الطوعي، عمله مع المدرسين والمهنيين الاجتماعيين ومهنيي الرعاية الصحية والآباء والأطفال لضمان نشر رسالة الأبوة والأمومة الايجابية. وكخطوة أولى، أعد الفريق كتيباً قصيراً عنوانه "أفكار مفيدة للأبوين: دليلك إلى الأبوة والأمومة الايجابية". وتوفر المادة ٢، جنباً إلى جنب مع الأعمال الجارية بشأن الأبوة والأمومة الايجابية، أفضل الفرص لتحقيق تغير حقيقي ومعنوي على أرض الواقع فيما يتعلق باستخدام طرق تأديب بديلة. والمادة ٢، التي تناظر عموماً القسم ٥٨ من قانون الأطفال لعام ٢٠٠٤، تخضع لمراجعة قانونية جارية يجريها مفوض آيرلندا الشمالية لشؤون الأطفال والشباب.

ويلز

١٣٠- تؤيد حكومة جمعية ويلز مبدأ حظر عقاب الأطفال بديلاً في الأسر.

الفقرة ٣٧ من الملاحظات الختامية. تحت اللجنة الدولية الطرف على أن تواصل معالجة مشكلة الفقر والاستبعاد الاجتماعي كمسألة ذات أولوية عليا، مع التركيز بوجه الخصوص على احتياجات الفئات المهمشة والضعيفة، ومناطق معينة مثل آيرلندا الشمالية. وتحت اللجنة الدولية الطرف على أن تولي أكبر قدر من العناية لبيان اللجنة عن الفقر والعهد (E/C.12/2001/10) عند صياغة سياساتها وبرامجها لمكافحة الفقر.

١٣١- أنشئت فرقة العمل الحكومية المعنية بالاستبعاد الاجتماعي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لضمان أن الفرص التي ينعم بها الغالبية العظمى من الناس في المملكة المتحدة تكون متاحة لمن تتسم حياتهم بالحرمان والاستبعاد. وسوف يتحقق هذا الهدف عن طريق العمل داخل الحكومة وخارجها لتحسين فرص الحياة لمن هم أكثر حرماناً. وتركز الفرقة على من هم الأكثر عرضة للمعاناة من الاستبعاد العميق والراسخ. وتمثل هذه المجموعة نحو ٢ إلى ٣ في المائة من السكان. ويواجه المستبعدون مشاكل متشابكة ومعقدة مثل البطالة أو الإسكان السيئ أو المشاكل الصحية العقلية أو البدنية أو صعوبة التعلم. ويتطلب تعقيد مشاكلهم حلولاً مكيفة بعناية وموجهة جيداً ومتضافرة.

١٣٢- وتعمل فرقة العمل الحكومية المعنية بالاستبعاد الاجتماعي على تنفيذ الإجراءات المحددة في التواصل: خطة عمل بشأن الاستبعاد الاجتماعي^(٧٦) المنشورة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وتتضمن استراتيجية الحكومة بشأن الاستبعاد الاجتماعي خمسة مبادئ توجيهية:

- التحديد على نحو أفضل والتدخل في وقت مبكر. ستطور الحكومة وتعزز أدوات تنبؤ أفضل لكي يستخدمها ممارسو الخطوط الأمامية (مثل الزائرين الصحيين والقابلات المجتمعيات) بغية ضمان متابعة من يجري تحديدهم بوصفهم معرضين للخطر؛
- تحديد التدخلات الناجحة. ستأخذ الحكومة بمنهج مشترك في سائر إدارات الحكومة لتصنيف البرامج تبعاً لنوعية ما تتركه من آثار. وسوف تتاح للبرامج المعتمدة والمصنفة فرصة إلقاء الضوء على العقبات التي اعترضت التنفيذ. وسوف تقوي الحكومة أيضاً قدرة مفضّلي الخدمات العامة كما ستستكشف أفضل الطرق لنشر التدخلات الناجحة، لا سيما فيما يتعلق بالامتياز في خدمات الأطفال والأسرة؛
- تعزيز العمل المشترك بين الوكالات. ستقوي الحكومة دور اتفاقات المناطق المحلية وتنشر المعلومات عن التكاليف المشتركة بين الوكالات للاستبعاد الاجتماعي، كما ستستكشف كيفية التوسع في تقاسم البيانات المتعلقة بالمجموعات الأكثر استبعاداً أو تعرضاً للخطر، بما في ذلك أي صلاحيات إضافية قد تكون لازمة؛

- إضفاء الصفة الشخصية، الحقوق والواجبات. ستستهل الحكومة وتستكشف إمكانية تقديم خدمات مرتكزة على مهنيين رئيسيين يتحكمون في ميزانية وعلى الوساطة كطريقة لتوفير برامج دعم مكيفة منشأة حول علاقات قوية ودائمة مع المعرضين للخطر. وفي هذا السياق، ستسعى الحكومة أيضاً إلى تعميم الرسوم على تقديم خدمات معينة، كما ستشجع الحكومة الممارسين والوسطاء على عقد "اتفاقات" صريحة مع الأسر والأفراد المعرضين للخطر؛
- دعم الانجاز والتصدي للأداء القاصر. ستعمل الحكومة على ضمان أن الجيل المقبل من اتفاقات الخدمة العامة يتصدى على نحو مناسب لاحتياجات الأكثر حرماناً. وسوف تشجع المناطق المحلية أيضاً على التقدم باقتراحات مناسبة ومبتكرة لاستيفاء احتياجات الأكثر استبعاداً. وسوف تحدد ورقة بيضاء للحكومة المحلية استراتيجية تدخل واضحة للسلطات المحلية الضعيفة الأداء مع إتاحة مزيد من الحرية للابتكار في الوقت نفسه لمقدمي الخدمات.
- ١٣٣- وقد أخذت الحكومة فعلاً بمجموعة متنوعة من التدابير الرامية إلى تحسين رفاه جميع الأطفال عن طريق العمل على معالجة فقر الأطفال وإنشاء "مراكز البداية الواثقة للأطفال" وإقامة "الأكاديمية الوطنية للمهنيين المعنيين بالأبوة والأمومة". ومع ذلك، تقترح الحكومة تنفيذ تدابير جديدة، بما في ذلك:
- إنشاء عشرة مشاريع إرشادية صحية المنحى لدعم الأبوة والأمومة منذ مرحلة ما قبل الولادة وحتى الثانية من العمر، مرتكزة أساساً حول "مراكز البداية الواثقة للأطفال"؛
- العمل مع القابلات والزائرين الصحيين لتحسين مهاراتهم فيما يتعلق بتعزيز الدعم والتدخل خلال السنوات المبكرة؛
- نشر الاستراتيجية الخاصة بحمل المراهقات بعد تنقيحها وتحديثها، بما في ذلك تحسين التعليم الاجتماعي وتعليم العلاقات، وإطلاق حملة موسعة في وسائل الإعلام وتيسير توفير موانع الحمل؛
- إطلاق سلسلة من المشاريع الرائدة لاختبار المناهج المختلفة لمعالجة الصحة العقلية واحتلالات السلوك لدى الأطفال، بما في ذلك التدخلات المترتبة المرتكزة المكثفة التي ستكمل مشاريع "العلاج والتربية والرعاية" الرائدة الجاري تنفيذها فعلاً؛
- إطلاق مشاريع رائدة لاختبار فاعلية النهج البديلة لتحسين النتائج بالنسبة لذوي الحياة المشوشة والاحتياجات المتعددة. وسوف تعزز الحكومة أيضاً حملات مناهضة الوصم مرتكزة على أرباب العمل لفائدة البالغين الذين يعانون من مشاكل صحة عقلية أشد خطورة.
- ١٣٤- وقد نُشر آخر تقرير مرحلي عن مكافحة الاستبعاد الاجتماعي في شباط/فبراير ٢٠٠٧^(٧٧). وخلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٥، حققت الحكومة تقدماً جيداً في التصدي للفقر:

http://www.cabinetoffice.gov.uk/social_exclusion_task_force/documents/reaching_out/progress_ (٧٧)
.report.pdf

- انخفض عدد من يعيشون تحت خط الفقر^(٧٨) الآن بمقدار ٢,٤ مليون شخص؛
- انخفض عدد من يعانون من الفقر المدقع إلى النصف^(٧٩)؛
- خرج ٧٠٠ ٠٠٠ طفل من دائرة الفقر النسبي^(٨٠)؛
- خرج مليون من المتقاعدين من دائرة الفقر النسبي^(٨١)؛
- ازداد دخل الأسر في المتوسط بمقدار ١ ٠٠٠ جنيه إسترليني سنوياً؛
- ازداد دخل الأسر ذات الأطفال في المتوسط بمقدار ١ ٥٥٠ جنيه إسترليني سنوياً؛
- ازداد دخل الأسر ذات الأطفال المنتمة لأفقر خمس من السكان في المتوسط بمقدار ٣ ٤٥٠ جنيه إسترليني سنوياً.

١٣٥- وفيما يتعلق بالتوظيف:

- ارتفع عدد العاملين بما يزيد على ٢,٥ مليون منذ ١٩٩٧؛
- يعمل الآن ما يزيد على مليون من أرباب الأسر ممن لا رفيق لهم؛
- بالنسبة لمن يتلقون إعانات بطالة، حدث أكبر انخفاض بين من تلقوا هذه الإعانات لأطول مدة (انخفضت نسبة البطالة بين من تلقوا هذه الإعانات لأطول مدة بنسبة ٧٠ في المائة؛ كما أن البطالة الطويلة الأمد بين الشباب تكاد تكون قد انعدمت) وفي المجالات التي بلغت البطالة فيها أعلى قيمها من قبل.

١٣٦- وفيما يتعلق بالتعليم:

- تضاعف الاستثمار لكل تلميذ (بما في ذلك الإنفاق الرأسمالي) من ٢ ٥٠٠ جنيه إسترليني في ١٩٩٧ إلى ٥ ٠٠٠ جنيه إسترليني في ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وازداد تمويل الدخل الإجمالي بنسبة ٤٨ في المائة (١ ٤٥٠ جنيه إسترليني) لكل تلميذ بالقيمة الفعلية في ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

(٧٨) يشير خط الفقر إلى عتبة الدخل المنخفض التي تساوي ٦٠ في المائة من وسيط الدخل الأسري (محسوباً أما قبل أخذ تكاليف الإسكان في الحسبان أو بعده). وقبل أخذ تكاليف الإسكان في الحسبان يكون عدد من يعيشون تحت خط الفقر الآن قد انخفض بمقدار ١,١ مليون شخص.

(٧٩) يشير الفقر المدقع إلى عتبة الدخل المنخفض التي تساوي ٦٠ في المائة من وسيط الدخل الأسري المحدد عند مستويات ١٩٩٧/١٩٩٦ بالقيم الفعلية.

(٨٠) يشير الفقر النسبي إلى عتبة الدخل المنخفض التي تساوي ٦٠ في المائة من وسيط الدخل الأسري للعام الجاري.

(٨١) قبل أخذ تكاليف الإسكان في الحسبان يكون ٢٠٠ ٠٠٠ من المتقاعدين قد خرجوا من دائرة الفقر النسبي.

- في عام ١٩٩٧، كان انجاز نصف المدارس الابتدائية تقريباً يقل عن ٦٥ في المائة في الإنكليزية والرياضيات - أما الآن فان سبع من ثماني مدارس ابتدائية تتجاوز هذا المستوى في الإنكليزية وأربع من خمس تتجاوزه في الرياضيات؛
 - انخفض عدد الشباب الذين يتركون المدرسة دون الحصول على مؤهل إلى النصف منذ عام ١٩٩٧، في حين زادت نسبة الحاصلين على تقدير جيد في خمس من مواد الشهادة العامة للتعليم الثانوي (GCSE) من ٤٥ في المائة إلى ٥٨ في المائة؛
 - انخفض عدد المدارس التي حصل أقل من رُبع طلابها على تقدير جيد في خمس من مواد الشهادة العامة للتعليم الثانوي من ٦١٦ مدرسة في عام ١٩٩٧ إلى ٤٧ مدرسة في عام ٢٠٠٦؛ وفي عام ٢٠٠٦ زاد عدد المدارس التي حصل ٧٠ في المائة على الأقل من طلابها على تقدير جيد في خمس من مواد الشهادة العامة للتعليم الثانوي إلى سبعة أمثاله حيث بلغ ٦٠٤ مدارس بعد أن كان ٨٣؛
 - تلاميذ منطقة البحر الكاريبي السود، ومعهم تلاميذ بنغلاديش، هم الذين حققوا أكبر تحسّن فيما يتعلق بالحصول على تقدير جيد في خمس من مواد الشهادة العامة للتعليم الثانوي (أي تقديرات تتراوح بين (A*- C).
- ١٣٧- فيما يتعلق بالمناطق المحرومة:
- منذ عام ١٩٩٨، تحسنت المدارس الابتدائية في المناطق الأشد فقراً بضعف معدل تحسنها في أكثر المناطق غنى؛
 - يدعم برنامج الأنشطة الايجابية للشباب ما يزيد على ٢٩٠.٠٠٠ مراهق (أغلبهم معرض لخطر الاستبعاد الاجتماعي) كما يساعد على الحد من السلوك المناهض للمجتمع وجرائم الشوارع في أكثر المناطق عنفاً؛
 - ينفذ صندوق دعم الأحياء برنامج تعليم غير رسمي لفائدة ٥٠.٠٠٠ مراهق معرضين لخطر الاستبعاد الاجتماعي الوخيم. وقد حقق أغلبهم (٦٨ في المائة) تقدماً نحو نتائج ناجحة (العودة إلى الالتحاق بالمؤسسات التعليمية).
- ١٣٨- فيما يتعلق بالصحة:
- انخفض معدل الوفيات الإجمالي بسبب أمراض القلب في صفوف من تقل أعمارهم عن ٧٥ عاماً في إنكلترا من ١٤١,٠ وفاة لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان في ١٩٩٥-١٩٩٧ إلى ٩٠,٥ وفاة لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان في ٢٠٠٣-٢٠٠٥ - أي انخفض بنسبة ٣٥,٩ في المائة؛
 - وبالنسبة للسرطان، انخفض معدل الوفيات الإجمالي أيضاً في صفوف من تقل أعمارهم عن ٧٥ عاماً في إنكلترا من ١٤١,٢ وفاة لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان في ١٩٩٥-١٩٩٧ إلى ١١٩,٠ وفاة لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان في ٢٠٠٣-٢٠٠٥ - أي انخفض بنسبة ١٥,٧ في المائة؛

- انخفضت النسبة المئوية للبالغين المدخنين بمقدار ثلاث نقاط مئوية منذ عام ٢٠٠١ - من ٢٧ في المائة إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٥. وانخفضت من ٣٣ في المائة إلى ٣١ في المائة بين المجموعات التي تمارس أعمالاً روتينية أو يدوية.

١٣٩- فيما يتعلق بالإسكان وانعدام المأوى:

- انخفض عدد المساكن الاجتماعية غير اللائقة بأكثر من مليون؛
- انخفض النوم في العراء بنسبة ٧٣ في المائة منذ عام ١٩٩٨. وتشير التقديرات الآن إلى أنه لم يكن هناك سوى ٥٠٢ شخص ينامون في العراء في عام ٢٠٠٦.

آيرلندا الشمالية

١٤٠- أطلقت الحكومة "استراتيجية مكافحة الفقر والإدماج الاجتماعي الجديدة لآيرلندا الشمالية" في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ والتي تسمى *فرص العمر*^(٨٢). وهذه الاستراتيجية تحل محل السياسة الرفيعة المستوى التي كانت الحكومة تتبعها من قبل لمعالجة الفقر والاستبعاد الاجتماعي في آيرلندا الشمالية والمسماة "التركيز الجديد على الاحتياجات الاجتماعية". وتنظر مؤسسات السياسة العامة التي خضعت للإصلاح مؤخراً في آيرلندا الشمالية في اتخاذها فرص العمر كاستراتيجيتها الرسمية لمكافحة الفقر. وتلزم المادة ١٦ من قانون آيرلندا الشمالية لعام ٢٠٠٦ (اتفاق سانت أندروز) المجلس التنفيذي باعتماد استراتيجية تحدد كيف يعتمد معالجة الفقر والاستبعاد الاجتماعي وأنماط الحرمان. وسوف يجري النظر في الشروط المحددة لاعتماد الاستراتيجية، بما في ذلك تحديد أهداف ذات مغزى، في سياق "استعراض الإنفاق الشامل" المقبل. وتهدف استراتيجية فرص العمر إلى التصدي للاستبعاد الاجتماعي للمجموعات الضعيفة، مثل أرباب الأسر ممن لا رفيق لهم والمعوقين. وتمثل الغايات الرئيسية للاستراتيجية في السعي نحو القضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي في آيرلندا الشمالية بحلول عام ٢٠٢٠ ووضع حد لفقر الأطفال بحلول عام ٢٠٢٠. وعلى أساس التقديرات التي تشير إلى أن ١٣٠.٠٠٠ طفل تقريباً كانوا يعيشون في ظل فقر نسبي في الدخل في ١٩٩٨/١٩٩٩، فإن هذا يعني ضرورة إخراج ٦٥.٠٠٠ طفل من دائرة الفقر بحلول عام ٢٠١٠ إذا أريد تحقيق هدف القضاء على فقر الأطفال بحلول عام ٢٠٢٠.

اسكتلندا

١٤١- تواصل حكومة اسكتلندا إيلاء أولوية عالية لمعالجة الفقر والاستبعاد الاجتماعي، ويدعم جدول أعمالنا المناهضة للفقر التزامنا ببناء مجتمعات آمنة وقوية يرغب الناس في العيش وتنشئة أسرهم فيها. وتسلم الحكومة بأن الفقر هو أمر يتعلق جزئياً فقط بانخفاض الدخل: فهو يشمل أيضاً قلة الفرص وتدني التطلعات ومواجهه الحواجز التي تعترض المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والاستفادة من خدمات عامة مناسبة وفي المتناول. ولهذا السبب تسعى حكومة اسكتلندا، من خلال منهجها المسمى *سدّ الفجوة في الفرص*^(٨٣)، إلى:

(٨٢) <http://www.ofmdfmi.gov.uk/antipovertynov06.pdf>

(٨٣) <http://www.scotland.gov.uk/topics/people/social-inclusion/17415/opportunity>

- منع الأفراد والأسر من الوقوع في دائرة الفقر؛
- وتوفير سبل لإخراج الأفراد والأسر من دائرة الفقر؛
- ودعم الأفراد والأسر في سبيل اتباع أسلوب حياة متحرر من الفقر.

١٤٢- ومن خلال إجراءات منسقة في جميع إدارات حكومة اسكتلندا ووكالاتها وشركائها، تحقق اسكتلندا تقدماً جيداً. فحكومة اسكتلندا تتقاسم مع حكومة المملكة المتحدة هدفاً طويل الأمد وهو القضاء على فقر الأطفال بحلول عام ٢٠٢٠، وقد حققت هدفها لعام ٢٠٠٥ وهو خفضه بنسبة ٢٥ في المائة. وتبين إحصاءات الأسر الاسكتلندية ذات الدخل الأقل من المتوسط للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بعد أخذ تكاليف الإسكان في الحسبان أن:

- أكثر من ١٣٠.٠٠٠ طفل خرجوا من دائرة الفقر النسبي منذ عام ١٩٩٧ (جاء الانخفاض من ٣٧٠.٠٠٠ إلى ٢٤٠.٠٠٠) مما خفض فقر الأطفال النسبي من ٣٣ في المائة إلى ٢٣ في المائة - وهو تخفيض بنسبة ٣٥ في المائة؛
- أكثر من ١٢٠.٠٠٠ متقاعد خرجوا من دائرة الفقر النسبي منذ عام ١٩٩٧، مما خفض فقر المتقاعدين النسبي من ٣٠ في المائة إلى ١٦ في المائة - وهو تخفيض بنسبة ٤٦ في المائة؛
- أكثر من ٦٠.٠٠٠ بالغ في سن العمل خرجوا من دائرة الفقر النسبي منذ عام ١٩٩٧، مما خفض نسبة الأشخاص في سن العمل الذين يعيشون في ظل الفقر النسبي من ٢٠ في المائة إلى ١٨ في المائة - وهو تخفيض بنسبة ١٠ في المائة.

١٤٣- وتتمتع اسكتلندا حالياً بأحد أعلى معدلات التوظيف في أوروبا (٧٥ في المائة)، وكذلك بأعلى معدل توظيف منذ بدأ مسك السجلات، وأدنى معدل بطالة منذ جيل (٣,٢ في المائة).

١٤٤- ومن حيث السياسات والبرامج، حدد نهج حكومة اسكتلندا سدّ الفجوة في الفرص غايات وأهدافاً في مجالات السياسة العامة الرئيسية، بما في ذلك: قابلية التوظيف؛ وإجراءات مساعدة الشباب غير المنخرطين في التعليم أو التدريب أو العمل؛ والاستبعاد المالي؛ والأحياء المحرومة؛ وعدم المساواة في الصحة والحصول على الخدمات في المجتمعات الريفية. وتتمثل الأهداف الرئيسية في زيادة فرص التوظيف المستدام للمجموعات الضعيفة والمحرومة. ويحدد برنامج Workforce Plus، وهو إطار حكومة اسكتلندا لقابلية التوظيف، كيف يمكن زيادة فاعلية الخدمات من أجل إدخال المزيد من الناس في مجال العمل ودعمهم في وظائفهم ومساعدتهم على التقدم في حياتهم المهنية. وتستثمر حكومة اسكتلندا أموالاً كثيرة في أشد المناطق حرماناً من أجل تحسين قدرة خدمات التوظيف المحلية وفعاليتها. وقد نُشرت خطة عمل للتضمين المالي كما استثمر مبلغ ٥,٣ مليون جنيه إسترليني سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ لمعالجة قضايا المديونية وعدم الاستفادة من المنتجات والخدمات المالية وتدني الثقافة المالية. ويشعر أشد المتقاعدين الاسكتلنديين فقراً بفارق حقيقي نتيجة تمتعهم بركوب المواصلات العامة مجاناً وبالرعاية الشخصية والتمريضية مجاناً وبالمساعدة على إصلاح بيوتهم وتحسينها وتطويرها من خلال نظم الرعاية والإصلاح المحلية.

١٤٥ - السياسات والبرامج الخاصة بفقر الأطفال:

- ارتفع التمويل المخصص لاستراتيجية الحكومة الخاصة برعاية الأطفال من ٢٩,٧٥ مليون جنيه إسترليني في ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى أكثر من ٤٤ مليون جنيه إسترليني في ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من أجل الاستمرار في توفير رعاية معقولة الثمن وفي المتناول ومرنة ورفيعة النوعية للأطفال منذ الولادة وحتى يبلغون ١٤ عاماً في جميع الأحياء؛
- يهدف برنامج البداية الوثيقة في اسكتلندا إلى ضمان أفضل بداية ممكنة في الحياة لكل طفل عن طريق توجيه الدعم للأسر ذات الأطفال الصغار جداً في أشد المناطق احتياجاً. وقد بلغ تمويل هذا البرنامج ٥٧ مليون جنيه إسترليني في ٢٠٠٦/٢٠٠٧؛
- جرى تخصيص التمويل الذي تلقاه صندوق العمل من أجل الأسر والذي بلغ ٥٠ مليون جنيه إسترليني للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ لعشرين سلطة محلية عبر اسكتلندا تتسم بأعلى تركيز للأطفال في الأسر التي تعاني من البطالة. ويتيح الصندوق للآباء والأمهات في المناطق أو المجموعات المحرومة فرصة الاستفادة من التعليم أو التدريب أو التوظيف، والتصدي لرعاية الأطفال وسائر المعوقات. وحتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٧، كان أكثر من ١٥ ٠٠٠ من الآباء والأمهات قد استفادوا من الصندوق؛
- مولت الحكومة فرقة العمل المعنية بفقر الأطفال في اسكتلندا لتنفيذ مبادرة تهدف إلى زيادة الانتفاع بالمزايا والإعفاءات الضريبية عن طريق تحسين قدرة وكالات الخطوط الأمامية على توفير مشورة ومعلومات دقيقة ورفيعة النوعية وفعالة للطالبين المؤهلين، لا سيما أرباب الأسر ممن لا رقيق لهم ومن يعيشون بدخل منخفض؛
- توفر الحكومة تمويلاً قدره ١٥٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني سنوياً (٢٠٠٦-٢٠٠٨) لخط المساعدة الهاتفية المخصص للآباء والأمهات الذين يعملون أسرهم من غير رقيق والذي تديره مؤسسة One Parent Families Scotland. ويوفر خط المساعدة الهاتفية هذا، المتاح عبر رقم هاتفي مجاني وموقع شبكي، المشورة والتوجيه لأرباب الأسر الذين يعملون أسرهم من غير رقيق بشأن عدد من القضايا مثل الدخل ورعاية الأطفال والتعليم والإسكان والحقوق القانونية والعمل؛
- ويهدف برنامج Hungry for Success إلى الارتقاء بالمعايير الغذائية وتحسين النظام الغذائي للأطفال وانجازهم التعليمي من خلال ضمان إتاحة الخيارات الصحية في المدارس وتحسين الروابط بين التغذية الصحية والمناهج الدراسية. وقد جرى توفير تمويل قدره ٦٣,٥ مليون جنيه إسترليني للبرنامج في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، وتمويل إضافي يتجاوز ٧٠ مليون جنيه إسترليني للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

ويلز

- ١٤٦ - تعتقد حكومة جمعية ويلز أن التصدي للفقر وعدم المساواة بين الأطفال والشباب هو مكون أساسي في استراتيجيتها العامة التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وتعزيز الإدماج الاجتماعي والمساواة في الفرص في كل مجتمع من مجتمعات ويلز. وقد أعربت حكومة جمعية ويلز عن التزامها بالقضاء على فقر الأطفال، وتم إنشاء فرقة عمل معنية بفقر الأطفال في عام ٢٠٠٣ للمضي قدماً في تنفيذ ذلك.

١٤٧- وتمثل المشاركة عنصراً رئيسياً في النهج الذي تتبعه حكومة جمعية ويلز في سبيل التصدي لشؤون الأطفال والشباب. وتعمل حكومة جمعية ويلز، من خلال أهدافها الأساسية السبعة (المرتكزة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل)، على ضمان توفير الفرص لجميع الأطفال والشباب لكي يشاركوا مشاركة كاملة في اللعب والأنشطة الترفيهية والرياضية والثقافية؛ ويتمتعوا بمجموعة شاملة من فرص التعليم والتعلم؛ ويُستمع إليهم ويعاملوا باحترام؛ ويُعترف بهويتهم العنصرية والثقافية. ويجري تنفيذ هذا العمل من خلال "الشراكات والخطط الإطارية الخاصة بالأطفال والشباب" ومن خلال عمل المجالس المدرسية والمحافل الشبابية. وخططنا التنفيذية للمضي قدماً في هذا العمل محددة في البرنامج "Children and Young People: Rights to Action" وتسلم الجمعية بوجود حاجة إلى تعزيز المشاركة من خلال اللغة المختارة، ويشمل برنامج "Iaith Pawb" مشاريع تعزز وتدعم المشاركة بواسطة اللغة الويلزية.

١٤٨- ويمكن للأطفال والشباب الذين يعيشون في أسر فقيرة ولعائلاتهم أن يعانون من الصعوبات فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات والاستفادة منها. وتواجه بعض المجموعات عقبات إضافية في سبيل الوصول إلى الخدمات، كما أن الخدمات العامة قد لا تتمكن من التكيف تبعاً للتنوع. ولهذا الأسباب، تعمل حكومة جمعية ويلز مع شركائها لمعالجة فقر الأطفال في ويلز من خلال الخدمات العامة، ولضمان أن هذه الخدمات تحترم التنوع وتتكيف تبعاً له. وقد أعدت مسوِّدة "إطار الخدمات الوطنية للأطفال والشباب وخدمات الأمومة" في ويلز مع التركيز بشكل خاص على معالجة الفقر وعدم المساواة في الصحة والاستبعاد الاجتماعي. وتهدف معايير الإطار إلى تحسين تقديم الخدمات والحد من تفاوتها عبر ويلز من خلال تحديد معايير وطنية. ولم تُحدد هذه المعايير بالنسبة للصحة والرعاية الاجتماعية فحسب وإنما أيضاً لخدمات حكومية محلية أخرى لها تأثير شديد على صحة الأطفال ورفاههم مثل التعليم والإسكان والأنشطة الترويجية والمواصلات.

الفقرة ٣٨ من الملاحظات الختامية. توصي اللجنة الدولية الطرف بأن تركز جهودها المتعلقة بالتصدي لمشكلة انعدام المأوى على تلك الفئات في المجتمع التي تعاني بصورة غير متناسبة من تلك المشكلة، مثل المجموعات الإثنية. كما توصي اللجنة الدولية الطرف بأن تتخذ التدابير اللازمة لضمان تلقي الأشخاص عديمي المأوى الذين يعانون من مشكلات صحية خطيرة الرعاية الصحية الكافية.

التصدي لمشكلة انعدام المأوى بين الأقليات الإثنية

١٤٩- عقدت الحكومة العزم على التصدي لمشكلة انعدام المأوى، وقد حققت بالفعل نتائج ايجابية للغاية منذ التقرير الدوري الأخير. ونجحت الحكومة في التصدي لأسوأ مظاهر انعدام المأوى عن طريق خفض عدد من ينامون في العراء بنسبة ٧٣ في المائة تقريباً منذ ٢٠٠٢ وخفض الأسر ذات الأطفال التي تعيش لفترات طويلة من الزمن في أماكن إيواء لا توفر سوى السرير والإفطار بدرجة مهمة. ويجري العمل على استدامة هذين النجاحين. وعززت الحكومة أيضاً التدابير التشريعية التي تتصدى لمشكلة انعدام المأوى في عام ٢٠٠٢، والتي توفر مظلة أمان قانونية قوية للأسر التي تعاني من انعدام المأوى وتُلزم جميع السلطات المحلية بأن يكون لديها استراتيجية لمنع انعدام المأوى وتوفير المأوى والدعم. وتنطبق الاستراتيجية على جميع المجموعات العديمة المأوى.

١٥٠- ومنذ تنفيذ استراتيجيات مكافحة انعدام المأوى، ولا سيما الاستثمار الكبير في خدمات منع انعدام المأوى، يتناقص عدد الأسر التي تعيش في مأوى مؤقت حتى أصبح الآن ٩٠.٠٠٠ لأول مرة منذ ٢٠٠٣. ومع ذلك فمن الواضح أن الأسر التي تعيش في مأوى مؤقت ما زالت كثيرة جداً. وفي حين تعيش غالبية هذه الأسر في أملاك متكاملة ذاتياً، إلا أن العيش في مأوى مؤقت يحرم الناس من الثقة التي يحتاجونها للمضي قدماً في حياتهم. ولهذا السبب أعلنت الحكومة في آذار/مارس ٢٠٠٥ استراتيجية *Sustainable Communities: settled homes, changing lives*^(٨٤) وألزمت نفسها بأن تخفض بنسبة ٥٠ في المائة (نحو ٥٠.٥٠٠ أسرة) عدد الأسر التي تعيش في مأوى مؤقت بحلول عام ٢٠١٠، وهي تعمل مع أصحاب المصلحة اعتماداً على النتائج الجيدة التي تحققت حتى الآن.

١٥١- وتعمل الحكومة على منع انعدام المأوى والتصدي له في صفوف الشباب، بما في ذلك الالتزام بعدم تسكين أي شاب عمره ١٦ أو ١٧ عاماً في أماكن إيواء لا توفر سوى السرير والإفطار إلا في حالات الطوارئ طبقاً للتشريعات الخاصة بانعدام المأوى. وفي إطار هذا العمل، تطور الحكومة نظاماً وطنياً خاصاً بانعدام المأوى للشباب، تتولى تنسيقه مؤسستي YMCA England و Centrepoint، لمساعدة السلطات المحلية على تحقيق هذا الهدف.

١٥٢- وتستثمر الحكومة ٩٠ مليون جنيه إسترليني لتحسين بيوت الشباب وتوفير فرصاً أفضل لمن عانوا من انعدام المأوى ومنع تحولهم مرة أخرى إلى عديمي مأوى. ومن خلال هذه التحسينات لن تكون بيوت الشباب كما هي الآن الملاذ الأخير وإنما ستصبح بدلاً من ذلك أماكن مرموقة تغير حياة الشباب على نحو إيجابي. وسوف تساعد خدمات الدعم أيضاً الناس على أن يجدوا سبيلاً إلى التعليم والتدريب والتوظيف وفي نهاية المطاف إلى حياة مستقلة في منزل مستقر.

١٥٣- وتسلم الحكومة بضرورة التصدي للأعداد الكبيرة نسبياً من أفراد الأقليات الإثنية الذين يعانون من انعدام المأوى. وقد أبرز بحث جرى بشأن أسباب انعدام المأوى لدى الأقليات الإثنية وجود اختلافات واضحة بين مختلف المجموعات الإثنية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في ضعفها. وبناء على هذه النتائج، أصدرت الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ دليل تطوير موجه لجميع السلطات المحلية في إنكلترا تحدد فيه كيفية تطوير الخدمات الشاملة والحساسة ثقافياً والقائمة على الأدلة من أجل تلبية احتياجات الأقليات الإثنية المحلية. وعلاوة على ذلك، أطلقت الحكومة في تموز/يوليه ٢٠٠٦ مبادرة "الصندوق الابتكاري الخاص بالأقليات الإثنية" التي توفر ٣ ملايين جنيه إسترليني لدعم ٢٣ مشروعاً عبر البلد حتى عام ٢٠٠٨. وبمجال هذه المشاريع متنوع، ويشمل على سبيل المثال: دعم النساء اللاتي يعانين من العنف المنزلي، وتحسين إعادة إدماج المسجونين السابقين المنتمين للمجتمع الإسلامي، والارتقاء بمهارات الشباب من خلال التدريب المتعدد الوسائط. وتتوقع الحكومة أن هذه المشاريع ستوفر نهجاً مبتكرة لمعالجة انعدام المأوى، كما ستوفر نماذج لأفضل الممارسات التي يمكن تكريرها من جانب مقدمي خدمات الإسكان وغيرهم من مقدمي الخدمة الرئيسيين. وتواصل الحكومة تنفيذ استراتيجية التصدي لانعدام المأوى، وسوف تستمر في رصد نتائج المشاريع ودراسة كيف يمكن الاستفادة من الممارسات الجيدة التي تسفر عنها هذه المشاريع في السياسات والمبادرات المقبلة الخاصة بمنع انعدام المأوى بين مجموعات السود والأقليات الإثنية.

انعدام المأوى والصحة

١٥٤ - يركز عمل الحكومة المتعلق بمنع انعدام المأوى والحد منه على المشاكل التي يواجهها من يعانون من انعدام المأوى أو من يتعرضون لخطر انعدام المأوى بنفس القدر الذي يركز به على الأماكن التي يعيشون فيها. فالناس الذين لا مأوى لهم أو الذين يعيشون في مأوى مؤقت أو غير مضمون أشد عرضة للمعاناة من سوء الصحة البدنية والعقلية والعاطفية من السكان بشكل عام، كما أن اعتلال الصحة كثيراً ما يرتبط بالفقر وانعدام المأوى. وأطفال الأسر التي عانت من انعدام المأوى وتعيش في مأوى مؤقت أشد عرضة لخطر انخفاض الوزن عند الولادة كما أن احتمال إصابتهم بالأمراض والمشاكل السلوكية وتأخر النمو أكبر. والناس الذين لا مأوى لهم أو الذين يعيشون في مأوى مؤقت أو غير مضمون أشد عرضة للعدوى والاضطرابات العضلية - الهيكلية وسوء النظام الغذائي والتغذية والإجهاد والكآبة. وتشجع إساءة استعمال العقاقير والكحول ومشاكل الصحة العقلية بين من لا مأوى لهم أو المعرضين لانعدام المأوى، كما أن العديد ممن لا مأوى لهم ويعيشون بمفردهم لديهم احتياجات متعددة (مثل مشاكل الصحة العقلية إضافة إلى مشكلة أخرى أو أكثر كإساءة استعمال العقاقير أو الكحول). وقد نُشرت نتائج البحوث التي جرت بتكليف من الحكومة من أجل معرفة المزيد عن احتياجات من لا مأوى لهم أو يعيشون في مأوى مؤقت أو غير مضمون من الدعم، والخدمات التي يمكن أن تساعد على تلبية هذه الاحتياجات، في المنشور *Supporting People: The support needs of homeless households*^(٨٥).

١٥٥ - وقد حدد الاستعراض المتعدد التخصصات المعني بالتصدي لعدم المساواة في الصحة^(٨٦) لعام ٢٠٠٣ من لا مأوى لهم أو يعيشون في مأوى مؤقت أو غير مضمون كمجموعة من المجموعات المعرضة لسوء الصحة والتي قد تحتاج إلى تدخلات محددة الهدف لمعالجة احتياجاتها الخاصة ونتائجها الصحية السيئة. ويسلم برنامج العمل الخاص بالتصدي لعدم المساواة في الصحة^(٨٧) لعام ٢٠٠٣ بدور هيئات الرعاية الأولية في العمل بشكل وثيق مع الشركاء المحليين لتحسين النتائج الصحية لمن لا مأوى لهم أو يعيشون في مأوى مؤقت أو غير مضمون. وقد بيّنت ورقة الحكومة البيضاء لعام ٢٠٠٦ "صحتنا، رعايتنا، قرارنا: اتجاه جديد للخدمات المجتمعية"^(٨٨) أن هيئات الرعاية الأولية والسلطات المحلية يجب أن تعمل معا لتوفير الرعاية للمجموعات الضعيفة مثل من لا مأوى لهم. وأبرزت استراتيجية عام ٢٠٠٥ "المجتمعات المستدامة: بيوت مستقرة وحياة متغيرة"^(٨٩) أن من لا مأوى لهم أو يعيشون في مأوى مؤقت أو غير مضمون يعانون من صحة بدنية وعقلية وعاطفية أسوأ منها لدى باقي السكان. ويمكن لهذه المشاكل أن تكون على حد سواء عوامل مساعدة على انعدام المأوى وعواقب له.

http://www.spkweb.org.uk/NR/rdonlyres/5F5E2152-1110-4EB5-B2F9C853E8537278/0/Supporting_ (٨٥)

[.People_The_Support_needs_of_homeless_households_Summary.pdf](#)

<http://www.dh.gov.uk/assetRoot/04/06/80/03/04068003.pdf> (٨٦)

<http://www.dh.gov.uk/assetRoot/04/01/93/62/04019362.pdf>. (٨٧)

<http://www.dh.gov.uk/assetRoot/04/12/74/59/04127459.pdf> (٨٨)

http://www.communities.gov.uk/pub/784/SustainableCommunitiesSettledHomesChanging_Lives (٨٩)

.PDF796Kb_id1149784.pdf

١٥٦- ويمثل تحسين النتائج الصحية وتحسين توافر الرعاية الصحية لمن لا مأوى لهم عنصراً أساسياً في استراتيجية الحكومة الخاصة بانعدام المأوى. وتعمل الحكومة أيضاً مع المعهد الوطني للصحة العقلية في إنكلترا لزيادة الوعي بالقضايا الصحية التي تواجه من لا مأوى لهم أو المعرضين لخطر انعدام المأوى والتصدي لها. وتعمل الحكومة أيضاً مع القطاع الطوعي بشأن القضايا الصحية وهي جزء من مشروع "Homeless Link's Health Inclusion Project" كما تسهم في توفير التوجيه بشأن خروج نزلاء المستشفيات بالتعاون مع "شبكة المرضى والقابلات اللندنية". وعملت الحكومة أيضاً مع رابطة الممارسين والزائرين الصحيين المجتمعيين لإنتاج دليل لهيئات الرعاية الصحية بشأن الأسر ذات الأطفال التي عانت من انعدام المأوى وتعيش في مأوى مؤقت. وفي السنوات الأخيرة أنتجت الحكومة المنشورات التالية:

- التصدي للاحتياجات الصحية لعديمي المأوى^(٩٠) من أجل زيادة الوعي بالقضايا الصحية التي تواجه من لا مأوى لهم. ويحدد هذا المنشور سياق السياسة العامة، وأوجه عدم المساواة في الصحة التي يعاني منها من لا مأوى لهم أو يعيشون في مأوى مؤقت أو غير مضمون وكيفية التصدي لها، والصعوبات التي تعترض استفادة العديد ممن لا مأوى لهم من الرعاية الصحية وكيف يمكن التغلب عليها؛
- خدمات العقاقير لعديمي المأوى لهم^(٩١)، وهو كتيب ممارسات جيدة لمساعدة الأفرقة العاملة المعنية بالعقاقير والوكالات الشريكة على تخطيط وتطوير خدمات أكثر فاعلية لفائدة مستعملي العقاقير ممن لا مأوى لهم؛
- تحقيق نتائج مشتركة ايجابية فيما يتعلق بالصحة وانعدام المأوى^(٩٢) وهو منشور يوفر التوجيه للسلطات المحلية وهيئات الرعاية الصحية وغيرها من الجهات المقدمة للرعاية الصحية بشأن النتائج الايجابية التي يمكن للشراكات في مجال الصحة وانعدام المأوى أن تعمل على تحقيقها. ويحدد المنشور الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحقيق هذه النتائج، وأمثلة للمجالات التي كان لهذه الإجراءات بالفعل أثر ايجابي فيها، وكيف يمكن قياس الأداء؛
- ورقة المعلومات ١ عن الصحة وانعدام المأوى - الخدمات الطبية الشخصية^(٩٣) تشرح كيف يمكن لنظم الخدمات الطبية الشخصية أن تساعد من لا مأوى لهم على الاستفادة من الرعاية الصحية المتكاملة؛
- ورقة المعلومات ٢ عن الصحة وانعدام المأوى - خدمات الزيارات الصحية^(٩٤) تحدد الدور المهم والراسخ للزائرين الصحيين في العمل مع من لا مأوى لهم؛

http://www.communities.gov.uk/pub/702/Frameworkforplanningandcommissioningof_services_relatedtohealthneedsofhomelesspeople_id1505702.pdf (٩٠)

http://www.communities.gov.uk/pub/817/Drugsservicesforhomelesspeopleagoodpractice_handbook.PDF415Kb_id1149817.pdf (٩١)

http://comunities.gov.uk/pub/793/AchievingPositiveSharedOutcomesinHealthandHomelessness.PDF223Kb_id1149793.pdf (٩٢)

http://www.communities.gov.uk/pub/860/HomelessnessandhealthinformationsheetPersonalMedical_ServicesPDF103Kb_id1149860.pdf (٩٣)

http://www.communities.gov.uk/pub/858/HomelessnessandHealthInformationSheetHealthVisiting_ServicesPDF141Kb_id1149858.pdf (٩٤)

- ورقة المعلومات ٣ عن الصحة وانعدام المأوى - خدمات طب الأسنان^(٩٥) توضح أهمية التصدي لاحتياجات من لا مأوى لهم في مجال طب الأسنان في سياق صحتهم العامة؛
- ورقة المعلومات ٤ عن الصحة وانعدام المأوى - خروج نزلاء المستشفيات^(٩٦) تبرز ضرورة أن يكون للمستشفيات سياسات رسمية لاستقبال المرضى وخروجهم، لضمان التعرف على من لا مأوى لهم عند استقبالهم وإبلاغ الوكالات المعنية بالصحة وانعدام المأوى متى اقترب موعد خروجهم.

١٥٧- وبناءً على تكليف من الحكومة وصندوق الملك أجريت بحوث لاستعراض أداء ووظيفة المراكز النهارية المسموح فيها بتناول الخمر وإعداد دليل شامل بشأن إقامة مراكز جديدة وإدارتها. وتوفر نتائج البحوث والدليل التطويري مورداً مهماً لمن يعتزمون تخطيط وإنشاء مركز نهارى مسموح فيه بتناول الخمر. وهي تبرز الدور الحاسم الذي يمكن للمراكز النهارية المسموح فيها بتناول الخمر أن تلعبه فيما يتعلق بالتواصل مع المستبعدين اجتماعياً، وتحدد إرشادات واضحة لإدارة المركز والعمل مع مجموعة الزبائن المحددة هذه.

١٥٨- ويوفر "برنامج دعم الأشخاص"^(٩٧) خدمات دعم فيما يتعلق بالإسكان لمجموعة واسعة من الأشخاص المعرضين للخطر. ومن خلال عقد الشراكات بين الحكومة المحلية والخدمات الصحية ومقدمي الرعاية الصحية، يعزز هذا البرنامج ويوفر حلاً مباشراً وفعالة التكاليف وجديرة بالثقة متعلقة بالإسكان تكمل خدمات الرعاية المتاحة وتدعم المعيشة المستقلة. ومن خلال ذلك، يضطلع برنامج دعم الأشخاص بدور مهم في تيسير تحقيق الأهداف الوطنية والمحلية ودعمها.

١٥٩- وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، دعت الحكومة الهيئات المقررة و/أو مقدمي الرعاية الصحية والاجتماعية إلى التنافس على المشاركة في مشاريع ريادية لدعم الأشخاص. وجرى تخصيص التمويل المتاح لدعم تطوير شراكاتها بطرق جديدة تسهم في تحقيق الأهداف الصحية. وقد مثلت المشاريع الريادية الصحية التي وقع عليها الاختيار مجموعة عريضة من مستخدمي الخدمات، سواء من هيئات مقررة أو مقدمي رعاية، ومجموعة من الوكالات من القطاعات المعنية بحكم القانون والمستقلة والتطوعية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، نشرت الحكومة موجزاً لأهم النتائج الناجمة من هذه المشاريع الريادية إلى جانب تقرير تقييمي ودليل للممارسات الجيدة^(٩٨).

(٩٥) [http://www.communities.gov.uk/pub/857/HomelessnessandHealthInformationSheetDental Services](http://www.communities.gov.uk/pub/857/HomelessnessandHealthInformationSheetDental%20Services) (٩٥)
.PDF574Kb_id1149857.pdf

(٩٦) [http://www.communities.gov.uk/pub/856/HomelessnessandHealthInformationSheet Hospital](http://www.communities.gov.uk/pub/856/HomelessnessandHealthInformationSheet%20Hospital) (٩٦)
.DischargePDF157Kb_id1149856.pdf

(٩٧) يوجد المزيد من المعلومات عن برنامج دعم الأشخاص في الموقع www.spkweb.org.uk

(٩٨) *An Evaluation of the Supporting People Health Pilots, Key Findings from the Supporting People Health Pilots Evaluation* و *Supporting People for Better Health: A Guide to Partnership Working* متاحان في الموقع www.spkweb.org.uk

آيرلندا الشمالية

١٦٠- وجهت الحكومة في آيرلندا الشمالية فريقاً عاملاً مشتركاً بين الإدارات والقطاعات إلى دراسة الطريقة التي يمكن بها لجميع المنظمات المعنية العمل على أفضل نحو لضمان، أولاً، خفض خطر انعدام المأوى وثانياً إتاحة المجموعة الكاملة من الخدمات المناسبة لمن يجدون أنفسهم بلا مأوى حتى يتمكنوا من عمل الخيارات اللازمة لاضطلاعهم بدور كامل في المجتمع. وقد نشر الفريق العامل ورقة استشارية عنونها تعزيز الاندماج الاجتماعي لعدومي المأوى: التصدي لأسباب انعدام المأوى وآثاره في آيرلندا الشمالية^(٩٩) اجتذبت مستوى مرتفعاً من الردود المفصلة للغاية من مجموعة عريضة من الهيئات وأثارت العديد من القضايا الجديدة والإجراءات الممكنة التي تحتاج إلى التحليل والتطوير مع مجموعة عريضة للغاية من المنظمات في القطاعين العام والتطوعي على السواء. وقد تم الآن تطوير نهج إستراتيجي لمعالجة هذا الجانب من الاستبعاد الاجتماعي، كما أعدت استراتيجية تحدد عدداً من المبادئ التوجيهية وخطة عمل. ومن المتوقع أن يجري إنشاء فريق توجيهي مشترك بين الإدارات والقطاعات في المستقبل القريب من أجل تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل.

١٦١- وظل "أمر المخيمات غير المصرح بها" لعام ٢٠٠٥ مدوناً ضمن النصوص القانونية لمدة سنة تقريباً حيث تقرر عدم تنفيذه إلا بعد إيجاد عدد مناسب من المواقع (خمسة مواقع، حسبما يرى الفريق التوجيهي المعني بالمواقع المؤقتة الذي أنشأته إدارة الإسكان في آيرلندا الشمالية لدراسة المسألة). وتواصل إدارة الإسكان العمل على تلبية هذا الشرط. بيد أنها واجهت صعوبات فيما يتعلق بالمعارضة المحلية والمسائل التخطيطية. وإدارة التنمية الاجتماعية مقتنعة بوجود عدد كاف من المواقع المؤقتة أو أماكن التوقف في حالات الطوارئ أو سياسة تعاونية استباقية لتلبية احتياجات المسافرين. وعلاوة على ذلك، يتضمن التشريع تديراً إضافياً لحماية المسافرين حيث يُلزم الشرطة بالتشاور مع إدارة الإسكان بشأن مدى توافر مواقع بديلة مناسبة قبل النظر في اتخاذ إجراء ملائم. وسوف يجري تقييم جديد في خريف ٢٠٠٧.

اسكتلندا

١٦٢- تنفذ الحكومة الاسكتلندية توصيات فرقة العمل المعنية بانعدام المأوى (وهي مجموعة متعددة القطاعات رئاستها على المستوى الوزاري ونشرت تقريرها النهائي في ٢٠٠٢). وجرى وضع إطار للإصلاحات التشريعية من خلال قانون انعدام المأوى (اسكتلندا) لعام ٢٠٠٣. وطبقاً لهذا القانون، سيزول التمييز بين الأسر المقيمة بوصفها ذات أولوية والأسر غير ذات الأولوية كما سيكون من حق جميع الأسر العديمة المأوى عن غير عمد أن تحصل على مأوى دائم. وسوف تعمل الحكومة الاسكتلندية مع السلطات المحلية الاسكتلندية لضمان إجراء هذه التغييرات حالما تتوافر القدرة على تلبية هذه الشروط الجديدة.

١٦٣- ولدى كل سلطة محلية اسكتلندية استراتيجية قائمة بشأن انعدام المأوى، كما تخضع وظائفها الخاصة بانعدام المأوى للتفتيش من جانب هيئة Communities Scotland. ويجري تطوير هذه الاستراتيجيات بمشاركة المنظمات المحلية، وهي تجسد نهجاً لمنع انعدام المأوى والتصدي له في اسكتلندا يسلم بالطبيعة المتعددة الجوانب للمشكلة والحلول اللازمة لها.

١٦٤- وهناك تأكيد متزايد على منع انعدام المأوى، مع التركيز بشكل خاص على المجموعات الأكثر ضعفاً (مثل المرضى الذين يقيمون في المستشفيات لمدة طويلة والعاملين السابقين في مجال توفير الخدمة والمسجونين السابقين ومن يتوقفون عن تلقي الرعاية)، بيد أن مجال التركيز أعم من ذلك أيضاً. وقد أجريت بحوث بشأن انعدام المأوى بين السود والأقليات الإثنية، ويجري في الوقت الراهن وضع توجيهات على أساسها.

١٦٥- ولدى كل مجلس صحي خطة عمل بشأن الصحة وانعدام المأوى مكتملة للخطط المحلية الخاصة بانعدام المأوى للمناطق التي تغطيها. وهناك أيضاً معايير بشأن الصحة وانعدام المأوى وهي منطبقة في جميع الخدمات الصحية الوطنية في اسكتلندا.

ويلز

١٦٦- في عام ٢٠٠٦، أنتجت خدمة الصحة العامة الوطنية ومجموعة الأقليات المختارة المنبثقة عن حكومة جمعية ويلز المنشور "تنمية الخدمة وإرشادات التكليف لمجموعات الأقليات المختارة" من أجل دعم التخطيط الصحي لمجموعات الأقليات (مثل عديمي المأوى ومن يرغبون في اللجوء واللاجئين والغجر والمسافرين وجماعات السود والأقليات الإثنية). وتوفر الإرشادات أمثلة لمبادرات الممارسة الجيدة. وتقع مسؤولية تمويل هذه الخدمات على المجالس الصحية المحلية على أساس تحديدها للاحتياجات المحلية. ويجري إبراز قضايا الطفل داخل الخدمات المتاحة في "إطار الخدمات الوطنية للأطفال والشباب وخدمات الأمومة". وتشمل الإجراءات الأساسية تعزيز الاستفادة من الخدمات الصحية ومبدأ عدم تسكين الأطفال في مأوى لا يوفر سوى السرير والإفطار فقط إلا في حالات الطوارئ. وفي إطار التوجيه الاستراتيجي المعنون "الصحة والرعاية الاجتماعية والرفاه"، تعتبر المجموعات الضعيفة معرضة لاحتمال عدم الالتفات إلى احتياجاتها لدى تخطيط الخدمات. وتتوقع الاستراتيجية الوطنية الخاصة بانعدام المأوى للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ أن تعمل المجالس الصحية المحلية بمشاركة السلطات المحلية لضمان وجود ترتيبات تتصدى للاحتياجات الخاصة لعديمي المأوى. ويتوقع أيضاً من المجالس الصحية المحلية أن تعمل مع السلطات المحلية من أجل تخطيط المجموعات والإبقاء على الاتصال مع عديمي المأوى، لا سيما صغار الأطفال. وتنص الإرشادات الخاصة بتخطيط خروج نزلاء المستشفيات على أنه يتعين تقييم عديمي المأوى في الوقت المناسب لمعرفة ما إذا كان لديهم مأوى عند خروجهم.

١٦٧- واللاجئون معرضون بشكل خاص لانعدام المأوى متى حصلوا على تصريح بالبقاء في المملكة المتحدة. ففي هذه الحالة، يتعين عليهم ترك المأوى المؤقت المتاح لهم أثناء التعامل مع طلبهم، خلال ٢٨ يوماً، ومن المرجح أنهم سيواجهون صعوبات في الحصول على مسكن وكذلك على عمل أو إعانات مالية خلال هذه الفترة. وتقوم حكومة جمعية ويلز بتمويل "مشروع الإسكان الجيد للاجئين" وهو نظام لعموم ويلز يديره مجلس اللاجئين لويلز من أجل توفير المشورة للاجئين لكي يتلافوا انعدام المأوى والمساعدة على إعادة توطينهم.

١٦٨- وهناك تحسن في المعلومات المتاحة بشأن انعدام المأوى بين مجموعات السود والأقليات الإثنية نتيجة لزيادة جمع البيانات الإحصائية والتقارير الذي جرى إعداده بناء على تكليف من حكومة جمعية ويلز بشأن إسكان السود والأقليات الإثنية والظروف الاجتماعية-الاقتصادية في ويلز. ومن المتوقع أن تحدد السلطات المحلية وتلبي احتياجات عديمي المأوى من السود والأقليات الإثنية على المستوى المحلي، وأن تجسّد ذلك في استراتيجياتها المحلية الخاصة بانعدام المأوى وإسكان السود والأقليات الإثنية. وقد أنشئت منظمة Tai Pawb كأول منظمة لإسكان السود والأقليات الإثنية في ويلز، ويشمل دورها إسداء المشورة للخدمات المحلية المعنية بعديمي المأوى ورصدها.

الفقرة ٣٩ من الملاحظات الختامية. توصي اللجنة الدولية الطرف بأن تتخذ تدابير فورية لتحسين أوضاع العديد من الأسر والأفراد الذين يعيشون في ظروف سكنية رديئة وتخفيف وطأة أوضاع "فقراء الوقود".

١٦٩- اتخذت الحكومة خطوات مهمة على مدى العقد الأخير لتحسين وضع الذين يعيشون في ظروف سكنية رديئة ويعانون من "فقر الوقود". وقد أنشئت مجموعة مشتركة بين الوزارات معنية بفقر الوقود في عام ١٩٩٩ لإلقاء نظرة عامة استراتيجية على السياسات والمبادرات ذات الصلة التي تؤثر في فقر الوقود. وكان على هذه المجموعة أيضاً أن تعد وتنشر استراتيجية خاصة بفقر الوقود للمملكة المتحدة تحدد الغايات والأهداف والسياسات فيما يتعلق بفقر الوقود. وكانت الاستراتيجية الخاصة بفقر الوقود للمملكة المتحدة، التي نشرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ عقب صدور قانون المنازل الدافئة والمحافظة على الطاقة لعام ٢٠٠٠، هي الأولى من نوعها، حيث حددت مجموعة شاملة من التدابير لمعالجة فقر الوقود. وقد ركزت أهداف الاستراتيجية أساساً على تدابير تحسين كفاءة الطاقة وتقليل تكاليف الوقود للأسر الفقيرة في الوقود. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لسياسة المملكة المتحدة في أنه ينبغي تدفئة كل منزل تدفئة مناسبة بئمن في المتناول. وتحدد الاستراتيجية الخاصة بفقر الوقود للمملكة المتحدة لعام ٢٠٠١^(١٠٠) نهج الحكومة والإدارات التي نُقلت إليها السلطة نحو إنهاء مشكلة فقر الوقود. وفقر الوقود هو من مجالات السياسة العامة المنقولة. وسوف تسعى إنكلترا وويلز وأيرلندا الشمالية إلى القضاء على فقر الوقود في الأسر الضعيفة بحلول عام ٢٠١٠، حيث تعرف الأسرة الضعيفة بأنها تلك التي تضم أطفالاً أو مسنين أو مرضى أو أشخاصاً يعانون من العجز. وسوف يجري التصدي لفقر الوقود في الأسر غير الضعيفة في إنكلترا أيضاً، والهدف هو أن لا يكون هناك، قدر الإمكان، أحد يعاني من فقر الوقود في إنكلترا بحلول ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وقد حددت الإدارات التي نُقلت إليها السلطة تواريخ مستهدفة تتراوح بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨ للقضاء على فقر الوقود. واتخذت الحكومة إجراءات في عدد من المجالات للتصدي للمشكلة:

- برنامج الجبهة الدافئة في إنكلترا. أدى نظام الجبهة الدافئة، والأنظمة المكافئة له في الإدارات التي نُقلت إليها السلطة، إلى تحسينات في كفاءة الطاقة لمنازل المستفيدين من مجموعة من الإعانات المالية المؤهلة. ووفر برنامج الجبهة الدافئة مساعدة لنحو ١,٤ مليون أسرة ضعيفة منذ عام ٢٠٠٠. وأتيح مبلغ آخر قدره ٣٠٠ مليون جنيه إسترليني لمعالجة مشكلة فقر الوقود في تقرير الميزانية التمهيديّة لعام ٢٠٠٥، تم تخصيص ٢٥٠ مليون جنيه إسترليني منه للجبهة الدافئة، وبذلك يكون التمويل قد بلغ ٨٠٠ مليون جنيه إسترليني للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨. وقد سمح ذلك

بمزيد من التركيز على أسر المتقاعدين المتلقية لائتمان التقاعد، وهي من أشد الأسر ضعفاً في المجتمع، من أجل تزويدها بالتدفئة المركزية. وسوف تتلقى أسر المتقاعدين غير المؤهلة للإعانات المالية مساهمة مقدارها ٣٠٠ جنيه إسترليني في تكاليف تركيب نظام تدفئة مركزية؛

- تساعد "مدفوعات الوقود الشتوية" بدرجة مهمة في سداد تكاليف الوقود في أشد الشهور برودة. وتبلغ الدفعة الواحدة ٢٠٠ جنيه إسترليني لكل أسرة بما يخص عمره ٦٠ عاماً أو أكثر و ٣٠٠ جنيه إسترليني لكل أسرة بما يخص عمره ٨٠ عاماً أو أكثر. وقد استفاد منها ١١,٥ مليون شخص في أكثر من ٨ ملايين أسرة في الشتاء الماضي. وفي تقرير الميزانية التمهيديّة لعام ٢٠٠٥، تعهد وزير المالية بالإبقاء على مدفوعات الوقود الشتوية عند هذا المستوى طوال الدورة البرلمانية الراهنة؛

- تشمل التدابير الأخرى التي كان لها أثر إيجابي: "معايير المساكن اللائقة" وبرامج السلطات المحلية والنهج المنتظم المعتمد في عدد من "المناطق الدافئة"؛

- يتطلب "التزام كفاءة الطاقة" للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ من مورّدي الكهرباء والغاز تحقيق أهداف تتعلق بتعزيز التحسينات في كفاءة الطاقة المنزلية. ويتعين على الموردين أن يركزوا ٥٠ بالمائة من أنشطة تحقيق الأوفر في الطاقة على مجموعة ذات أولوية من المستهلكين المحدودين الدخل؛

- أعلنت الحكومة في بيان الميزانية التمهيديّة لعام ٢٠٠٦ تخصيص ٧٥٠ مليون جنيه إسترليني إضافية لتحسين كفاءة الجبهة الدافئة والتزام كفاءة الطاقة. وسوف يمول ذلك المبلغ مشاريع تهدف إلى استخدام نهج مستند إلى المناطق لتحديد الأسر وتزويدها بمجموعة متنسقة من المشورة والتدابير.

١٧٠- وظل عدد الأسر الضعيفة التي تعاني من فقر الوقود في عام ٢٠٠٤ كما كان في ٢٠٠٣، علماً بأنه كان قد انخفض من ٤ ملايين في عام ١٩٩٦ إلى حوالي مليون في عام ٢٠٠٤. وانخفض العدد الإجمالي للأسر التي تعاني من فقر الوقود في إنكلترا من ١,٥ مليون في عام ١٩٩٦ إلى حوالي ١,٢ مليون في عام ٢٠٠٤. وانخفض عدد الأسر التي تعاني من فقر الوقود في المملكة المتحدة إجمالاً من حوالي ٦,٥ مليون في عام ١٩٩٦ إلى حوالي مليونين في عام ٢٠٠٤. ومن الواضح أن تقدماً جيداً تحقق منذ ١٩٩٦.

١٧١- وتعلق آخر إحصاءات رسمية بعام ٢٠٠٤. ومنذ ذلك العام، ارتفعت فواتير الوقود بدرجة مهمة، وتشير التقديرات إلى أن ذلك أدى إلى تضاعف عدد الأسر الضعيفة التي تعاني من فقر الوقود في إنكلترا من مليون إلى مليونين. وتدرك الحكومة أن ارتفاع أسعار الطاقة أدى إلى عكس بعض ما تحقق من قبل بشأن الحد من فقر الطاقة، وهي تنظر في الطرق الكفيلة بمعالجة هذه القضية. وقد حدد "استعراض الطاقة" الخطوات الأولى في سبيل تنفيذ ذلك، كما بيّنت الورقة البيضاء الخاصة بالطاقة التي نشرت في أيار/مايو ٢٠٠٧ التدابير الإضافية التي ستُخرج ٢٠٠.٠٠٠ أسرة أخرى من دائرة فقر الوقود في المملكة المتحدة بحلول عام ٢٠١٠. وقد بلغت الحكومة نقطة المنتصف من دراسة كاملة لإطار سياستها العامة بالتصدي لفقر الوقود، حيث تنظر في الطرق التي يمكن بها تقوية كل تدبير من أجل تحسين فاعليته. ومن الواضح أن الحكومة لا يمكنها الاعتماد على نهج وحيد للقضاء على فقر الوقود وإنما ستحتاج إلى بذل جهود متنسقة لمعالجة كل أسبابه الجذرية.

ويلز

١٧٢- إن حكومة جمعية ويلز ملتزمة بدعم المجموعات الضعيفة والمنخفضة الدخل في سبيل خفض فواتيرها الخاصة بالتدفئة من خلال زيادة كفاءة استخدام الطاقة في منازلها. وخلال الفترة الخمسية ٢٠٠١-٢٠٠٦، وفرت الجمعية مساعدة من أجل تحسين ٦٠.٠٠٠ منزل في ويلز، مساعدة بذلك الآلاف من منخفضي الدخل والضعفاء في ويلز على تحسين حياتهم. وسوف تواصل الجمعية العمل على القضاء على فقر الوقود، قدر الإمكان، بين الأسر الضعيفة بحلول عام ٢٠١٠.

الفقرة ٤٠ من الملاحظات الختامية. في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تحت اللجنة الدولية الطرف على ضمان توفر الأدوية المضادة للفيروسات والوصول إليها بصورة متساوية بالنسبة لجميع الأفراد في الأقاليم التابعة ما وراء البحار.

١٧٣- إن أقاليم ما وراء البحار مسؤولة عن إدارة ميزانيتها الصحية وميزانيات برامج الإيدز الوطنية، بما في ذلك تلك التي تتلقى معونة من الحكومة. بيد أن الحكومة يسّرت الاتصال بين أقاليم ما وراء البحار في منطقة البحر الكاريبي ومبادرة مؤسسة كلينتون بشأن نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل الحصول على أدوية مضادة للفيروسات الرجعية بثمن منخفض. وتنتمي ثلاثة أقاليم أخرى من أقاليم ما وراء البحار (هي أنغيا وجزر فيرجين البريطانية ومونتسيرات) أيضاً لخدمة التوريدات الصيدلانية لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي التي تنتج أدوية مضادة للفيروسات الرجعية بثمن منخفض.

١٧٤- ووفرت الحكومة الدعم لبرامج نقص المناعة البشرية/الإيدز الإقليمية في أقاليم ما وراء البحار على مدى عدة سنوات، وقد دام آخر هذه البرامج حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وبفضل ذلك، توافر الدعم من خلال "مركز البحر الكاريبي لعلم الوبائيات" لبرامج الإيدز الوطنية في أنغيا وبرمودا وجزر فيرجين البريطانية وجزر كايمان ومونتسيرات وجزر تركس وكايكوس. وبلغت الحكومة الآن المراحل النهائية في تصميم برنامج إقليمي جديد بشأن نقص المناعة البشرية/الإيدز سيوفر الدعم لأقاليم ما وراء البحار التالية: أنغيا وبرمودا وجزر فيرجين البريطانية وجزر كايمان وجزر فوكلاند ومونتسيرات وسانت هيلينا وتوابعها وجزر تركس وكايكوس. ورغم عدم وجود تدابير محددة لتوفير الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية، فإن البرنامج مصمم لدعم خطط أقاليم ما وراء البحار الوطنية ذاتها وتعظيم الدعم المقدم من الجهات المانحة الأخرى مثل اللجنة الأوروبية.

الفقرة ٤١ من الملاحظات الختامية. تحت اللجنة الدولية الطرف على أن تتخذ تدابير فعالة لتكفل ألا يكون للأخذ بنظام الرسوم الدراسية والقروض الطلابية أثر سلبي على الطلاب من المجموعات الأقل حظاً، وفقاً للفقرات ١٤ و ٢٠ و ٤٥ من التعليق العام للجنة رقم ١٣ المتعلق بالحقوق في التعليم. وترجو اللجنة من الدولة الطرف أن تقدم في تقريرها الدوري المقبل معلومات مفصلة عن أثر الرسوم الدراسية والقروض الطلابية على الفئات الاجتماعية الاقتصادية الأقل حظاً.

١٧٥- إن الحكومة ملتزمة بضمان التحاق أكبر عدد ممكن من الطلاب بالجامعة. وقد ألغت الرسوم الابتدائية. واعتباراً من عام ٢٠٠٦، تمت الاستعاضة عن هذه الرسوم برسوم لا تستحق السداد إلى أن يحصل الخريج على وظيفة براتب، وإن كان من المرجح أن تزداد بموجب أحكام متنوعة خاصة بالرسوم. وتضمن "حملة تمويل الطلاب" أن الطلاب المحتمل التحاقهم بالجامعة والجهات التي تقدم لهم الدعم المالي على علم بإلغاء الرسوم الابتدائية وبإجراءات دعم الطلاب المعززة. وقد صُمم برنامج "أطلب العلا"، وهو برنامج إعلامي وطني، من أجل توسيع المشاركة في التعليم العالي وزيادة عدد الشباب الذين لديهم القدرات والتطلعات للاستفادة منه.

١٧٦- وعلاوة على ذلك، سيتعين على الجامعات التي تفرض رسوماً عالية أن تبين، من خلال اتفاقات الالتحاق المعقودة مع مكتب الالتحاق العادل، كيف تقترح استخدام بعض من الدخل الإضافي الناجم عن الرسوم للتواصل مع المجموعات الأقل تمثيلاً وما هي المنح التي قد تتيحها لهم. وتتاح مخصصات "توسيع المشاركة"، التي يدير شؤونها مجلس تمويل التعليم العالي لإنكلترا، من أجل تعويض الجامعات عن التكاليف الإضافية التي تتكبدها في سبيل التواصل مع الطلبة من المجموعات الأقل تمثيلاً واستبقائهم.

١٧٧- والحكومة منشغلة على وجه الخصوص بشأن تفسير الفقرة (٢)(ج) من المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنص على "جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة، تبعاً للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم". والقضية الأساسية هي ما إذا كان المقصود من هذه الفقرة هو أنها تعني جعل التعليم متاحاً للجميع عن طريق: ١' الأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم العالي، أو ٢' الأخذ تدريجياً بمجانبة التعليم حتى النقطة التي يبدأ عندها التعليم العالي. وموقف الحكومة بشأن الدعم المالي لطلبة التعليم العالي يتعارض مع التفسير ١' لأن الحكومة لا توفر التعليم العالي مجاناً. ومع ذلك فإن التعليم العالي متاح للجميع في المملكة المتحدة على أساس أن الرسوم لا تُدفع في البداية وإنما تُدفع بواسطة سلف في مرحلة لاحقة من حياة الطالب. وإذا كان التفسير ١' هو الصحيح، فإن الحكومة تعتقد أن دولاً أطرافاً أخرى (كأستراليا ونيوزيلندا) ستواجه مشاكل لدى تطبيق الفقرة (٢)(ج) من المادة ١٣.

١٧٨- وفيما يتعلق بالعرق والجنس في مجال التعليم، ينبغي للجنة أن تلاحظ أيضاً الرد والبيانات الواردة في تقرير الحكومة الدوري السادس عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(١٠١).

اسكتلندا

١٧٩- ألغت اسكتلندا رسوم التعليم للطلبة المؤهلين الذين يسكنون ويتعلمون في اسكتلندا، وذلك على وجه الخصوص من أجل زيادة فرص التعليم المتاحة للطلبة المنتمين للمجموعات الأقل حظاً. وتوفر الحكومة الاسكتلندية أيضاً دعماً مالياً خاضعاً لاختبار المتوسط لشباب الطلبة المنتمين للمجموعات المنخفضة الدخل من أجل تقليل مقدار السلف التي يتعين عليهم الحصول عليها. وتعمل الحكومة الاسكتلندية باستمرار مع المؤسسات والمجلس الاسكتلندي لتمويل التعليم المتواصل والعالي من أجل رصد أثر سياساتها على الالتحاق بالتعليم العالي.

Sixth Periodic Report from the United Kingdom, the British Overseas Territories, the (١٠١)
Crown Dependencies on the ICCPR (1 November 2006)، الصفحات ٧٣-٧٥، متاح على الخط في الموقع
<http://www.dca.gov.uk/peoples-rights/human-rights/int-human-rights.htm>

ويلز

١٨٠- يجوز لطلبة التعليم العالي الذين يعيشون عادة في ويلز الحصول على منحة تعليم من الجمعية. وتوفر هذه المنحة دعماً إضافياً للمساعدة في سداد تكاليف الكتب والمعدات والسفر ورعاية الأطفال التي قد تترتب على الالتحاق بدورة دراسية. وبالنسبة لمن يدرسون في ويلز، ربما تتاح مساعدة إضافية من صندوق الطوارئ المالية. وتوفر هذه الصناديق مساعدة مالية تتيح للطلبة الالتحاق بالتعليم العالي والبقاء فيه، وهي مشابهة لنظام صندوق الالتحاق بالتعليم في إنكلترا. وهناك أيضاً مجموعة من المساعدات الإضافية المخصصة للأشخاص الذين يعولون، بما في ذلك منح لمن يعولون أشخاصاً بالغين، وبدلات تعليم للآباء، ومنح لرعاية الأطفال لمن يتوقعون تكبد تكاليف تتعلق برعاية الأطفال أثناء التعلم. وبالنسبة للمعوقين، إذا احتاج الأمر إلى دعم أو معدات إضافية، فسوف تساعد "بدلات الطلبة المعوقين" على تغطية التكاليف.

الفقرة ٤٢ من الملاحظات الختامية. تكرر اللجنة توصيتها الواردة في الفقرة ٢٩ من ملاحظتها الختامية لعام ١٩٩٧ بأن تنظر الدولة الطرف في اتخاذ تدابير مناسبة في آيرلندا الشمالية لتيسير إنشاء مدارس موحدة إضافية في مناطق أبدى فيها عدد كبير من الآباء رغبتهم في التحاق أطفالهم بمثل هذه المدارس.

١٨١- طبقاً للقانون، تتاح لجميع المدارس في آيرلندا الشمالية لجميع التلاميذ بصرف النظر عن دينهم. وعملياً، يلتحق السواد الأعظم من الأطفال البروتستنت بالمدارس الحكومية (المراقبة) في حين يلتحق أغلب الأطفال الكاثوليك بمدارس كاثوليكية (مدعومة). وحتى الآن، قبلت الحكومة بذلك كتعبير عن رغبات الآباء ولم تحاول فرض المدارس الموحدة.

١٨٢- وبموجب أمر إصلاح التعليم لعام ١٩٨٩ (آيرلندا الشمالية)، يقع على الحكومة واجب قانوني "بتشجيع وتيسير تطوير التعليم الموحد". وتمول الحكومة مجلس آيرلندا الشمالية للتعليم الموحد (المنحة للعام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ستبلغ ٥٤٥ ٠٠٠ جنيه إسترليني) من أجل تشجيع نمو التعليم الموحد. وتستجيب الحكومة على نحو إيجابي لطلب الآباء التعليم الموحد شريطة أن لا يترتب على ذلك نفقات عامة غير معقولة. وهناك أيضاً تشريعات قائمة لتيسير تحويل المدارس الموجودة إلى مدارس موحدة حيثما ترغب غالبية الآباء في ذلك. ووفرت الحكومة أيضاً ٤,٣ مليون جنيه إسترليني لصندوق التعليم الموحد الذي اشترك في إنشائه الحكومة وائتمان نوفيلد ومؤسسة جوزيف راونتري. ويقدم الصندوق منحاً للمدارس والمجموعات وغير ذلك من المنظمات كما يدعم البحوث الرامية إلى دراسة أثر جعل المدارس موحدة واحتياجاته. ويوفر الصندوق أيضاً مساعدة بشأن التكاليف الرأسمالية للمدارس الجديدة في الفترة السابقة لتوافر المنح الرأسمالية من الحكومة. وتم أيضاً إعداد ميزانية سنوية لمساعدة المدارس الموجودة في عملية تحويلها إلى مدارس موحدة. وقد بلغت الميزانية ٢٨٢ ٠٠٠ جنيه إسترليني للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

١٨٣- ومنذ عام ١٩٩٧، ازداد عدد المدارس الموحدة من ٣٤ إلى ٤٦، كما زاد عدد التلاميذ من ١٨٢ ٨ إلى ١٧ ٦٠٧.

الفقرة ٤٣ من الملاحظات الختامية. تشجع اللجنة الدولة الطرف على سحب تحفظاتها على العهد التي أصبحت زائدة عن الحاجة.

١٨٤- قامت الحكومة بتحديث إعلاناتها وتحفظاتها فيما يتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القسم ٥ من التقرير ("الوضع القانوني للعهد وتنفيذه المحدد").

الفقرة ٤٤ من الملاحظات الختامية. ترحب اللجنة من الدولة الطرف بنشر الملاحظات الختامية الحالية على نطاق واسع على جميع مستويات المجتمع، لا سيما في صفوف الموظفين الحكوميين ورجال القضاء. كما تشجع اللجنة الدولة الطرف على إشراك المنظمات غير الحكومية وغيرها من أعضاء المجتمع المدني في إعداد تقريرها الدوري الخامس.

١٨٥- ستنشر الحكومة تقريرها الدوري الخامس عن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جنبا إلى جنب مع ملاحظات اللجنة الختامية في الموقع الشبكي لوزارة العدل. والتقرير الدوري السابق وملاحظات اللجنة الختامية السابقة متاحان أصلاً على الخط في <http://www.dca.gov.uk/peoples-rights/human-rights/int-human-rights.htm>. وسوف تودع نسخ مطبوعة من التقرير الدوري أيضاً في المكتبة البريطانية ومكتبة اسكتلندا الوطنية ومكتبة ويلز الوطنية وجامعة أكسفورد وجامعة كامبريدج وكلية ترينيتي في دبلن وقسم الخدمات الببليوغرافية في مكتب المطبوعات والمكتبة الداخلية لوزارة العدل.

١٨٦- وقد أعد هذا التقرير وزارة العدل بالتعاون الوثيق مع إدارات الحكومة الأخرى والإدارات التي نُقلت إليها السلطة وأقاليم ما وراء البحار والأقاليم التابعة للتاج. والتمست الحكومة آراء الممثلين التاليين للمجتمع المدني:

- مؤسسة Age Concern الخيرية؛
- منظمة العفو - المملكة المتحدة؛
- المعهد البريطاني لحقوق الإنسان؛
- مؤسسة الأطفال في ويلز؛
- تحالف حقوق الأطفال في إنكلترا؛
- لجنة المساواة وحقوق الإنسان؛
- لجنة القضاء بالعدل؛
- اتحاد الصناعة البريطانية؛
- لجنة المساواة العنصرية؛
- لجنة حقوق المعوقين؛
- لجنة المساواة في الفرص؛

- لجنة المساواة لآيرلندا الشمالية؛
- العدل؛
- الحرية؛
- المجلس الوطني للمنظمات التطوعية؛
- لجنة حقوق الإنسان لآيرلندا الشمالية؛
- منظمة أوكسفام المملكة المتحدة؛
- المجلس الاسكتلندي للمنظمات التطوعية؛
- مؤتمر نقابات العمال؛
- تحالف المملكة المتحدة المناهض للفقير.

باء - معلومات تتعلق بكل مادة من مواد الجزء
الأول والجزء الثاني والجزء الثالث من العهد

المادة ١ - تقرير المصير

الحماية بموجب صكوك دولية أخرى صدقت عليها المملكة المتحدة

- ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥)؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية ولغات الأقليات (١٩٩٢)؛
- الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات القومية (١٩٩٥).

التقدم المحرز منذ التقرير الدوري الرابع

المملكة المتحدة

١٨٧- فيما يتعلق بنقل السلطة إلى اسكتلندا وويلز وآيرلندا الشمالية، والعلاقات الدستورية مع أقاليم ما وراء البحار والأقاليم التابعة للتاج، يمكن للجنة الرجوع إلى القسم ٢ من التقرير ("الهيكل السياسي العام") وإلى تقرير الحكومة الدوري السادس بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(١٠٢).

Sixth Periodic Report from the United Kingdom, the British Overseas Territories, the (١٠٢)
Crown Dependencies on the ICCPR (1 November 2006), الصفحات ٦٨-٧٠ و١٧٤-١٧٨، والمتاح على الخط في
<http://www.dca.gov.uk/peoples-rights/human-rights/int-human-rights.htm>.

ويلز

١٨٨- أصبحت السلطات التنفيذية للجمعية الوطنية لويلز من مسؤولية الوزراء الويلزيين. ويتمثل دور حكومة جمعية ويلز في:

- اتخاذ القرارات؛
- وضع السياسات وتنفيذها؛
- ممارسة الوظائف؛
- إصدار التشريعات التابعة (مثل القواعد التنظيمية والتوجيهات القانونية)؛
- اقتراح "تدابير الجمعية" (القوانين الويلزية).

١٨٩- وكان من أهم التغييرات التي جلبها قانون حكومة ويلز لعام ٢٠٠٦ أن جعل في استطاعة الجمعية الوطنية لويلز أن تصدر تشريعاتها هي بشأن المسائل التي تُقلت سلطتها كالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والحكم المحلي. وسوف تشكل هذه التشريعات فئة جديدة من القوانين الويلزية اسمها "تدابير الجمعية". بيد أنه سيتعين على الجمعية الوطنية لويلز أن تحصل على 'الأهلية التشريعية' (أي السلطة القانونية لوضع "التدابير") قبل إصدار تدابير (قوانين ويلزية) تتعلق بمجال معين منقول من الحكم. وسوف يمنح برلمان المملكة المتحدة هذه الأهلية التشريعية (السلطة القانونية) على أساس حالة بحالة. وقد يتأتى ذلك أما بواسطة قوانين يصدرها البرلمان أو باستخدام الطريقة الجديدة المسماة Orders in Council. ومتى مُنحت الجمعية الوطنية لويلز الأهلية التشريعية (السلطة لوضع "التدابير") من برلمان المملكة المتحدة، فسوف يمكنها بدء عملية وضع "تدابير الجمعية" (القوانين الويلزية).

١٩٠- ومن شأن ذلك أن يقلل من الوقت اللازم لإصدار القوانين الخاصة بويلز، حيث ستمكن الجمعية الوطنية لويلز من دراسة القوانين الويلزية والموافقة عليها بنفسها. وسوف يتيح هذا الوضع أيضاً لحكومة جمعية ويلز أن تنفذ المزيد من التغييرات المهمة في الوقت الذي تختاره. ومن المرجح أن الوزراء الويلزيين هم الذين سيقترحون غالبية تدابير الجمعية. بيد أنه يجوز أيضاً لأعضاء الجمعية ولجانها اقتراح التدابير. ويتضمن قانون حكومة ويلز أحكاماً تسمح لحكومة المملكة المتحدة بإجراء استفتاء لسؤال سكان ويلز عما إذا كان ينبغي أن يكون للجمعية السلطة الكاملة لإصدار القوانين كما هو الحال بالنسبة للبرلمان الاسكتلندي. ولكي يحدث هذا، يتعين أن يصوّت ثلثا أعضاء الجمعية الستين والأغلبية في مجلس العموم ومجلس اللوردات بالموافقة على مشروع أمر يحدد تاريخ الاستفتاء وصيغته.

المادة ٢- أعمال الحقوق الواردة في العهد

الحماية بموجب صكوك دولية أخرى صدقت عليها المملكة المتحدة

- ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥)؛
- الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (١٩٥٠) والبروتوكول ١ (١٩٥٢) والبروتوكولان ٢ و٣ (١٩٦٣) والبروتوكول ٥ (١٩٦٦) والبروتوكول ٦ (١٩٨٣) والبروتوكول ٨ (١٩٨٥) والبروتوكول ١٠ (١٩٩٢) والبروتوكول ١١ (١٩٩٤) والبروتوكول ١٣ (٢٠٠٢) والبروتوكول ١٤ (٢٠٠٤)؛

- الاتفاقية رقم ١٠٠ لمنظمة العمل الدولية بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية (١٩٥١)؛
- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (١٩٥٣)؛
- اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة (١٩٥٧)؛
- الاتفاقية رقم ١١١ لمنظمة العمل الدولية بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة (١٩٥٨)؛
- اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠)؛
- الميثاق الاجتماعي الأوروبي (١٩٦١)؛
- الاتفاقية رقم ١٢٢ لمنظمة العمل الدولية بشأن سياسة العمالة (١٩٦٤)؛
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٦)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) وصيغتها المعدلة (١٩٩٥)؛
- الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات القومية (١٩٩٥)؛
- المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية ومعاهدة الاتحاد الأوروبي (بصيغتها المعدلة في نيس - ٢٠٠٣).

التقدم المحرز منذ التقرير الدوري الرابع

المملكة المتحدة

عدم التمييز وطرده الأجنبي

١٩١- يمكن للجنة الرجوع إلى تقرير الحكومة الدوري السادس بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(١٠٣).

حقوق غير المواطنين

١٩٢- تحظى حقوق الإنسان لغير المواطنين بالحماية طبقاً لقانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ الذي ينطبق على كل من يوجد في أراضي المملكة المتحدة. ويتمتع مواطنو الاتحاد الأوروبي بنفس حقوق مواطني المملكة المتحدة باستثناء حق العمل في وظائف حكومية معينة (مخصصة لمواطني المملكة المتحدة) وحق التصويت في الانتخابات العامة (بيد أن بإمكانهم التصويت في الانتخابات المحلية).

١٩٣- وتعترف الحكومة بمن يرغب في اللجوء كلاجئ إذا ما استوفى الشروط المحددة في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن وضع اللاجئين لعام ١٩٥١. ولللاجئين المعترف بهم نفس حقوق مواطني المملكة المتحدة الاجتماعية والاقتصادية. فمن حقهم على سبيل المثال الاستفادة من العلاج الطبي والتعليم والإسكان والتوظيف. ومن واجب اللاجئين المعترف بهم الامتثال للقوانين المحلية. وطبقاً للقسم ٥٥ من قانون الجنسية والهجرة واللجوء لعام ٢٠٠٢، يتعين على من يرغبون في اللجوء أن يتقدموا بطلب لجوء حالما يكون ذلك ممكناً بعد وصولهم إلى المملكة المتحدة حتى يستحقون الدعم. وفي حالات استثنائية، يتلقى الطالبون الدعم حتى إذا تأخروا في تقديم طلب اللجوء. والأهم من ذلك هو أن القسم ٥٥ لا يحول دون توفير الدعم لمن يعولون أطفالاً أو لمن يحتاجون رعاية خاصة، كما أنه لا يحول دون توفير المساعدة إذا كان عدم توفيرها يشكل انتهاكاً للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٩٤- وتحسّن الحكومة بانتظام آلياتها الخاصة بإدماج اللاجئين في المجتمع، ومن المتوقع فعلاً أن يجري تدريجياً تنفيذ نموذج جديد لخدمات وطنية لإدماج اللاجئين في مختلف أنحاء إنكلترا بحلول منتصف عام ٢٠٠٨. وسوف يجري تشغيل النموذج الجديد بالتعاون الوثيق مع وكالة الحدود والهجرة وسيشمل:

- خدمة Sunrise لوضع خطة إدماج شخصية لكل لاجئ، وترتيب تحقيق الغايات ورصده، وتطوير شراكات واسعة النطاق لدعم المشروع؛
- خدمة رعاية تقييم اتصالاً بين اللاجئ وراعٍ من المجتمع المتلقي؛
- خدمة توظيف لتوفير الدعم والمشورة للاجئين، لا سيما من لديهم مؤهلات مهنية منهم، لمساعدتهم على دخول سوق العمالة في المملكة المتحدة؛
- خدمة استشارية توفر المشورة والدعم لمن يتولون إدارة المنظمات المجتمعية المعنية باللاجئين.

١٩٥- ومنذ عام ٢٠٠٥، أنشأت الحكومة أيضاً أفرقة عمل مشتركة لجمع البيانات ووضع العملية التي تتخذ بموجبها القرارات المتعلقة بطلبات الهجرة المقدمة من الطلبة الدوليين القادمين للدراسة في المملكة المتحدة ومن قطاع الفنون والترفيه. وتبقي أفرقة العمل قيد الاستعراض أيضاً عمل "سجل الجهات الموفرة للتعليم والتدريب" من أجل التحقق من أنه يؤدي وظيفته كقائمة بالجهات التي توفر بحق التعليم والتدريب في المملكة المتحدة، والمساعدة على تطوير إجراء قوي وبسيط للتعامل مع الطلبات الفردية بما يقلل قدر الإمكان من العبء الواقع على المتقدمين بالطلبات وعلى من يرعوتهم، مع إيلاء الانتباه بشكل خاص لاحتياجات المجموعات السياحية.

١٩٦- ويتلقى راغبو اللجوء المؤهلون ٧٠ في المائة من دعم الدخل، حيث يراعى في ذلك أنهم لا يدفعون فواتير الكهرباء والماء في أماكن الإيواء التي توفرها لهم الحكومة. ويبلغ مستوى الدعم لمن هم دون ١٨ عاماً من العمر ١٠٠ في المائة من دعم الدخل. وتوفر السلطات المحلية الدعم لراغبي اللجوء الذين يتبين احتياجهم للرعاية طبقاً للقسم ٢١ من قانون المساعدة الوطنية لعام ١٩٤٨. أما من تقلل احتياجاتهم عن هذه العتبة ويستحقون الدعم الخاص باللجوء فيجري إيواؤهم بأسرع ما يمكن في أماكن مطوّعة على النحو المناسب. ويحق لضحايا التعذيب وراغبي اللجوء المحتاجين لرعاية صحية الاستفادة من الخدمات الصحية الوطنية مثل المقيمين في هذا البلد تماماً.

١٩٧- وتمثل سياسة الحكومة في إزالة الحوافز التي تدفع الناس إلى الهجاء إلى المملكة المتحدة للعمل بطريقة غير مشروعة، والحفاظ على سلامة طرق الهجرة المشروعة. والحكومة ملتزمة بضمان أن يكون هناك فرق بين عمليات اللجوء وعمليات الهجرة للعمل. ومن الضروري المحافظة على عملية لجوء قوية تعمل بفاعلية وسرعة لمصلحة اللاجئين، ولكن دون أن تتعرض لسوء الاستخدام من جانب من يأتون هنا للعمل. والاستثناء من هذا يجري وفقاً لتوجيه الاتحاد الأوروبي بشأن معايير استقبال راغبي اللجوء، الذي دخل حيز التنفيذ في المملكة المتحدة في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وبموجب هذا التوجيه، يجوز لطالبي اللجوء الحصول على إذن بالعمل إذا ظل طلب لجوئهم معلقاً دون اتخاذ قرار بشأنه لمدة تزيد على ١٢ شهراً، شريطة أن لا يكون سبب التأخير راجعاً لهم. ويسري إذن العمل هذا حتى النقطة التي يتخذ عندها قرار نهائي. والحكومة لا تقبل أن تتولى إدارة نظام يجبر راغب اللجوء على الفقر. وتلتزم المملكة المتحدة بشرط الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الذي يقضي بدعم أي راغب لجوء غير مستحق للدعم بموجب الأحكام العادية (القسم ٩٥ من قانون الهجرة واللجوء لعام ١٩٩٩) إذا كان عدم فعل ذلك يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان للشخص المعني. ويمكن لطالبي اللجوء الذين لم يحالفهم الحظ ويتهددهم لولا ذلك الفقر المدقع وليس في إمكانهم مؤقتاً مغادرة المملكة المتحدة لأسباب خارجة عن إرادتهم أن يطلبوا توفير مأوى بموجب القسم ٤ من قانون الهجرة واللجوء لعام ١٩٩٩. ويستمر توفير الدعم حتى يزول العائق الذي يعترض مغادرة المملكة المتحدة وشريطة أن يستمر المتلقي في استيفاء معايير الاستحقاق. ويقدم الدعم في شكل مأوى يُعَدُّ المقيم فيه طعامه بنفسه، وإيصالات بقيمة ٣٥ جنيهًا إسترلينيًا للشخص أسبوعياً يمكنه بواسطتها شراء الغذاء ومواد الرعاية الشخصية الأساسية.

١٩٨- وتوجد الأحكام الخاصة بإصدار القواعد التنظيمية الخاصة بتوفير خدمات أو مرافق من نوع معين في قانون الهجرة واللجوء والجنسية لعام ٢٠٠٦. وتوفر القواعد التنظيمية مستوى أعلى من الدعم للأشد ضعفاً، بما في ذلك الحوامل/الأمهات الحديثات والرضع والأطفال. ويُقدم لراغبي اللجوء الذين يُرفض طلبهم العلاج الصحي مجاناً، إذا كان يلزم فوراً، في إطار الرعاية الأولية. وهم ليسوا مؤهلين لتلقي العلاج في مستشفيات الخدمات الصحية الوطنية مجاناً، إلا في الحالات التي يكون العلاج المتلقى فيها معقياً من الرسوم (مثل العلاج في قسم الحوادث والطوارئ). ويتلقى طالبو اللجوء الذين لم يحالفهم الحظ العلاج المناسب بصرف النظر عن قدرتهم على الدفع، وذلك فيما يتعلق بسائر الحالات المهذدة للحياة ومن أجل منع أي حالات من أن تصبح مهذدة للحياة. ولا ينبغي منع العلاج أو تأخيرها. أما المسائل الخاصة بسداد التكاليف فتسوى لاحقاً. ويحق لهيئات الخدمات الصحية الوطنية أن تُسقط أي ديون عندما تكون ملاحظتها غير معقولة أو غير فعالة التكلفة. وقبل استنفاد حقوق النقض، يستمر الخاضعون للعلاج في تلقي العلاج مجاناً حتى انتهاء العلاج أو حتى مغادرتهم المملكة المتحدة. وفي الحالات التي لا يكون فيها عائق أمام العودة إلى المملكة المتحدة، تعتبر الحكومة أن العودة الطوعية أمر معقول وأنها وسيلة أكثر سموا لعودة من رُفض طلب لجوئهم.

المادة ٣- مساواة الذكور والإناث

الحماية بموجب صكوك دولية أخرى صدقت عليها المملكة المتحدة

- الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (١٩٥٠) والبروتوكول (١٩٥٢) والبروتوكولان ٢ و٣ (١٩٦٣) والبروتوكول ٥ (١٩٦٦) والبروتوكول ٦ (١٩٨٣) والبروتوكول ٨ (١٩٨٥) والبروتوكول ١٠ (١٩٩٢) والبروتوكول ١١ (١٩٩٤) والبروتوكول ١٣ (٢٠٠٢) والبروتوكول ١٤ (٢٠٠٤)؛

- الاتفاقية رقم ١٠٠ لمنظمة العمل الدولية بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية (١٩٥١)؛
- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (١٩٥٣)؛
- اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة (١٩٥٧)؛
- الميثاق الاجتماعي الأوروبي (١٩٦١)؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) وصيغتها المعدلة (١٩٩٥)؛
- المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية ومعاهدة الاتحاد الأوروبي (بصيغتها المعدلة في نيس - ٢٠٠٣).

التقدم المحرز منذ التقرير الدوري الرابع

المملكة المتحدة

١٩٩ - ينبغي للجنة ملاحظة رد الحكومة على هذه المسألة في التقرير الدوري السادس بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(١٠٤).

٢٠٠ - صدرت التشريعات أو التدابير الرئيسية التالية منذ آخر تقرير دوري:

- القواعد التنظيمية لسنة ٢٠٠٤ لقانون المساواة في الأجر لسنة ١٩٧٠ (بصيغته المعدلة)، التي دخلت حيز التنفيذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عدلت من الإجراء الذي يتعين على المحاكم اتباعه عندما يتعلق الأمر بما إذا كان المدعي والمقارن به يؤديان عملاً له نفس القيمة؛
- القواعد التنظيمية لمحاكم التوظيف (تكوينها ونظامها الداخلي) (بالصيغة المعدلة) لعام ٢٠٠٤ أدخلت تغييرات على إجراءات محاكم التساوي في القيمة. وقد صدرت هاتان المجموعتان من القواعد التنظيمية من أجل جعل نظام المحاكم يعمل بمزيد من الفاعلية ومعالجة التأخير الذي يمكن أن يحدث في قضايا التساوي في القيمة الواسعة النطاق والأكثر تعقيداً؛
- القواعد التنظيمية للمساواة في التوظيف (التمييز على أساس الجنس) دخلت حيز التنفيذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقد حدثت قانون التمييز على أساس الجنس لعام ١٩٧٥ وقانون المساواة في الراتب لعام ١٩٧٠ من أجل تنفيذ التعديلات التي أدخلت على التوجيه المتعلق بالمساواة في المعاملة (٢٠٧/٧٦) لعام ١٩٧٦ الوارد في توجيه الجماعة الأوروبية ٧٣/٢٠٠٢. وقد أرسى التوجيه المتعلق بالمساواة في المعاملة مبدأ الجماعة الأوروبية القائل بالمساواة في المعاملة للرجال والنساء فيما يتعلق بفرص التوظيف والتدريب المهني والترقي وظروف العمل. ويتضمن التوجيه ٧٣/٢٠٠٢ قانون الدعوى لمحكمة العدل الأوروبية كما يعزز مبدأ المساواة في المعاملة وتنفيذه عملياً؛

- أنشأ قانون المساواة لعام ٢٠٠٦ اللجنة المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان، وهي الهيئة التي ستأخذ على عاتقها مسؤولية لجنة المساواة في الفرص ولجنة المساواة العنصرية ولجنة حقوق المعوقين. وسوف تقع على اللجنة المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان مسؤولية تعزيز المساواة وإنفاذ قوانين المساواة على أساس الجنس والعرق والإعاقة والميل الجنسي والدين أو المعتقد والسن. وتشمل مسؤولياتها أيضاً تعزيز حقوق الإنسان. وقد أنشأ القانون أيضاً واجباً قانونياً على السلطات العامة بإيلاء الاعتبار اللازم لضرورة تعزيز المساواة في الفرص بين الرجال والنساء، والقضاء على التمييز على أساس الجنس في الطريقة التي تضطلع بها بوظائفها، بما في ذلك الوظائف التي بإمكانها هي فقط، بوصفها سلطات عامة، الاضطلاع بها - كوضع السياسة العامة وتحصيل الضرائب على سبيل المثال (أما التمييز على أساس الجنس من جانب سائر مقدمي الخدمات التي يجوز للقطاع العام أو الخاص الاضطلاع بها فهي مخالفة للقانون منذ عام ١٩٧٥). وقد دخل هذا الواجب الاستباقي الجديد حيز التنفيذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وهو يلزم السلطات العامة بوضع خطط تحدد ما ستتخذه من إجراءات للوفاء بهذا الواجب والتشاور بشأن هذه الخطط ونشرها. ويتعين على السلطات العامة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة وتنقيحها كل ثلاث سنوات.

آيرلندا الشمالية

٢٠١- تنفذ القواعد التنظيمية لأمر التوظيف والمعاملة بالعدل (بصيغته المعدلة) (آيرلندا الشمالية) لعام ٢٠٠٣ توجيه الاتحاد الأوروبي الإطاري بشأن العمل والمهنة في آيرلندا الشمالية حسبما يتعلق بالتمييز على أساس الدين أو المعتقد. وهذا الأمر، الذي يعدل أمر التوظيف والمعاملة بالعدل (آيرلندا الشمالية) لعام ١٩٩٨ دخل حيز التنفيذ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٢٠٢- وقد ألزمت "أولويات وميزانية آيرلندا الشمالية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨" الحكومة بوضع استراتيجية مشتركة بين الإدارات بشأن المساواة بين الجنسين. وصدرت مسودة استراتيجية بشأن المساواة بين الجنسين، عنوانها 'مسائل خاصة بالجنسين'، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ التماساً لمشاورة عامة كاملة. وعملت الحكومة مع اللجنة الاستشارية المعنية بالقضايا الخاصة بالفوارق بين الجنسين لوضع اللامسات النهائية للاستراتيجية وخططي عملها. وسوف تسمح الاستراتيجية وخططاً عملها الخاصتان بالنساء والرجال لآيرلندا الشمالية بأن تسهم على نحو أفضل في عدد من المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تقدم المملكة المتحدة تقارير بشأنها. وعلى وجه الخصوص، تجسد مجالات العمل الرئيسية في مسودة الاستراتيجية المجالات المثيرة للانفعال في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين (١٩٥٥). وتشكل الاستراتيجية وخطة عملها بشأن المرأة مساهمة آيرلندا الشمالية الرئيسية في تقرير المملكة المتحدة "الانجاز في مجال المساواة بين الجنسين ٢٠٠٣-٢٠٠٦". وقد نُشرت الاستراتيجية المعنية بالقضايا الخاصة بالفوارق بين الجنسين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ومن المتوقع نشر خططي العمل في نهاية ٢٠٠٧.

ويلز

٢٠٣- على عكس إنكلترا واسكتلندا، لا تخضع ويلز لأي واجبات محددة خاصة بالجنسين لأن السلطات العامة الويلزية بالكامل استُبعدت من الأمر الصادر في عام ٢٠٠٦ بشأن قانون التمييز على أساس الجنس لعام ١٩٧٥ (السلطات العامة) (الواجبات القانونية) بعد أن أوصت اللجنة المعنية بتكافؤ الفرص برفض الأمر في الجلسة العامة. وقد أصدرت اللجنة هذه التوصية لأنها رأت أن الأمر ليس قوياً بما فيه الكفاية بشأن المساواة في الراتب. ونتيجة لذلك، فرغم أنه يتعين على السلطات العامة في ويلز أن تعزز المساواة بين الرجال والنساء، فإنه لا يتعين عليها إعداد مخطط للمساواة بين الجنسين أو خطة عمل أو تقرير سنوي. بيد أن حكومة جمعية ويلز تهدف إلى توفير خدمة مثالية للرجال والنساء في ويلز عن طريق وضع استراتيجيات وسياسات فعالة ومنصبة على النتائج. ولهذا الغرض، حددت حكومة جمعية ويلز التزامها بإعداد مخطط طوعي للمساواة بين الجنسين، وعُقدت مناسبات لتشجيع التمسك بهذا المخطط في عام ٢٠٠٦ عبر ويلز شارك فيها على حد سواء أفراد ومنظمات معنية بالقضايا الخاصة بالفوارق بين الجنسين، وقد عُقدت هذه المناسبات لمناقشة أولويات الحاضرين. وعقب فترة تشاور في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، نُشر المخطط في نيسان/أبريل.

٢٠٤- وعقب استبعاد السلطات العامة الويلزية بالكامل من الأمر الانكليزي، أعرب وزير الأعمال التجارية، بالإنيابة عن حكومة جمعية ويلز، عن التزام بوضع واجبات محددة لويلز فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالفوارق بين الجنسين. بيد أنه قبل أن يكون بإمكان الوزراء الويلزيين أن يصدروا أمراً بموجب قانون التمييز على أساس الجنس يفرض واجبات محددة في مجال القضايا الخاصة بالفوارق بين الجنسين على السلطات العامة الويلزية، يتعين نقل وظيفة إصدار مثل هذه الأوامر من حكومة المملكة المتحدة إليهم. والمناقشات جارية عقب الانتخابات بشأن كيفية إحراز التقدم في مجال العمل هذا.

المادة ٤- الحدود

المملكة المتحدة

٢٠٥- ليس هناك ما يُقدم عنه تقرير تحت هذه المادة.

المادة ٥- التأويل

المملكة المتحدة

٢٠٦- ليس هناك ما يُقدم عنه تقرير تحت هذه المادة.

المادة ٦- الحق في العمل

الحماية بموجب صكوك دولية أخرى صدقت عليها المملكة المتحدة

- الاتفاقية رقم ١١١ لمنظمة العمل الدولية بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة (١٩٥٨)؛

- الميثاق الاجتماعي الأوروبي (١٩٦١)؛
- الاتفاقية رقم ١٢٢ لمنظمة العمل الدولية بشأن سياسة العمالة (١٩٦٤)؛
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٦)؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) وصيغتها المعدلة (١٩٩٥).

التقدم المحرز منذ التقرير الدوري الرابع

المملكة المتحدة

٢٠٧- ينبغي للجنة أن تلاحظ تقرير المملكة المتحدة المرفقين بشأن الامتثال لأحكام اتفاقيتي منظمة العمل الدولية ١١١ و١٢٢، واللذين يغطيان الفترة من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦ (المرفق الأول والمرفق الثاني). ويوفر التقريران أحدث التطورات التشريعية التي تمت بموجب المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

آيرلندا الشمالية

٢٠٨- صدرت التشريعات الرئيسية التالية منذ التقرير الدوري السابق:

- القواعد التنظيمية الصادرة في عام ٢٠٠٤ بشأن قانون التمييز على أساس الإعاقة لعام ١٩٩٥ (بصيغته المعدلة)؛
- الأمر الخاص بقانون التمييز على أساس الإعاقة (الأسئلة والأجوبة) لعام ٢٠٠٤؛
- الأمر الخاص بالتمييز على أساس الإعاقة (أمر ٢٠٠٦) (بدء السريان رقم ١) (آيرلندا الشمالية) لعام ٢٠٠٦؛
- الأمر الخاص بالتمييز على أساس الإعاقة (أمر ٢٠٠٦) (بدء السريان رقم ٢) (آيرلندا الشمالية) لعام ٢٠٠٦.

٢٠٩- وقد صدر الأمر الخاص بالتمييز على أساس الإعاقة (آيرلندا الشمالية) لعام ٢٠٠٦، الذي يعدل قانون التمييز على أساس الإعاقة لآيرلندا الشمالية لعام ١٩٩٥، في المجلس الاستشاري الحكومي في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وهذا الأمر، من خلال أحكامه:

- يعدّل تعريف الإعاقة الوارد في قانون التمييز على أساس الإعاقة من أجل ضمان أن المصابين بنقص المناعة البشرية والتصلب المتعدد والسرطان مشمولون بالرعاية منذ لحظة التشخيص؛
- ويحذف من تعريف الإعاقة في قانون التمييز على أساس الإعاقة شرط أن يكون المرض العقلي "واضحاً إكلينيكيّاً"؛

- ويوسع نطاق قانون التمييز على أساس الإعاقة بحيث يشمل النوادي الخاصة (التي تضم ٢٥ عضواً على الأقل)؛
- ويفرض واجبات جديدة على السلطات العامة؛
- ويوسع نطاق قانون التمييز على أساس الإعاقة بحيث يشمل جميع وظائف الهيئات العامة؛
- وينص على توسيع واجبات المعاينة الخاصة بقانون التمييز على أساس الإعاقة بحيث تشمل مركبات النقل.

٢١٠- وحتى تاريخه، صدر أمرًا بدء سريان أذخلاً في حيز التنفيذ أحكاماً معينة من الأمر الخاص بالتمييز على أساس الإعاقة. وعلى وجه الخصوص، أدخل أمر بدء السريان الثاني في حيز التنفيذ، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الواجب الواقع على السلطات العامة بإلغاء الاعتبار اللازم لضرورة تعزيز المواقف الإيجابية إزاء المعوقين وضرورة تشجيع مشاركتهم في الحياة العامة. وقد أصدرت لجنة المساواة لآيرلندا الشمالية دليلاً للسلطات العامة بشأن هذا الواجب الجديد. وفي آيرلندا الشمالية تصدر لجنة المساواة لآيرلندا الشمالية مدونة قواعد ممارسات بشأن قانون التمييز على أساس الإعاقة لعام ١٩٩٥. ومن المقرر دراسة إدخال تغييرات على تعريف العجز في وقت لاحق من هذا العام، في حين ستنشر الحكومة توجيهات قانونية جديدة بشأن التعريف. وسوف تدخل أحكام أخرى من الأمر الخاص بالتمييز على أساس الإعاقة في حيز التنفيذ في وقت لاحق من هذا العام.

المادة ٧- الحق في التمتع بشروط عمل عادلة

الحماية بموجب صكوك دولية أخرى صدقت عليها المملكة المتحدة

- الاتفاقية رقم ٨١ لمنظمة العمل الدولية بشأن تفتيش العمل (١٩٤٧)؛
- الاتفاقية رقم ١٠٠ لمنظمة العمل الدولية بشأن المساواة في الأجور (١٩٥١)؛
- الميثاق الاجتماعي الأوروبي (١٩٦١).

التقدم المحرز منذ التقرير الدوري الرابع

المملكة المتحدة

٢١١- دخل الأجر الأدنى الوطني القانوني حيز النفاذ في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وتستند معدلاته وما يطرأ عليها من تغييرات لاحقة إلى ما تقترحه على الحكومة لجنة الأجور المنخفضة بعد إجراء عملية تقصي حقائق وتساور واسعة النطاق. وتبلغ معدلات الأجر الأدنى حالياً:

- ٥,٣٥ جنيه إسترليني في الساعة لمن يبلغ عمرهم ٢٢ سنة أو أكثر؛
- ٤,٤٥ جنيه إسترليني في الساعة لمن يتراوح عمرهم بين ١٨ و ٢١ سنة؛

- ٣,٣٠ جنيه إسترليني في الساعة لمن يتراوح عمرهم بين ١٦ و ١٧ سنة (وتجاوزوا سن التعليم الإلزامي).

٢١٢- وقد بدأ الأخذ بالمعدل المطبق على من يتراوح عمرهم بين ١٦ و ١٧ سنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ولا يحق للمتمرنين الذين يقل عمرهم عن ١٩ سنة الحصول على الأجر الأدنى، أما المتمرنون الأكبر سناً فيُعمدون أثناء أول ١٢ شهراً من تمرينهم. وفيما عدا استثناءات قليلة أخرى، يُدفع الأجر الأدنى لجميع العاملين سواء كانوا يعملون بدوام كامل أو جزئي وسواء كانوا دائمين أو مؤقتين أو غير نظاميين أو يعملون في المنزل. وتبين آخر أرقام مكتب الإحصاءات الوطنية أن حوالي ١,٣ مليون شخص كانوا يستحقون أجراً أعلى كنتيجة مباشرة لزيادة الأجر الأدنى الوطني في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ولم يكن لذلك سوى أثر سلبي طفيف على الوظائف والأسعار.

٢١٣- ويتولى إنفاذ الأجر الأدنى مسؤولون حكوميون متخصصون معنيون بالامتثال، وهم يتخذون الإجراءات المناسبة لضمان حصول العمال على الأجر الأدنى وأي متأخرات في الراتب. ويمكن للعمال الذين يعتقدون أنهم لا يحصلون على الأجر الأدنى الاتصال بخط مساعدة هاتفي سري. وبإمكان مشغلي خط المساعدة الاستعانة بمتجهمين بحيث يُعاد الاتصال بطالب خط المساعدة والتحدث معه بلغته. وتنظر الحكومة في جميع الشكاوى. وهناك ١٦ فرقة تعمل في مختلف أنحاء المملكة المتحدة لضمان أن العاملين يحصلون على مستحقاتهم. وتقوم أفرقة التحقق من الامتثال أيضاً بعمليات تفتيش ذات أهداف محددة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أعلنت الحكومة أن أرباب العمل الذين يرفضون دفع الأجر الأدنى يواجهون عقوبة دفع غرامة عن كل عامل يدفعون له أقل مما يستحق. ويتعين على أرباب العمل بالفعل أن يدفعوا المتأخرات التي يكونون مدينين بها للعمال. وسوف يصدر، لجميع أرباب العمل تقريباً الذين يصدر لهم إشعار إنفاذ (طلب رسمي بدفع المتأخرات) ولا يمتلكون له تماماً، إشعار عقوبة لا تقل الغرامة فيه عن ٢٢٤,٧٠ جنيه إسترليني. وتسهر الحكومة على ضمان أن العمال الرحّل الذين يأتون إلى المملكة المتحدة يدركون حقوقهم ومسؤولياتهم في مجال العمل، بما في ذلك الأجر الأدنى. وقد تعاونت مع الحكومات البرتغالية والبولندية والليتوانية بشأن وريقات معلومات لمواطنيها. وأنتجت الحكومة أيضاً وريقة من صفحة واحدة عنوانها المملكة المتحدة: اعرف حقوقك وأين تذهب للحصول على المساعدة والمشورة باللغات البلغارية والإنكليزية واللاتفية والليتوانية والبولندية والرومانية والسلوفاكية. وتقوم الحكومة أيضاً بإرسال الوريقة إلى جميع العمال المسجلين بموجب أنظمة تسجيل العمال للبلدان التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي مؤخراً.

٢١٤- وعلاوة على ذلك، أنشأت الحكومة "ندوة الإنفاذ الخاصة بالعمال الضعفاء"، التي يرأسها وزير علاقات العمل، من أجل النظر في طبيعة إساءة استعمال حقوق العمال ومداهما وتقييم كفاءة الإطار الإنفاذي وتحديد التحسينات الممكنة. وتساعد القواعد التنظيمية لسلوك وكالات التوظيف والأعمال التجارية المعنية بالتوظيف، التي دخلت حيز التنفيذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، على ضمان أن العاملين في الوكالات يحصلون على حقوقهم، كما تكافح حالات إساءة استخدام هذه الحقوق. وتنظر الحكومة في إدخال بعض التعديلات على هذه القواعد التنظيمية فيما يتعلق بالعمال الضعفاء في الوكالات. وتواصل الحكومة أيضاً دعم المبادئ الأساسية لمسوّد توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن العاملين في الوكالات، كما أنها ملتزمة بالعمل مع اللجنة الأوروبية لإصدار قواعد مناسبة لحماية هؤلاء العمال.

٢١٥- وبموجب قانون التوظيف لعام ٢٠٠٢، تم اعتماد استحقاقات جديدة بإجازة وأجر للأبوة والتبني. فقد صار من حق الآباء العاملين الحصول على إجازة أبوة لمدة أسبوعين، بأجر أبوة قانوني يُدفع بنفس المعدل المعياري الذي يُدفع به أجر الأمومة القانوني. ومن حق المتبنيين كذلك الحصول على إجازة تبني لمدة عام، بأجر تبني قانوني لمدة ٣٩ أسبوعاً يُدفع بنفس المعدل المعياري الذي يُدفع به أجر الأمومة القانوني. وقد عدّل قانون التوظيف لعام ٢٠٠٢ أيضاً قانون حقوق التوظيف لعام ١٩٩٦ بحيث صار يحق لآباء الأطفال دون السادسة أو الأطفال المعوقين الذين يقل عمرهم عن ١٨ سنة أن يطلبوا نمط عمل مرناً. ويتعين على أرباب العمل دراسة الطلب بجدية ولا يجوز لهم رفضه إلا على أسس محددة تتعلق بسير العمل. وينص قانون العمل والأسر لعام ٢٠٠٦ على تطبيق نفس الحق في طلب ترتيبات عمل مرنة بالنسبة للموظفين الذين يقومون برعاية أشخاص بالغين.

المادة ٨- حق تكوين النقابات والانضمام إليها

الحماية بموجب صكوك دولية أخرى صدقت عليها المملكة المتحدة

- الاتفاقية رقم ٨٧ لمنظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم (١٩٤٨)؛
- الاتفاقية رقم ٩٨ لمنظمة العمل الدولية بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (١٩٤٩)؛
- الميثاق الاجتماعي الأوروبي (١٩٦١)؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)؛
- الاتفاقية رقم ١٣٥ لمنظمة العمل الدولية بشأن الحماية والتسهيلات المقدمة لممثلي العمال (١٩٧١)؛
- الاتفاقية رقم ١٥١ لمنظمة العمل الدولية بشأن علاقات العمل (الخدمة العامة) (١٩٧٨).

التقدم المحرز منذ التقرير الدوري الرابع

المملكة المتحدة

٢١٦- في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، كانت هناك ١٨٥ نقابة مسجلة. وطبقاً لآخر أرقام رسمية جمعها مسؤول اعتماد النقابات ورابطات أرباب العمل، والتي تتعلق أساساً بالوضع في نهاية عام ٢٠٠٤، كان هناك حوالي ٧,٥ مليون عضو في النقابات.

٢١٧- ويتضمن قانون التوظيف لعام ٢٠٠٢ أحكاماً تمنح حق التغيب عن العمل بأجر لمثلي النقابات المعنيين بالتعليم كما يتسنى لهم الاضطلاع بوظائفهم. والممثلون المعنيون بالتعليم هم نوع جديد من مثلي النقابات يتولون إسداء المشورة لأعضاء النقابة بشأن احتياجاتهم المتعلقة بالتدريب والتعليم. ويتيح قانون التوظيف لعام ٢٠٠٢ لأعضاء النقابات أيضاً حق التغيب عن العمل للاستفادة من خدمات ممثليهم المعنيين بالتعليم.

قانون علاقات التوظيف لعام ٢٠٠٤

٢١٨- يصف التقرير الدوري السابق سمات قانون علاقات التوظيف لعام ١٩٩٩ (قانون عام ١٩٩٩) التي عدلت جوانب رئيسية من قانون النقابات. وفي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، أجرت الحكومة استعراضاً مفصلاً وشاملاً لقانون عام ١٩٩٩. ونشرت الحكومة النتائج الأولية للاستعراض التماساً للمشاورة العامة في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وكان الاستنتاج المركزي للاستعراض هو أن أحكام قانون عام ١٩٩٩ عملت جيداً بشكل عام. ومع ذلك، حدد الاستعراض عدداً من المجالات التي يحتاج الإطار القانوني فيها إلى بعض التعديل. ونفذ قانون علاقات التوظيف لعام ٢٠٠٤ (قانون عام ٢٠٠٤)، الذي يتعلق أساساً بقوانين العمل الجماعي وحقوق النقابات، نتائج الاستعراض. وتضمن قانون عام ٢٠٠٤، في جملة أمور أخرى، الأحكام التالية (التي دخلت حيز التنفيذ بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥) والتي:

- قوّت حماية أعضاء النقابات عن طريق ضمان أن لأعضاء النقابات حقوقاً واضحة في الاستفادة من خدمات نقاباتهم وأنه لا يجوز لأرباب عملهم أن يقدموا لهم حوافر للتنازل عن حقوق النقابات؛
- أوضحت دور المرافق (الذي قد يكون مسؤولاً في النقابة أو أحد الزملاء من العاملين) أثناء الإجراءات التأديبية أو إجراءات التظلم؛
- عدّلت بعض جوانب الإجراءات القانونية المتعلقة باعتراف رب العمل بنقابة ما لأغراض التفاوض الجماعي. فعلى سبيل المثال، تصدى قانون عام ٢٠٠٤ لاحتقال تخويف العمال أثناء عمليات الاقتراع الخاصة بالاعتراف أو عدم الاعتراف. وقد حقق القانون ذلك بأن فرض على أرباب العمل والنقابات على حد سواء عدم الانخراط في أنشطة دعائية غير لائقة. وهذا يضمن أن النقابات وأرباب العمل لن يغروا العمال أو يكرهوهم أو يهددوهم لكي يصوتوا بطريقة معينة أو يستخدموا نفوذاً غير مناسب للتأثير في نتيجة التصويت. ويضمن القانون أيضاً أن تكون الاجتماعات الإعلامية بين النقابة والعاملين في وحدة التفاوض خلال فترة الاقتراع سرية؛
- وسّعت قدرة النقابة على طرد أو استبعاد أفراد على أساس أن أنشطتهم الحزبية السياسية تتعارض مع أهداف النقابة وقواعدها؛
- أوضحت ما هي أنواع المعلومات التي يتعين على النقابات أن تدرجها في إشعارات الدعاوى الصناعية؛
- مدّدت الحماية المتوافرة للموظفين الذين يشاركون في إجراء صناعي رسمي منظم بطريقة قانونية. وعلى وجه الخصوص، جعلت من المخالف للقانون أن يفصل رب العمل موظفاً على أساس أن الموظف شارك في إجراء كهذا دام ١٢ أسبوعاً أو أقل. وقبل ذلك، كان قانون عام ١٩٩٩ قد حدد هذه الفترة المسماة "الفترة المحمية" بثمانية أسابيع. وأوضح قانون عام ٢٠٠٤ أيضاً الظروف التي يكون فيها من المخالف للقانون أن يفصل رب العمل موظفاً لمشاركته في إجراء تجاوز الفترة المحمية، وذلك بتوضيح الخطوات الإجرائية التي يتعين على رب العمل اتخاذها لفض النزاع مع النقابة.

المادة ٩- الحق في الضمان الاجتماعي

الحماية بموجب صكوك دولية أخرى صدقت عليها المملكة المتحدة

- الاتفاقية رقم ١٠٢ لمنظمة العمل الدولية بشأن الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) (١٩٥٢)؛
- الميثاق الاجتماعي الأوروبي (١٩٦١)؛
- المدونة الأوروبية للضمان الاجتماعي (١٩٦٤).

التقدم المحرز منذ التقرير الدوري الرابع

المملكة المتحدة

٢١٩- انظر المرفق الثالث بشأن تقرير المملكة المتحدة عن الامتثال لأحكام الاتفاقية رقم ١٠٢ لمنظمة العمل الدولية، والذي يغطي الفترة من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦. وينبغي للجنة أن تلاحظ أن المملكة المتحدة لم تصادق على الجزء السادس والثامن والتاسع من الاتفاقية رقم ١٠٢ لمنظمة العمل الدولية التي تغطي على التوالي: استحقاقات إصابات العمل واستحقاقات الأمومة واستحقاقات العجز. وقد صادقت المملكة المتحدة أيضاً على المدونة الأوروبية للضمان الاجتماعي الصادرة عن المجلس الأوروبي والتي تُكرر بالفعل نفس المعايير الدنيا لأفرع الضمان الاجتماعي التسعة التي تتضمنها الاتفاقية رقم ١٠٢ لمنظمة العمل الدولية.

٢٢٠- ولدى المملكة المتحدة نظام شامل للضمان الاجتماعي يغطي جميع السكان. ويُطبق في بريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية نظامان منفصلان ولكن متناظران للضمان الاجتماعي. وتضمن الترتيبات المتبادلة بين النظامين أنهما يعملان بالفعل كنظام واحد. وقد تم تعديل القانون الذي يحكم الضمان الاجتماعي أثناء الفترة المرجعية بواسطة التدابير المشروحة والمذكورة في المرفق الثالث. ودخلت تشريعات مكافئة حيز التنفيذ في آيرلندا الشمالية. واحتُفظ بمستويات الاستحقاقات وتواريخ بدء استحقاقها كمثيلاتها في بريطانيا العظمى، وبالتالي فإن جميع المعدلات المذكورة تنطبق بالتساوي. وقد صُممت أنظمة الضمان الاجتماعي الرسمية (العامة) في المملكة المتحدة بحيث لا يحتاج الفرد لاستكمال ما يحصل عليه من استحقاقات عن طريق ترتيبات غير رسمية (خاصة). ويموّل نظام الضمان الاجتماعي في المملكة المتحدة محلياً بالكامل. ولا يُلجأ فيه إلى المساعدة الدولية.

٢٢١- وقد بلغ الإنفاق على الاستحقاقات في المملكة المتحدة للعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ١٣٤,٦ بليون جنيه إسترليني - أي ١٠,٣ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي. ويرد في الجدول أدناه مقدار الناتج المحلي الإجمالي ومجموع الإنفاق على الاستحقاقات والإنفاق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات العشر الأخيرة.

مجموع الإنفاق على الاستحقاقات في المملكة المتحدة (ببلايين الجنيهات الإسترلينية)
كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠
الإنفاق على الاستحقاقات في المملكة المتحدة	٩٥,٢	٩٦,٤	٩٨,٧	١٠٢,٣	١٠٤,٧
في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	%١٢,٣	%١١,٧	%١١,١	%١٠,٨	%١٠,٩
الناتج المحلي الإجمالي (ببلايين الجنيهات الإسترلينية)	٧٧٥	٨٢٤	٨٧١	٩٢٢	٩٦٥
السنة	٢٠٠٢/٠١	٢٠٠٣/٠٢	٢٠٠٤/٠٣	٢٠٠٥/٠٤	٢٠٠٦/٠٥
الإنفاق على الاستحقاقات في المملكة المتحدة	١١٠,٢	١١٥,١	١٢٠,٠	١٢٥,٥	١٣٠,٥
في المائة من الناتج المحلي الإجمالي	%١٠,٩	%١٠,٨	%١٠,٦	%١٠,٦	%١٠,٥
الناتج المحلي الإجمالي (ببلايين الجنيهات الإسترلينية)	١٠٠٧	١٠٦٤	١١٢٨	١١٨٧	١٢٤٠

ملاحظات:

- ١- يشمل آيرلندا الشمالية.
- ٢- يشمل الإنفاق على معاشات الحرب التقاعدية.
- ٣- يشمل الإنفاق على استحقاقات الطفل حتى عام ٢٠٠٣. وللحصول على تفاصيل الإنفاق من عام ٢٠٠٣ فصاعداً انظر المرفق الثالث، تقرير عن الاتفاقية رقم ١٠٢ لمنظمة العمل الدولية، الجزء سابعاً.
- ٤- المقارنة الواردة أعلاه هي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي. وقد جرت الاستعاضة في النظام المحاسبي للمملكة المتحدة عن الناتج المحلي الإجمالي بالدخل القومي الإجمالي. ويُحصل على الدخل القومي الإجمالي بإضافة "دخل الأملاك الصافي من الخارج" إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويتأى دخل الأملاك الصافي من الخارج من الاستثمارات فيما وراء البحار ومن امتلاك أنواع أخرى من الأصول المالية الأجنبية، أي على وجه التحديد التعويضات المدفوعة من/إلى بقية أنحاء العالم مضافاً إليها الدخل الناجم عن الأملاك والأنشطة التجارية ومطروحاً منها صافي الضرائب (أي التعويضات المعدلة تبعاً للدعم المتلقى من بقية أنحاء العالم). وليس للفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي أثر كبير.
- ٢٢٢- ويقلّ الإنفاق على الاستحقاقات الآن، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بمقدار ٢ في المائة عمّا كان عليه منذ عشر سنوات. والسبب الرئيسي لذلك هو أن المملكة المتحدة قللت من إنفاقها على استحقاقات من هم في سن العمل، مثل بدل البحث عن عمل للعاطلين. وبالمقارنة لما كان الوضع عليه منذ عشر سنوات، زاد عدد من يعملون الآن في المملكة المتحدة بنحو ٢,٥ مليون شخص.

إصلاح الرعاية الاجتماعية

٢٢٣- في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، نشرت الحكومة الورقة الخضراء لإصلاح الرعاية الاجتماعية صفقة جديدة للرعاية الاجتماعية: تمكين الناس من العمل^(١٠٥). وفيما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠٠٦، تشاورت الحكومة بشأن المقترحات الواردة في الورقة الخضراء. وقد أعرب أكثر من ٦٠٠ من الأفراد والمنظمات عن آرائهم. وفي حزيران/يونيه نشرت الحكومة ردّها على المشاورة.

٢٢٤- وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، قُدم مشروع قانون إصلاح الرعاية الاجتماعية^(١٠٦) بشأن التدابير التي تحتاج لتشريع أولي يوافق عليه البرلمان. وقد أكمل مشروع القانون كافة مراحل البرلمان. وفي ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦، حصل قانون إصلاح الرعاية الاجتماعية على الموافقة الملكية، مما منح قوة القانون لعدد من التدابير، منها:

- إصلاح استحقاقات العجز؛
 - إصلاح استحقاقات الإسكان؛
 - تدابير أخرى لتعديل نظام الاستحقاقات الراهن.
- ٢٢٥- وهناك عدد من التدابير الأخرى في الورقة الخضراء لا تحتاج تشريعاً أولاً، منها:

- التعميم الوطني لنهج "مسارات إلى العمل"؛
- استراتيجية للصحة والعمل والرفاه؛
- أرباب الأسر الذين لا رقيق لهم؛
- المسنون؛
- استراتيجيات المدن.

٢٢٦- وتشمل أهم جوانب إصلاح استحقاقات العجز:

- العمل مع العاملين وأرباب العمل من أجل نشر أفضل الممارسات في مجال الصحة والأمان في العمل وأفضل الممارسات في السياسات المتعلقة بالتعامل مع الغياب والاستبقاء والتوظيف؛
- العمل مع المهنيين الصحيين من أجل نشر أفضل الممارسات في الإصلاح المهني (إنهاء ثقافة "إشعارات الغياب")؛ وتوفير الدعم من خلال إسداء المشورة بشأن التوظيف؛ وتنفيذ أنظمة رائدة تشمل مستشارين في شؤون التوظيف للتعامل مع حالات الجراحة التي يجريها ممارسون عامون؛

(١٠٥) http://www.dwp.gov.uk/welfarereform/legislation_green_paper.asp

(١٠٦) http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200607/cmbills/001/en/index_001.htm

- تغيير القواعد بالنسبة للاستحقاقات الأخرى، مثل بدل البحث عن عمل، وزيادة الاتصال بأرباب الأسر الذين لا رفيق لهم من أجل التصدي لسيل الناس الذين يتحولون من الاستحقاقات الأخرى إلى استحقاقات العجز؛
- الأخذ بمفرد جديد إلى الاستحقاقات. فكثيراً ما يُنظر إلى عملية تقييم القدرة الشخصية الراهنة على أنها مجرد عقبة يتعين التغلب عليها للحصول على الاستحقاقات، وبالتالي فإن تركيزها ينصب على العجز بدلاً من أن ينصب على قدرة الشخص. وتقوم الحكومة حالياً بتحويل عملية التقييم الراهنة داخل المنفذ بحيث:
- توفر تقييماً مهنيًا مدى استحقاق فرد ما للدعم المالي على أساس قدرته الوظيفية؛
- وتحدد من لديهم القدرة على المشاركة في أنشطة متعلقة بالعمل وما يلزم من دعم وتدخلات لمساعدتهم على العودة إلى العمل؛
- وتحدد من يعانون من قصور في القدرات بسبب مرضهم أو عجزهم إلى درجة تجعل من غير المعقول مطالبتهم بالقيام بأي شكل من الأنشطة المتعلقة بالعمل في المستقبل المنظور.
- وتوفر "بدل التوظيف والدعم" الجديد. سيحل هذا البديل محل استحقاقات العجز القصير الأجل والطويل الأجل. وسوف يتلقى الزبائن الجدد البديل لمدة ١٣ أسبوعاً بمعدل مرحلة التقييم ريثما يجري تقييم حالتهم الطبية. وسوف يتلقى غالبية الزبائن، أي الذين ينبغي لهم أن يتمكنوا من العودة للعمل بعد تلقي المساعدة الصحيحة، مكوّن النشاط المتعلق بالعمل علاوة على المعدل الأساسي بعد الأسابيع الثلاثة عشر الأولى. ويجوز إلغاء هذا المكوّن إذا لم يمتثل الزبون للاشتراطات المفروضة دون سبب وجيه. أما من يعانون من الأحوال الصحية الأشد خطورة فسوف يتلقون مكوّن الدعم الذي يُدفع لهم بمعدل أعلى، وهم غير خاضعين لأي اشتراط بالانخراط في أنشطة متعلقة بالعمل. ومع ذلك، وبما أنه من المهم عدم إسقاط أي شخص من الحسبان تماماً، فإن في وسع من يتلقون مكوّن الدعم التطوع للدعم المناسب إذا سنحت الفرصة؛
- وتوفر الدعم للعمل. من أجل ضمان أن من يعمل يواصل العمل، أو لإتاحة فرصة الالتحاق بعمل، يؤخذ بمجموعة جديدة من التدابير تسمى "خيارات المسارات" وتشمل حافزا على العودة إلى العمل لضمان أن من يعمل يكون بالفعل أحسن حالاً.

إصلاح المعاشات التقاعدية

٢٢٧- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، شكلت الحكومة لجنة المعاشات التقاعدية المستقلة لاستعراض التحديات الطويلة الأجل التي تواجه نظام المعاشات التقاعدية ووضع التوصيات اللازمة لإصلاحه. ونشرت اللجنة النتائج التي توصلت إليها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وقدمت مقترحاتها بشأن التصدي للتحديات التي تواجهها فيما يتعلق بتوفير دخل تقاعدي يتسم بالإنصاف والكفاية لكل من يتقاعد. وباعتبار أن تقرير اللجنة يوفر أساساً متيناً لبناء توافق في الآراء، أتاحت "المناقشة الوطنية للمعاشات التقاعدية"^(١٠٧) الفرصة لكي يقول الجمهور كلمته

بشأن خيارات الإصلاح الناشئة. وبلغت هذه العملية ذروتها في "اليوم الوطني للمعاشات التقاعدية". واعتماداً على المناقشة الوطنية للمعاشات التقاعدية وتقرير اللجنة نشرت الحكومة مقترحاتها هي في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ في الورقة البيضاء الأمن في التقاعد: نحو نظام جديد للمعاشات التقاعدية^(١٠٨). وقد صُممت هذه المقترحات بحيث تستوفي خمسة اختبارات هي المسؤولية الشخصية والإنصاف والبساطة وكونها في المتناول والاستدامة.

٢٢٨- وفيما بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أجرت الحكومة مشاوراً بشأن مجموعة التدابير الإصلاحية الواردة في الورقة البيضاء. وقد اشترك ٣٥٠ فرداً ومنظمة تقريباً في المشاورة. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قدمت الحكومة مشروع قانون المعاشات التقاعدية^(١٠٩) إلى البرلمان. ويُشرع مشروع القانون لإصلاح المعاشات التقاعدية في الأجل الطويل، ويجعل المعاش التقاعدي الحكومي أكثر إنصافاً وأكثر سخاء مع توفيره لأساس متين للدخار الشخصي. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، نشرت الحكومة ورقة بيضاء ثانية، هي الحسابات الشخصية: طريقة جديدة للدخار^(١١٠). وتتضمن هذه الورقة البيضاء مقترحات بشأن نظام وطني جديد للحسابات الشخصية المنخفضة التكلفة.

المادة ١٠ - الحق في حماية الأسرة

الحماية بموجب صكوك دولية أخرى صدقت عليها المملكة المتحدة

- الميثاق الاجتماعي الأوروبي (١٩٦١)؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)؛
- الاتفاقية رقم ١٣٨ لمنظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى للسن (١٩٧٣)؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) وصيغتها المعدلة (١٩٩٥)؛
- اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩).

التقدم المحرز منذ التقرير الدوري الرابع

المملكة المتحدة

٢٢٩- ينبغي للجنة أن تلاحظ تقرير الحكومة الدوريين الأخيرين بشأن اتفاقية حقوق الطفل (مسودة)^(١١١)

(١٠٨) <http://www.dwp.gov.uk/pensionsreform/towards.asp>

(١٠٩) <http://www.dwp.gov.uk/pensionsreform/legislation.asp>

(١١٠) http://www.dwp.gov.uk/pensionsreform/new_way.asp

(١١١) http://www.everychildmatters.gov.uk/_files/3A0F3BF46A08D91EA1750CCC3079 BE4D.pdf

واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(١١٢) وتقرير الحكومة الدوري السادس بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(١١٣).

العنف المتري

٢٣٠- انظر الرد على الفقرة ٣٥ من الملاحظات الختامية للجنة في القسم ٧ من التقرير.

الترتيبات الخاصة بالعمل

٢٣١- يحق لكل امرأة عاملة الآن أن تحصل على إجازة أمومة مدتها ٥٢ أسبوعاً، بصرف النظر عن طول مدة خدمتها في الجهة التي تعمل بها. ولكي يحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة قانونية مدفوعة الأجر، يتعين أن تكون قد عملت بشكل متواصل لمدة ٢٦ أسبوعاً في نفس جهة العمل عندما يحلّ الأسبوع الخامس عشر السابق لموعدها المتوقع، وأن يكون متوسط أجرها الأسبوعي مساوياً للحد الأدنى للأجر على الأقل (٨٧ جنيهًا إسترلينياً في نيسان/أبريل ٢٠٠٧). ويدفع رب العمل ٩٠ في المائة من متوسط أجر المرأة الأسبوعي لمدة ستة أسابيع ثم مبلغاً ثابتاً (١١٢,٧٥ جنيه إسترليني اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٠٧) لمدة ١٢ أسبوعاً. وتحظى حقوق المرأة المتعلقة بمعاشها التقاعدي بالحماية أثناء وجودها في إجازة أمومة.

٢٣٢- وبموجب قانون حقوق التوظيف لعام ١٩٩٦، بصيغته المعدلة بقانون التوظيف لعام ٢٠٠٢، يحق للمبتئين العاملين الحصول على إجازة تين لمدة عام. وتنص القواعد التنظيمية لقانون الضمان الاجتماعي والاشتراكات لعام ١٩٨٩ على تلقي المتبين أجر تين قانونياً لمدة تصل إلى ٣٩ أسبوعاً.

٢٣٣- ويحصل ثلاثة أرباع الأمهات الآن على حقهن بالكامل في أجر الأمومة، ويمثل ذلك زيادة مقارنة بنسبة الثلثين فقط التي كانت تفعل ذلك في عام ٢٠٠٢. وتحصل الأمهات أيضاً على المزيد من الفترات التي ينقطعن فيها عن العمل. ويبلغ متوسط إجازة الأمومة الآن ستة شهور، وتلك زيادة مقارنة بما كان عليه هذا المتوسط في عام ٢٠٠٢ وهو أربعة شهور. ويأخذ الآباء الآن المزيد من الإجازات حوالي موعد ولادة طفلهم، حيث تنقطع الغالبية الساحقة من الآباء عن العمل حوالي الولادة (٩٣ في المائة) بينما ينتفع أربعة أخصاسهم (٧٩ في المائة) بحقهم الجديد في إجازة الأبوة. وقد ارتفعت نسبة الآباء الذين يأخذون إجازة تزيد على أسبوعين من ٢٢ في المائة إلى ٣٦ في المائة في ثلاث سنوات فقط. وانخفضت نسبة الأمهات اللاتي يغيّرن جهة عملهن عقب رجوعهن من إجازة أمومة بمقدار النصف، من ٤١ في المائة إلى ٢٠ في المائة. وحدثت زيادة أيضاً في توافر استحقاقات العمل المرنة والإقبال عليها. فهناك ٤,٥ مليون من العاملين (٢,٢ مليون رجل و٢,٣ مليون امرأة) يعملون في ظل شكل ما من ترتيبات العمل المرنة؛ ويعادل ذلك ٢٤ في المائة من العاملين. وإذا أخذنا العمل بدوام جزئي في الحسبان فإن هذا

(١١٢) http://www.womenandequalityunit.gov.uk/eu_int/CEDAW5.doc

(١١٣) *Sixth Periodic Report from the United Kingdom, the British Overseas Territories, the Crown Dependencies on the ICCPR* (1 November 2006) الصفحات ١٦٠-١٦٩، والمتاح على الخط في

<http://www.dca.gov.uk/peoples-rights/human-rights/int-human-rights.htm>

الرقم يرتفع إلى ٧,٩ مليون من العاملين. وهناك ٦,٣ مليون من الآباء والأمهات الذين يحق لهم حالياً طلب ممارسة العمل المرن. ويعني تعميم هذا الحق ليشمل القائمين على رعاية البالغين (اعتباراً من ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧) إضافة ٦٥,٢ من العاملين إلى من يتمتعون بهذا الحق. وقد وجد حق الآباء والأمهات في طلب العمل بمرونة نجاحاً بين أرباب العمل والعاملين على حد سواء، حيث حظيت أربعة من كل خمسة طلبات بالموافقة من جانب أرباب العمل. ومنذ بدء الأخذ بالعمل المرن، طلب رُبع الآباء والأمهات تقريباً (٢٢ في المائة) ممارسته. ويعمل ٣ ملايين من القائمين على الرعاية إما بدوام كامل أو جزئي. وذلك يمثل ما يزيد على ١٢ في المائة من إجمالي حجم العمالة في المملكة المتحدة - حوالي عامل واحد من بين كل ٨ من العاملين. ويعمل ٥,٤ مليون من العاملين (٢,٢ مليون رجل و٢,٣ مليون امرأة) في ظل شكل ما من ترتيبات العمل المرن (استقصاء القوى العاملة، خريف ٢٠٠٤). ويقول ٧ من بين كل ٨ أرباب عمل أنهم على استعداد للنظر في طلبات العمل بمرونة المقدمة من جميع العاملين (المعهد المهني للعاملين والتنمية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣).

٢٣٤- وتظن نسبة قدرها ٧٧ في المائة من الأمهات الحديثات أن بالإمكان الوثوق في قدرة الآباء على رعاية الأطفال. ويأخذ الآباء المزيد من الإجازات عندما تضع شريكتهم مولودها. وقد ارتفعت نسبة من يحصلون على إجازة أبوة لأكثر من أسبوعين من ٢٢ في المائة في ٢٠٠٢ إلى ٣٦ في المائة في ٢٠٠٥. ويغيّر المزيد من الآباء من نمط عملهم عندما تضع شريكتهم مولودها. وقد ارتفعت نسبة ممارسة العمل المرن بين الآباء الذين رُزقوا تواءً بمولود إلى ثلاثة أمثالها، من ١١ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٣١ في المائة في ٢٠٠٥. وتضاعف العمل في المنزل من ١٤ في المائة إلى ٢٩ في المائة. وفي عام ٢٠٠٢، أفاد ٢٢ في المائة من الآباء بأن أرباب عملهم عرضوا عليهم إمكانية العمل المرن، وأفاد ٢٢ في المائة بأنهم مارسوا العمل المرن، بينما أتاحت لنسبة قدرها ٢٠ في المائة منهم إمكانية العمل في المنزل من آن لآخر. وبحلول عام ٢٠٠٥، تضاعفت هذه النسب إلى ٤٧ و ٥٤ و ٣٩ في المائة على التوالي. وقد ازداد أيضاً احتمال أن يستمر أرباب العمل في دفع راتب الآباء بالكامل في حالات الطوارئ. ففي عام ٢٠٠٢ أفاد نصف الآباء بأنهم استفادوا من ذلك، وبحلول عام ٢٠٠٥ كانت هذه النسبة قد ارتفعت إلى ٨٠ في المائة. وأرباب العمل ليسوا ملزمين قانوناً بدفع راتب الموظفين الذين يأخذون إجازة طوارئ، وهذه النتائج توحي بأن أرباب العمل أصبحوا أكثر قبولاً لضرورة تنفيذ تدابير لتحقيق التوازن بين العمل ومقتضيات الحياة. ووافقت نسبة قدرها ٦٧ في المائة من النساء و ٦٠ في المائة من الرجال، أو وافقت بشدة، على أنه ينبغي أن يتاح للأمهات خيار تقاسم بعض من إجازات الأمومة المدفوعة الأجر التي يحصلن عليها.

قانون العمل والأسر لعام ٢٠٠٦

٢٣٥- عقب إجراء مشاورات شاملة بشأن المقترحات الواردة في استراتيجية السنوات العشر لرعاية الطفولة، صدر قانون العمل والأسر لعام ٢٠٠٦ متضمناً الأحكام الرئيسية التالية:

- تمديد أجر الأمومة والتبني من ستة شهور إلى تسعة شهور اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٠٧، توطئة لبلوغ هدف الحصول على هذا الأجر لمدة عام كامل بحلول نهاية الفترة البرلمانية؛
- توسيع نطاق القانون القائم من أجل السماح للقائمين على رعاية البالغين بأن يطلبوا ممارسة العمل المرن اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٠٧؛

- منح الآباء حق أخذ إجازة أبوة إضافية لمدة ٢٦ أسبوعاً لكي يتمكنوا من الاضطلاع بدور أكبر في تربية أطفالهم و يتيحوا للأمهات فرصة العودة إلى العمل في وقت أبكر إذا رغبين في ذلك. والهدف هو تنفيذ ذلك بحلول نهاية الفترة البرلمانية الجارية جنباً إلى جنب مع تمديد أجر الأمومة والتبني إلى عام؛
- إدخال تدابير جديدة لمساعدة أرباب العمل على إدارة منح الإجازات والأجور والتخطيط مقدماً بمزيد من الثقة اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٠٧؛
- مساعدة أرباب العمل والعاملين على الاستفادة من سبل الاتصال المحسنة أثناء إجازة الأمومة.

أرباب الأسر ممن لا رفيق لهم والعمل

- ٢٣٦- تُجرى مع جميع أرباب الأسر ممن لا رفيق لهم الذين يتلقون "دعم الدخل" مقابلة شخصية واحدة سنوياً على الأقل منسبة على العمل. وبالنسبة لمتلقي دعم الدخل الجدد من أرباب الأسر ممن لا رفيق لهم، تُجرى هذه المقابلات بعد ستة شهور ثم بعد اثني عشر شهراً قبل أن تصبح سنوية الدورة (أي مرة واحدة كل سنة):
- منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، يتعين على من تلقوا دعم الدخل لمدة عام على الأقل من أرباب الأسر ممن لا رفيق لهم والذين بلغ أصغر أطفالهم السن القانونية أن يحضروا مقابلة شخصية منسبة على العمل كل ربع سنة؛
- واعتباراً من نيسان/أبريل من هذا العام، بدأ الأخذ بالمقابلات الشخصية المنسبة على العمل في المناطق التي ينفذ فيها المشروع الرائد New Deal Plus لأرباب الأسر ممن لا رفيق لهم؛
- وأيضاً اعتباراً من نيسان/أبريل من هذا العام، يتعين على من تلقوا دعم الدخل لمدة عام على الأقل من أرباب الأسر ممن لا رفيق لهم والذين يتراوح عمر أصغر أطفالهم بين ١١ و ١٣ سنة أن يحضروا مقابلة شخصية منسبة على العمل كل ستة شهور بدلاً من كل سنة؛
- واعتباراً من نيسان/أبريل من العام المقبل، يتعين على من تلقوا دعم الدخل لمدة عام على الأقل من أرباب الأسر ممن لا رفيق لهم والذين يبلغ عمر أصغر أطفالهم أربع سنوات أو أقل أن يحضروا أيضاً مقابلة شخصية منسبة على العمل كل ستة شهور بدلاً من كل سنة؛
- واعتباراً من العام الحالي، يتعين على من تلقوا دعم الدخل من أرباب الأسر ممن لا رفيق لهم والذين يتراوح عمر أصغر أطفالهم بين ٥ سنوات و ١٣ سنة أن يتحولوا إلى هذه الدورة النصف سنوية. وفي العام المقبل، سيتحول أرباب الأسر ممن لا رفيق لهم والذين يبلغ عمر أصغر أطفالهم أربع سنوات أو أقل أيضاً إلى هذه الدورة نصف السنوية المعززة. وتهدف المقابلات الشخصية المنسبة على العمل إلى مساعدة من يتلقون دعم الدخل على أن يظلوا على اتصال بعالم العمل.

٢٣٧- وقد وضعت الحكومة مجموعة من التدابير التي تهدف إلى توفير المزيد من الرعاية للأطفال والمساعدة في تحمّل تكاليف هذه الرعاية:

- أعلن "استعراض الإنفاق لعام ٢٠٠٤" إنشاء شبكة من ٢ ٥٠٠ مركز لرعاية الأطفال بحلول عام ٢٠٠٨، تزداد إلى ٣ ٥٠٠ مركز بحلول عام ٢٠١٠؛
- يساعد عنصر رعاية الطفل في إعفاءات ضريبة العمل أرباب الأسر الذين يعملون على دفع تكاليف رعاية الطفل. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، زادت الحصة التي تدفعها الحكومة من تكاليف رعاية الأطفال لأرباب الأسر المنخفضي الدخل من ٧٠ إلى ٨٠ في المائة؛
- يحق لأرباب الأسر ممن لا رفيق لهم ويعملون في وظيفة لمدة لا تقل عن ١٦ ساعة أسبوعياً المطالبة باسترداد تكلفة رعاية الأطفال المسجلة أثناء عملهم، وذلك بحد أقصى قدره ٨٧ جنيهاً إسترلينياً أسبوعياً لطفل واحد ١٥٠ جنيهاً إسترلينياً أسبوعياً لطفلين أو أكثر لمدة تصل إلى عام.
- ٢٣٨- وبرنامج الدعم الرئيسي لطالبي دعم الدخل من أرباب الأسر ممن لا رفيق لهم هو برنامج "الصفقة الجديدة لأرباب الأسر ممن لا رفيق لهم". ويهدف هذا البرنامج الطوعي الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٨٨ إلى دعم أرباب الأسر ممن لا رفيق لهم الذين يسعون للعودة إلى العمل. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ساعد البرنامج أكثر من ٤٨٢ ٠٠٠ من أرباب الأسر ممن لا رفيق لهم على العثور على عمل. وهو يوفر مجموعة دعم متكاملة بما في ذلك:
 - مستشارون شخصيون لتوفير المشورة والدعم، بما في ذلك بشأن المزايا المستحقة أثناء العمل مثل الإعفاءات الضريبية الخاصة بالعمل والإعفاءات الضريبية الخاصة برعاية الأطفال. ويجوز لأرباب الأسر ممن لا رفيق لهم أن يستمروا في تلقي الدعم متى التحقوا بعمل، ولو أن أغلبهم لا يحتاج ذلك لأكثر من ٦ أسابيع؛
 - المساعدة في تكلفة رعاية الطفل لمدة أسبوع، وذلك خلال الأسبوع السابق لبدء العمل (بدأ الأخذ بذلك في نيسان/أبريل ٢٠٠٥)، شريطة أن يكون لديهم عرض أكيد بوظيفة لمدة ثماني ساعات أسبوعياً على الأقل وأن يكون لديهم طفل (أطفال) يحتاج (يحتاجون) للرعاية خلال ساعات العمل؛
 - التوجيه؛
 - إسداء المشورة بشأن الديون، عند الحاجة.

٢٣٩- ويحق لأرباب الأسر ممن لا رفيق لهم الذين يعودون للعمل أيضاً الاستفادة، بطبيعة الحال، من التدابير المصممة لمساعدة كل من يتحول من البطالة إلى العمل، بما في ذلك ٤ أسابيع من استحقاقات الإسكان ومنحة عمل محسّنة - وهي ٢٥٠ جنيهاً إسترلينياً لأرباب الأسر ممن لا رفيق لهم والأزواج الذين لديهم أطفال. وبالنسبة لهذه السنة الضريبية (٢٠٠٦/٢٠٠٧)، تم رفع الدخل المتقاضى عنه لأغراض الإعفاءات الضريبية إلى ٢٥ ٠٠٠ جنيه إسترليني بعد أن كان ٢ ٥٠٠ جنيه إسترليني. وهذا يعني أن أي رب أسرة دون رفيق يلتحق بوظيفة يحصل فيها على أجر متوسط سيحتفظ بإعفائه الضريبي لباقي العام.

٢٤٠- ويجوز لأرباب الأسر ممن لا رفيق لهم الذين يلتحقون بعمل بدوام جزئي أن يحتفظوا بأول ٢٠ جنيهًا إسترلينيًا من دخلهم الأسبوعي دون أن يؤثر ذلك على ما يتلقونه من "دعم الدخل" أو "بدل البحث عن عمل".

مقدمو الرعاية

٢٤١- ينص مشروع قانون المعاشات التقاعدية على الاعتراف بالمساواة بين الاشتراكات من الرعاية والاشتراكات من العمل، مما يسمح لمليون شخص إضافي - أكثر من ٩٠ في المائة منهم من النساء - باستحقاق. ويساعد "بدل مقدمي الرعاية" على المحافظة على دخل أكثر من ٤٥٦.٠٠٠ من مقدمي الرعاية، ٧٥ في المائة تقريباً منهم من النساء، ممن يتنازلون عن فرصة العمل بدوام كامل من أجل توفير رعاية منتظمة وأساسية لشخص يعاني من العجز الشديد. وقد أخذ بمنحة مقدمي الرعاية لأول مرة في عام ١٩٩٩ من أجل دعم المجالس في توفير فترات للانقطاع عن العمل وخدمات لمقدمي الرعاية في انكلترا. وقد تمت زيادة المنحة سنوياً حيث وفرت مبلغاً إضافياً قدره ٦٣٥ مليون جنيه إسترليني منذ عام ١٩٩٩. وتبلغ المنحة ١٨٥ مليون جنيه إسترليني هذا العام (٢٠٠٧/٢٠٠٦) والعام المقبل (٢٠٠٨/٢٠٠٧). وهذا يعني أنه بحلول عام ٢٠٠٨، ستكون الحكومة قد استثمرت أكثر من بليون جنيه إسترليني في دعم مقدمي الرعاية. واعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٠٧، سيعمم حق طلب اتباع نمط عمل مرن بحيث يسري على من يعملون ويرعون آخرين. وفي عام ٢٠٠٣، ترتب على إدخال تعديلات على القواعد التنظيمية للدفع المباشر والأخذ بأنظمة إيصالات الانقطاع عن العمل لفترة قصيرة أن اكتسب مقدمو الرعاية قدراً أكبر بكثير من المرونة بشأن كيفية حصولهم على فترات انقطاع قصيرة عن العمل. ومن شأن ذلك أن يزيد من الخيارات المتاحة لمقدمي الرعاية ومن أخذهم بزمام الأمور في حياتهم.

٢٤٢- وطبقاً لتعداد عام ٢٠٠١، يقدم ٥,٩ مليون شخص تقريباً في المملكة المتحدة رعاية دون أجر، ٥٨ في المائة منهم من النساء. ويزيد عدد النساء اللاتي يقدمن الرعاية دون أجر أو الرعاية غير الرسمية على عدد الرجال الذين يفعلون ذلك في جميع الفئات العمرية، باستثناء فئة الطاعنين في السن. وفي عام ٢٠٠١، قالت نسبة ١٢ في المائة من جميع النساء إنهن يقدمن الرعاية، مقارنة بنسبة ٩ في المائة من الرجال. وهناك اختلافات واضحة بين مقدمي الرعاية وغيرهم من حيث النشاط الاقتصادي. فمقدمو الرعاية أقل احتمالاً بكثير للعمل بدوام كامل (٣٩ في المائة مقابل ٤٨ في المائة لغير مقدمي الرعاية) وأكثر احتمالاً للعمل بدوام جزئي (١٨ في المائة مقابل ١٣ في المائة لغير مقدمي الرعاية). واليوم، يستحق ١,٩ مليون من مقدمي الرعاية (٩٥ في المائة منهم تقريباً من النساء) المعاش التقاعدي الثاني الحكومي. وفيما بين آب/أغسطس ٢٠٠٣ وآب/أغسطس ٢٠٠٦ زاد عدد النساء المتلقيات لبدل مقدمي الرعاية بنسبة ١٤ في المائة تقريباً. وفي حالة النساء اللاتي بلغن سن التقاعد بلغت الزيادة ٢٨ في المائة تقريباً. وعلى مدى الفترة نفسها، زاد عدد النساء المتلقيات لمنحة مقدمي الرعاية في "دعم الدخل"، أو للمبلغ الإضافي المكافئ المخصص لمقدمي الرعاية في "اتئمان التقاعد"، بنسبة ٤٩ في المائة.

٢٤٣- ونتيجة لخفض عدد سنوات التأهيل في المقام الأول، ولكن أيضاً بسبب الاستعاضة عن "حماية المسؤوليات المنزلية" بائتمانات جديدة، سيتحسن المعاش التقاعدي الحكومي الأساسي لمقدمي الرعاية بعد إقرار مشروع قرار المعاشات التقاعدية. ويعني ائتمان مقدمي الرعاية الجديد أن: ١٢٠.٠٠٠ شخص تقريباً سيتمكنهم الحصول على ائتمان مقدمي الرعاية فيما يتعلق بالمعاش التقاعدي الحكومي الأساسي في ٢٠١٠، بما في ذلك ٨٥.٠٠٠ امرأة تقريباً - من أصل ١٦٠.٠٠٠ شخص تقريباً تشير التقديرات إلى أنهم يقدمون الرعاية لمدة ٢٠ ساعة أسبوعياً على

الأقل ولكنهم لا يستحقون المعاش التقاعدي الحكومي الأساسي؛ و ١٨٠.٠٠٠ شخص آخرين سيستحقون المعاش التقاعدي الحكومي الثاني في ٢٠١٠، بما في ذلك ١١٠.٠٠٠ امرأة تقريباً - من أصل ٢٤٠.٠٠٠ شخص تقريباً تشير التقديرات إلى أنهم يقدمون الرعاية لمدة ٢٠ ساعة أسبوعياً على الأقل ولكنهم لا يستحقون المعاش التقاعدي الحكومي الثاني.

٢٤٤- وقد ساندت الحكومة أيضاً مشروع قرارين لأعضاء خاصين، تم تكريسهما الآن في تشريعات، يمنحان مقدمي الرعاية حقوقاً جديدة، بما في ذلك حق تقييم احتياجاتهم الذاتية:

- قانون مقدمي الرعاية والأطفال المعوقين لعام ٢٠٠٠ - الذي يقوّي حقوق مقدمي الرعاية ويشمل حقاً جديداً في تقييم احتياجات مقدم الرعاية؛

- قانون مقدمي الرعاية (المساواة في الفرص) لعام ٢٠٠٤ الذي دخل حيز النفاذ في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. يفرض على السلطات المحلية أن تُعلم مقدمي الرعاية بحقوقهم في تقييم احتياجاتهم؛ ويتعين عليها أن تأخذ في الحسبان رغبات مقدمي الرعاية لدى إجراء التقييم؛ كما ييسر القانون التعاون بين السلطات بشأن توفير الخدمات لمقدمي الرعاية.

رعاية الأطفال

٢٤٥- أتاحت الحكومة التعليم مجاناً وبدوام جزئي ومبكراً لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٤ سنوات (تستفيد الغالبية الساحقة منه)، كما وسّعت من الرعاية المقدمة للأطفال من خلال أنواع متعددة من مقدمي هذه الرعاية - كيبوت الحضانة النهارية ومراقبي الأطفال والمؤسسات السابقة للمدرسة ونوادي ما قبل اليوم الدراسي وبعده وأنظمة اللعب أثناء الإجازات، وذلك من أجل تلبية احتياجات الآباء والأمهات المتنوعة وتوفير خيارات حقيقية. ولجعل ذلك في المتناول بدرجة أكبر، توفر الحكومة مساعدة أكثر من أي وقت مضى (حوالي مليوني جنيه إسترليني يومياً) للأسر العاملة فيما يتعلق بتحمل تكاليف رعاية الأطفال من خلال الإعفاءات الضريبية؛ وأيضاً يجعل أحد عناصر رعاية الأطفال المدعومة من أرباب العمل معفاة من الضرائب ومن اشتراكات التأمين الوطني، وضمان سنتين من التعليم المبكر المجاني الرفيع النوعية لجميع الأسر قبل أن يبلغ أطفالها سن بداية المدرسة. وعلاوة على ذلك، تقوم الحكومة الآن كتجربة رائدة، وحتى عام ٢٠٠٨، بتقديم الرعاية في السنوات المبكرة إلى ١٢.٠٠٠ من الأطفال المحرومين الذين بلغوا سنتين من العمر عبر ٣٢ سلطة محلية. والمجموعات المستهدفة الرئيسية هي الأطفال الذين لا يستفيدون من الرعاية والذين سيستفيدون أكثر من غيرهم من هذه الرعاية المبكرة، وخاصة الأطفال الذين يتبين أنهم أقل احتمالاً للاستفادة من المزايا المجانية عند بلوغهم الثالثة من العمر.

٢٤٦- وتزيد تكاليف رعاية الأطفال في لندن عنها في المناطق الأخرى، وذلك عائق خاص أمام النساء الراغبات في دخول سوق العمل. وهذا هو السبب الذي من أجله أنشأت الحكومة، بالتعاون مع سلطة لندن الكبرى ووكالة تطوير لندن، برنامجاً رائداً لجعل رعاية الأطفال في المتناول في لندن بتكلفة قدرها ٣٣ مليون جنيه إسترليني جرى تنفيذه من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ حتى آذار/مارس ٢٠٠٨. وسوف يوفر هذا المشروع ١٠.٠٠٠ مكان جديد لرعاية الأطفال، كما أنه أكبر برنامج مبادرة محددة المنطقة من نوعه في انكلترا. وتشارك جميع سلطات لندن المحلية الثلاثة والثلاثين الآن في المبادرة.

٢٤٧- وأرست الحكومة أيضاً قاعدة متينة من الدعم والخدمات لصغار الأطفال والوالدين. بيد أنهما بعد أن أخذت ما تحقق حتى الآن في الحسبان، حددت الخطوط العريضة لخطة طموحة طويلة الأجل في استراتيجية السنوات العشر لرعاية الطفولة التي نشرتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وبالنسبة للأطفال الأصغر سناً وأسرهم، تحتل "مراكز البداية الوثيقة للأطفال" مكان الصدارة من الاستراتيجية. وسوف يبلغ عدد هذه المراكز ٢٥٠٠ مركز بحلول عام ٢٠٠٨، وسيتاح لجميع الأطفال الصغار وأسرهم في أكثر المناطق حرماناً الاستفادة منها، كما ستتاح شبكة من ٣٥٠٠ مركز بحلول عام ٢٠١٠ - بحيث سيتسنى لكل أسرة الاستفادة من خدمات متكاملة رفيعة النوعية في مجتمعها المحلي وتعمّ فوائد "البداية الوثيقة" على المستوى الوطني. وتواصل الحكومة أيضاً تعميم الحق في التعليم المبكر بحيث يتلقى الأطفال الذين يتراوح عمرهم بين ٣ و ٤ سنوات تدريجياً ١٥ ساعة أسبوعياً من التعليم الخائفي اعتباراً من ٢٠٠٧. والهدف الأبعد أجلاً هو التمديد إلى ٢٠ ساعة أسبوعياً. وسوف تتاح للأسر التي يوجد بها أطفال يتراوح عمرهم بين ٣ سنوات و ١٤ سنة خدمات معقولة التكلفة ومرنة ورفيعة النوعية لرعاية الأطفال تلي احتياجاتهم من الثامنة صباحاً حتى السادسة مساءً وعلى مدار العام. وتبني الحكومة هذا العرض حول المدارس كجزء من برنامج الخدمات الموسّعة. والهدف هو أن تصبح جميع المدارس مدارس موسّعة توفر مجموعة أساسية من الأنشطة المعروضة (بما في ذلك رعاية الأطفال) بحلول عام ٢٠١٠، على أن يتمكن نصف المدارس الابتدائية وثلث المدارس الثانوية على الأقل من ذلك بحلول عام ٢٠٠٨.

٢٤٨- ويُسبغ قانون رعاية الأطفال لعام ٢٠٠٦ قوة القانون على التزامات رئيسية في الاستراتيجية، وهو أول تشريع مكرس لسنوات العمر المبكرة ورعاية الأطفال. ويتضمن القانون:

- فرض واجب جديد على السلطات المحلية بتحسين النتائج التي يحققها الأطفال الذين يقل عمرهم عن ٥ سنوات، وسد الفجوة القائمة بين المجموعات ذات النتائج الأسوأ وبقية المجموعات، عن طريق ضمان إدماج خدمات السنوات المبكرة وجعلها في المتناول؛
- فرض واجب جديد على السلطات المحلية بتوفير ما يكفي من الرعاية للأطفال من أجل ضمان تلبية احتياجات مجتمعاتها المحلية، لا سيما منخفضي الدخل ومن يرعون أطفالاً معوقين؛
- فرض واجب موسّع على السلطات المحلية بضمان أن بإمكان جميع الناس الوصول إلى كافة المعلومات التي قد يحتاجونها كآباء وأمهات؛
- إجراءات تنظيمية مصلحة ومبسّطة بشأن سنوات العمر المبكرة ورعاية الأطفال للحد من البيروقراطية والارتقاء بالنوعية، بما في ذلك إطار وحيد جديد للتعلّم والنموّ للأطفال الذين يقل عمرهم عن ٥ سنوات - "مرحلة أساس السنوات المبكرة" - من أجل ضمان ارتفاع المعايير باستمرار وتشجيع الانجاز.

٢٤٩- وقد تجاوز عدد الأماكن المسجلة الآن التي تم جردها ١,٢٩ مليون، وهو ما يزيد على ضعف عددها في عام ١٩٩٧. وفي الوقت الراهن يقدم ١٠٩٤ مركزاً من "مراكز البداية الوثيقة للأطفال" خدمات لما يزيد على ٨٧٥ ٠٠٠ من صغار الأطفال وأسرهم. وتوفر أكثر من ٤ ٠٠٠ مدرسة الآن - أي حوالي مدرسة من كل ست مدارس - الخدمات الموسّعة الأساسية التي تشمل رعاية الأطفال من الثامنة صباحاً حتى السادسة مساءً خلال أيام

الأسبوع. ويُكفل الآن لكل طفل في الثالثة والرابعة من العمر الحصول على فرصة للتعليم المجاني لبعض الوقت (١٢,٥ ساعة كل أسبوع) لمدة تصل إلى سنتين قبل بلوغ سن التعليم الإلزامي (الفصل الدراسي الذي يبدأ بعد عيد ميلادهم الخامس). وقد استثمرت الحكومة أكثر من ٢١ بليون جنيه إسترليني في خدمات سنوات العمر المبكرة ورعاية الأطفال منذ عام ١٩٩٧.

ويلز

٢٥٠- أصدرت حكومة جمعية ويلز مؤخراً التوجيه المعنون "حماية الأطفال: العمل سوياً في ظل قانون الأطفال لعام ٢٠٠٤" إلى جميع الوكالات المعنية في ويلز. ويحدد هذا التوجيه كيف ينبغي لجميع الوكالات والمهنيين العمل سوياً لضمان وقاية رفاه الأطفال وتعزيزه وحمايتهم من الأذى. وهو موجه إلى جميع الشركاء بحكم القانون في مجالس وقاية الأطفال المحلية وغيرهم ممن يتصلون بحكم عملهم بالأطفال وأسرهم. وهو مهم لمن يعملون في القطاعات المعنية بالأطفال بحكم القانون والتطوعية والمستقلة. ويتصدى التوجيه لوقاية الأطفال الذين يعانون من الضعف بشكل خاص، ويشمل ذلك حمايتهم من أشكال متنوعة من الاستغلال في عدد من الملبسات بما في ذلك:

- الأطفال الذين يعيشون بعيداً عن أسرهم؛
- العرق والعنصرية؛
- الأطفال الذين يعانون من التنمر؛
- الأطفال في غير رعاية والديهم؛
- الأطفال في رعاية خاصة غير رعاية والديهم؛
- التحقيق في إساءة المعاملة المنظمة أو المتكررة؛
- الأطفال في المستشفيات؛
- الأطفال المحجوزون؛
- إساءة معاملة الأطفال المعوقين؛
- إساءة المعاملة من قبل الأطفال والشباب؛
- إساءة المعاملة المترلية؛
- استغلال الأطفال جنسياً؛
- أطفال أبوين مدمنين للمخدرات أو الخمر؛
- الأطفال والأسر التي تنقطع أخبارها؛
- الأطفال الذين يهربون من الأماكن التي يتلقون فيها الرعاية أو تنقطع أخبارهم؛
- الأطفال الذين يتغيبون عن التعليم؛

- الأطفال المهاجرون؛
 - الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر؛
 - الأطفال الراغبون في اللجوء دون أن يكونوا في صحة أحد؛
 - تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.
- ٢٥١- وتولي حكومة جمعية ويلز أولوية لمعالجة إساءة المعاملة المتزلية. ولهذا الغرض، تضافرت الوكالات والمنظمات الويلزية معاً لتجميع خبراتها ووضع استراتيجية "الممارسات الجيدة بشأن إساءة المعاملة المتزلية - وقاية الأطفال والشباب في ويلز". وتهدف الاستراتيجية إلى حماية الأطفال والشباب في ويلز من الأثر المدمر المحتمل لإساءة المعاملة المتزلية. وتهدف الاستراتيجية أيضاً إلى التقليل بقدر مهم من وقوع إساءة المعاملة المتزلية في المستقبل عن طريق العمل الوقائي. وأهداف الاستراتيجية الأخرى هي:
- زيادة الوعي بإساءة المعاملة المتزلية بين العاملين في المدارس وغيرهم ممن يعملون مع الأطفال والشباب؛
 - تأكيد الحاجة إلى التعرف على الأطفال والشباب الذين يعانون من إساءة المعاملة المتزلية وإحالتهم من خلال الإجراءات المكرسة لحماية الأطفال؛
 - تحديد الخطوات المعينة التي يمكن اتخاذها لمساعدة الأطفال والشباب الذين يعانون من إساءة المعاملة المتزلية؛ والخطوات التي يمكن اتخاذها لمنع إساءة المعاملة المتزلية، وأيضاً تلك اللازمة لملاحظة الممارسات الجيدة؛
 - توفير مراجع لمزيد من الموارد المفيدة وخطوط المساعدة الهاتفية.

المادة ١١ - الحق في مستوى معيشي كاف

التقدم المحرز منذ التقرير الدوري الرابع

المملكة المتحدة

الماء

٢٥٢- ترى المملكة المتحدة أن أثر عبارة "بما في ذلك" في الفقرة (١) من المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو أن الغذاء الكافي والكساء الكافي والمأوى الكافي ليست هي العناصر الوحيدة في الحق في مستوى معيشي كاف، وأنه نظراً لأن الماء ضروري للبقاء على قيد الحياة فإن الحق في الماء هو عنصر إضافي في هذا الحق. وترى المملكة المتحدة أن الحق في الماء ليس حقاً منفرداً بذاته أو حقاً من حقوق القانون الدولي الشائع. وهو أيضاً ليس عنصراً من عناصر الحق في الصحة أو الحق في الحياة أو غير ذلك من الحقوق الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهذا الحق لا يشمل الماء المستخدم في الصناعة أو الترفيه أو النقل. ويعني الحق في الماء أنه ينبغي

إبلاء الأولوية في توزيع الماء للشرب والطهي واحتياجات التصحيح الشخصي، وأنه ينبغي أن يكون الماء في المتناول (أي في المتناول مادياً واقتصادياً) للجميع دون تمييز. وينبغي للدولة أن تولي أيضاً انتباهاً خاصاً للأفراد والمجموعات التي واجهت تقليدياً صعوبات في ممارسة هذا الحق.

الماء - إنكلترا وويلز

٢٥٣- في إنكلترا وويلز، يقع على الجهات المعنية بتوفير الماء بحكم القانون واجباً قديماً العهد بالمحافظة على سلامة إمدادات الماء. والقانون الراهن هو قانون صناعة الماء الموحد لعام ١٩٩١ الذي يحافظ على هذا الواجب ويمنح الوزير المختص والجمعية الوطنية لويلز سلطة إصدار القواعد التنظيمية لضمان سلامة إمدادات الماء. وتعرف "السلامة" بالرجوع إلى معايير توجيه الجماعة الأوروبية 98/83/EC بشأن نوعية الماء المخصص للاستهلاك الآدمي ("توجيه ماء الشرب") وإلى عدد من المعايير الوطنية المحددة في القواعد التنظيمية. وتنطبق القواعد التنظيمية لإمدادات الماء (نوعية الماء) لعام ٢٠٠٠ عموماً على إمدادات الماء العامة في إنكلترا. وتنطبق القواعد التنظيمية لإمدادات الماء (نوعية الماء) لعام ٢٠٠١ عموماً على إمدادات الماء العامة في ويلز. وتتطلب هذه القواعد التنظيمية أيضاً من الجهات المعنية بتوفير الماء بحكم القانون أن تجمع عينات وتختبرها بالمقارنة بالمعايير المحددة لكل من المواد والكائنات المجهرية (المعروفة بالبارامترات) الواردة في القواعد التنظيمية. وقد دخل التوجيه 98/83/EC حيز التنفيذ في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وحل محل توجيه ماء الشرب 80/778/EEC السابق. وكان يتعين استيفاء أغلب معايير ماء الشرب بحلول ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ويستثنى من ذلك الرصاص، الذي انطبق عليه معيار مرحلي قدره ٢٥ ميكروغرام/لتر اعتباراً من ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وسينطبق عليه معيار نهائي قدره ١٠ ميكروغرام/لتر اعتباراً من ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢٥٤- ومنذ خصخصة صناعة الماء، ارتفع مستوى الاستثمار حيث بلغ أكثر من ٥٥ بليون جنيه إسترليني (بين ١٩٩٠ و٢٠٠٤-٢٠٠٥) من الاستثمارات الرأسمالية في خدمات الماء وماء المجاري وصيانة الأصول والتحسينات البيئية وضمان الإمدادات وتحسين الخدمة. ويعادل هذا استثماراً رأسمالياً سنوياً متوسطاً في صناعة الماء يتجاوز ٣,٧ بليون جنيه إسترليني على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، مقارنة برقم استثمار معادل قدره بليوناً جنيهاً إسترليني سنوياً خلال الثمانينات من القرن الماضي. ويعزى مبلغ قدره ٢٦,٥ بليون جنيه إسترليني مباشرة لخدمات المجاري وتحسين نوعية الماء. ونظراً لأن النفقات تلي في كثير من الأحيان عدة أهداف، فليس من الممكن دائماً التمييز بين النفقات اللازمة للوفاء بآحاد التوجيهات الأوروبية. وقد استمرت نوعية الماء في التحسن عاماً بعد عام، بيد أن عام ٢٠٠٤ كان أول عام يجري التبليغ فيه مقارنة بمعايير ماء الشرب الأوروبية والوطنية الجديدة. وتُقاس نوعية ماء الشرب في مناطق تضم ما لا يزيد على ١٠٠.٠٠٠ مستهلك. ويُحصل على تقييم عام لامثال شركات الماء للمعايير عن طريق حساب النسبة المئوية لمتوسط الامثال المحلي لأربعين من البارامترات. وبشكل عام، حققت إنكلترا وويلز تحسناً مقارنة بخط الأساس المحدد في عام ٢٠٠٤. ففي عام ٢٠٠٥، استوفت نسبة قدرها ٩٩,٩٦ في المائة من الاختبارات المعايير القانونية، بعد أن كانت هذه النسبة ٩٩,٩٤ في المائة في عام ٢٠٠٤. ويتعين على كل جهة معنية بتوفير الماء بحكم القانون أن تحتفظ بسجل عام بنوعية الماء الذي توفره يتضمن معلومات عن الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بأي جوانب فشل. وهذه السجلات متاحة للجمهور.

٢٥٥- وقد أنشئت "هيئة التفتيش على ماء الشرب" في عام ١٩٩٠، وهي تعمل كجهة رقابية مستقلة لنوعية وسلامة ماء الشرب المتوافر باستخدام نظام التوزيع العام المملوك لشركات الماء القانونية الرئيسية في إنكلترا وويلز. وتنبع سلطات هيئة التفتيش وواجباتها من قانون صناعة الماء لعام ١٩٩١. ويتمثل دورها الرئيسي في إجراء عمليات تحقق صارمة ومستقلة على مدار العام لضمان أن الاختبار يجري وفق أعلى معايير مراقبة النوعية. وينشر كبير مفتشي هيئة التفتيش على ماء الشرب تقريراً سنوياً يوفر تفاصيل شاملة عن نوعية الماء الذي توفره كل جهة من الجهات المعنية بتوفير الماء بحكم القانون وموجزا لنوعية الماء في إنكلترا وويلز. وقد نُشر آخر تقرير عن إنكلترا وويلز، "ماء الشرب ٢٠٠٥"، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦^(١٤).

٢٥٦- ويُزِيل قانون صناعة الماء لعام ١٩٩٩ خطر قطع الماء عن المنازل، بما في ذلك في حالة العجز عن سداد فواتير استهلاك الماء. وتنص القواعد التنظيمية الخاصة بالمجموعات الضعيفة على استعمال تعريفه خاصة لمحاسبة الأشخاص المنخفضي الدخل الذين يستخدمون مستويات مرتفعة من الماء إما لأن أسرهم كبيرة أو لأنهم يعانون من ظروف طبية خاصة.

الماء - آيرلندا الشمالية

٢٥٧- أُدخِلت إصلاحات أساسية على خدمات الماء والمجاري في آيرلندا الشمالية في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. فقد أنشئ إطار تشريعي وتنظيمي جديد طبقاً لأمر خدمات الماء والمجاري (آيرلندا الشمالية) لعام ٢٠٠٦، انتقلت بموجبه مسؤولية الاضطلاع بخدمات الماء والمجاري من الحكومة المركزية إلى شركة مملوكة للحكومة هي "شركة ماء آيرلندا الشمالية". ويقع على هذه الشركة، بوصفها جهة من الجهات المعنية بتوفير الماء بحكم القانون، واجب توفير إمدادات سليمة من الماء. ولدى الحكومة سلطة وضع القواعد التنظيمية اللازمة لضمان سلامة إمدادات الماء العامة. ومعايير السلامة محددة في القواعد التنظيمية لإمدادات الماء (نوعية الماء) (آيرلندا الشمالية) لعام ٢٠٠٧.

٢٥٨- وتوفر الترتيبات الجديدة المحددة في أمر خدمات الماء والمجاري (آيرلندا الشمالية) لعام ٢٠٠٦ الإطار المالي الذي يمكن فيه استدامة التغييرات التدريجية التي طرأت مؤخراً على الاستثمار الرأسمالي في البنية الأساسية للماء والمجاري في المستقبل بهدف الحد من تلوث البيئة ومواصلة تحسين نوعية ماء الشرب. وهذا الإطار المالي قائم على فرض رسوم على الماء المستخدم في المنازل وعلى المجاري، بيد أن حكومة آيرلندا الشمالية اتفقت في ١٠ أيار/مايو على عدم فرض رسوم منزلية في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وإجراء استعراض شامل للنظر في النهج الذي يمكن اتباعه لتمويل خدمات الماء والمجاري. وسوف يشمل هذا الاستعراض دراسة متأنية للترتيبات التي تعتمدها الحكومة الأخذ بها لمساعدة المستهلكين المنخفضي الدخل جنباً إلى جنب مع التغييرات الجديدة. ويبيّن رصد إمدادات الماء في آيرلندا الشمالية أن نوعية إمدادات ماء الشرب العامة جيدة، إلا أن الأمر يحتاج إلى المزيد من برامج العمل الأساسية إذا أريد لنوعية ماء الشرب أن تمثل للمعايير التنظيمية السائدة في سائر أنحاء المملكة المتحدة. وبرامج العمل هذه الرامية إلى تحسين الامتثال يجري تنفيذها. ففي فترة السنوات الخمس بين ٢٠٠٣/٢٠٠٤ و ٢٠٠٧/٢٠٠٨ جرى توفير ١,١ بليون جنيه إسترليني تقريباً من الاستثمارات الرأسمالية للارتقاء بالبنية الأساسية للماء والمجاري.

٢٥٩- وكان عام ٢٠٠٤ هو أول عام يجري التبليغ فيه على أساس المقارنة بمعايير ماء الشرب الأوروبية والوطنية الجديدة. وكان الامتثال ٩٨,٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٤ (الامتثال المحلي المتوسط، وهو المقياس المطبق على مستوى المملكة المتحدة بأسرها لمدى الامتثال للمعايير التنظيمية مقاساً عند صنوبر المستهلك). وبلغ الامتثال ٩٩,٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٦ مما يبين التحسن الذي طرأ على نوعية ماء الشرب نتيجة الاستثمار الذي جرى مؤخراً. ومن المتوقع بحلول عام ٢٠١٠ أن يبلغ الامتثال لمعايير نوعية ماء الشرب الأوروبية ٩٩,٧٧ في المائة. وكما هو الحال في سائر أنحاء المملكة المتحدة، يتعين على كل جهة من الجهات المعنية بتوفير الماء بحكم القانون أن تحتفظ بسجل عام بنوعية الماء الذي توفره.

٢٦٠- وترصد "هيئة التفتيش على ماء الشرب لآيرلندا الشمالية" وتنفذ، بموجب سلطات جديدة متاحة منذ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ طبقاً لأمر خدمات الماء والمجاري (آيرلندا الشمالية) لعام ٢٠٠٦، المعايير التنظيمية لماء الشرب بالنسبة لإمدادات الماء العامة بالإناابة عن الحكومة. وتنشر هيئة التفتيش تقريراً سنوياً (كان تقرير عام ٢٠٠٥ هو العاشر) يوفر تفاصيل شاملة عن نوعية ماء الشرب في آيرلندا الشمالية.

٢٦١- ولا يسمح أمر خدمات الماء والمجاري (آيرلندا الشمالية) لعام ٢٠٠٦ بقطع إمدادات الماء العامة عن الأسر التي لا تدفع فواتير استهلاك الماء. وتوفر قواعد تنظيمية منفصلة، هي "القواعد التنظيمية لنظام رسوم الماء والمجاري (آيرلندا الشمالية) لعام ٢٠٠٧"، المساعدة للأسر المنخفضة الدخل المؤهلة على سداد فواتيرها الخاصة بالماء من خلال فرض "تعريف في المتناول".

الماء - اسكتلندا

٢٦٢- في اسكتلندا، تُشبه الواجبات الواقعة على الجهات المعنية بتوفير الماء بحكم القانون بتوفير إمدادات ماء سليمة الواجبات المحددة لسائر المملكة المتحدة. والقانون السائد الآن هو قانون الماء (اسكتلندا) لعام ١٩٨٠، بصيغته المعدلة، الذي يفرض على شركة الماء الاسكتلندية، وهي شركة الماء في القطاع العام، واجب توفير إمدادات ماء سليمة وبموجب الوزراء الاسكتلنديين سلطة إصدار القواعد التنظيمية لضمان سلامتها. ومعايير السلامة محددة في القواعد التنظيمية لإمدادات الماء (نوعية الماء) (اسكتلندا) لعام ٢٠٠١.

٢٦٣- وقد بين رصد إمدادات الماء أن نوعية ماء الشرب جيدة بشكل عام، ولو أنه مازالت هناك أوجه قصور عديدة لا سيما في الإمدادات الريفية الأصغر. ومن أجل تحقيق الامتثال، منحت المجالس الإقليمية السابقة للوزير المختص تعهدات ملزمة قانوناً بإجراء التحسينات اللازمة. وقد تولت أمر برامج التحسين هذه هيئات الماء الإقليمية الثلاث المنشأة في عام ١٩٩٦ والتي اندمجت بعد ذلك في شركة الماء الاسكتلندية في عام ٢٠٠٢. ووسّع الوزراء الاسكتلنديون فيما بعد هذه البرامج من أجل ضمان أنها تشمل كافة متطلبات التوجيهات الجديدة المتعلقة بماء الشرب. ويجري الآن تنفيذ تحسينات مهمة لعمليات معالجة الماء وأنظمة توزيعه. وفي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، استثمرت شركة الماء الاسكتلندية ١,٨ بليون جنيه إسترليني على تحديث البنية الأساسية من أجل تحسين ماء الشرب ومعايير التخلص من النفايات بيئياً وتحسين معايير خدمة الزبائن. وبالنسبة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، حدد الوزراء الاسكتلنديون لشركة الماء الاسكتلندية أهدافاً تتمثل في مواصلة تحسين جميع هذه المعايير وإزالة العوائق التي تعترض التطوير وخفض التسرب.

٢٦٤- ونتيجة لهذا الاستثمار المتزايد، تحسنت نوعية ماء الشرب كثيراً منذ بدأ الأخذ بالقواعد التنظيمية لنوعية ماء الشرب في عام ١٩٩٠. ففي عام ٢٠٠٥، استوفت المعايير ٩٩,٥٦ في المائة من أكثر من ١٥٣ ٠٠٠ اختبار أجريت على عينات أخذت من صنابير المستهلكين، بينما فشل ٦٦٩ اختباراً في استيفاء المعايير اللازمة. وفي المقابل، في عام ١٩٩١ استوفت المعايير نسبة قدرها ٩٨,٠٢ في المائة من حوالي ٢٢٧ ٠٠٠ اختبار، بينما فشل ٤٤٩٠ اختباراً. وفي جميع الحالات التي حدث فيها فشل يُعتبر خطراً على الصحة، نُفذت تدابير طوارئ لحماية الصحة العامة. ويتعين على كل جهة من الجهات المعنية بتوفير الماء بحكم القانون أن تحتفظ بسجل عام بنوعية الماء الذي توفره يتضمن معلومات عن الإجراءات المتخذة بالنسبة لكل حالة فشل. وهذه السجلات متاحة للجمهور.

٢٦٥- وترصد "الهيئة التنظيمية لنوعية ماء الشرب لاسكتلندا" وتنفذ المعايير المحددة في القواعد التنظيمية بالإنيابة عن الوزراء الاسكتلنديين. وتمثل الوظيفة الرئيسية للهيئة في التفتيش على شركة الماء الاسكتلندية وتدقيق حساباتها من أجل التحقق من امتثالها للقواعد التنظيمية لإمدادات الماء (نوعية الماء) (اسكتلندا) لعام ٢٠٠١ وغيرها من الأحكام التنظيمية وعمل التحسينات في حالة الفشل في الامتثال. وتنشر الهيئة تقريراً سنوياً يوفر تفاصيل شاملة عن نوعية ماء الشرب في اسكتلندا.

٢٦٦- ولا يسمح قانون الماء (اسكتلندا) لعام ١٩٨٠ بقطع إمدادات الماء عن الأسر التي تواجه صعوبات في سداد فواتيرها الخاصة باستهلاك الماء.

الغذاء - إنكلترا

٢٦٧- عقب أزمة الحمى القلاعية في عام ٢٠٠١، أنشأت الحكومة لجنة سياسات مستقلة معنية بمستقبل الفلاحة والغذاء برئاسة السير دون كوري. وفي عام ٢٠٠٢، أصدرت الحكومة الاستراتيجية الخاصة بالفلاحة المستدامة والغذاء^(١١٥) آخذة في الحسبان تقرير اللجنة ونتيجة مشاوره واسعة. وقد حددت الاستراتيجية المبادئ الرئيسية التالية:

- إنتاج منتجات مأمونة وصحية استجابة لطلبات السوق، والتحقق من أن في متناول كافة المستهلكين طعاماً مغذياً ومعلومات دقيقة عن المنتجات الغذائية؛
- دعم قدرة الاقتصادات والمجتمعات الريفية والحضرية على البقاء وتنوعها؛
- إتاحة الفرصة لكسب الرزق على نحو يعوّل عليه عن طريق إدارة الأرض بطريقة مستدامة، على حد سواء من خلال السوق ومن خلال المدفوعات المخصصة للاستحقاقات العامة؛
- احترام الحدود البيولوجية للموارد الطبيعية والعمل داخلها (لا سيما التربة والماء والتنوع البيولوجي)؛
- استيفاء معايير رفيعة دائماً للأداء البيئي عن طريق تقليل استهلاك الطاقة والحد قدر الإمكان من مُدخلات الموارد واستخدام الطاقة المتجددة كلما كان ذلك ممكناً؛
- ضمان بيئة عمل مأمونة وصحية ورعاية اجتماعية رفيعة وتدريب لجميع العاملين المعنيين بالسلسلة الغذائية؛

- استيفاء معايير رفيعة دائماً لصحة الحيوان ورعايته؛
- إدامة الموارد المتاحة لزراعة المحاصيل الغذائية وتوفير فوائد عامة أخرى، إلا في الحالات التي يكون فيها الاستعمال البديل للأرض ضرورياً للوفاء باحتياجات أخرى للمجتمع.
- ٢٦٨- وقد خصصت الحكومة ميزانية قدرها ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني من أجل مبادرات متنوعة:
- نظام زراعي - بيئي تمهيدي جديد. هدف الحكومة هو أن يكون في متناول جميع المزارعين نظام يدفع لهم لكي يزرعوا بطريقة أكثر استدامة؛
- نهج المزرعة السليمة الجديد. يهدف هذا النهج إلى تخفيض البيروقراطية غير الضرورية عن طريق الحد من عدد عمليات التفتيش ومن الروتين، وإتاحة المزيد من المعلومات للمساعدة على تخطيط الأعمال التجارية للمزرعة؛
- تمويل نظام التطوير الزراعي والوسم الإقليمي. الهدف هو مساعدة المزارعين على الحصول على مقابل عادل ومجزٍ لمنتجاتهم، وزيادة وعي المستهلكين واهتمامهم. يمكن منشأ غذائهم. ويُشجّع صغار المنتجين الإقليميين على إيجاد أسواق جديدة وأسواق تلاقى منتجاتهم فيها رواجاً وإن تكن صغيرة من خلال دعم برنامج "غذاء من بريطانيا"، الذي يكمل الوكالات الإنمائية الإقليمية؛
- المزيد من التمويل لشحن المهارات والتدريب، وتشجيع الشباب على دخول مجال الصناعة؛
- تحسين صحة الحيوان ومكافحة الأمراض. جرى وضع استراتيجية منفصلة لصحة الحيوان ورعايته استجابة للتحقيقات التي جرت بشأن الحمى القلاعية. وتكافح الحكومة أيضاً خطر اللحوم المستوردة بطريقة غير شرعية وتعزز استعداداتها لحالات الطوارئ، كما تستثمر في المبادرات المتعلقة بتحديد هوية المواشي من أجل تحسين الصحة البيطرية في مختلف أرجاء الصناعة.
- ٢٦٩- وترصد الحكومة تنفيذ الاستراتيجية من خلال مؤشرات متنوعة:
- الاستدامة الاقتصادية: قيمة مضافة أكبر للرأس؛ إنتاجية أعلى لمعالجة الأغذية والمشروبات؛ دعم أقل متعلق بالإنتاج طبقاً للسياسة الزراعية المشتركة^(١١٦) من المستهلكين ودافعي الضرائب؛
- الاستدامة البيئية: تقليل انبعاثات غازات الدفيئة من الغذاء والزراعة؛ تحسين نوعية ماء الأهمار؛ تحسين وضع المواد المغذية للتربة؛ أحوال مؤاتية للمواقع المخصصة للحيوانات البرية؛ عكس التناقص في طيور المزارع؛
- الاستدامة الاجتماعية: استهلاك الفواكه والخضروات الطازجة؛ تحسين الوقت الذي يستغرقه التحقيق في الحالات المتعلقة بمدى رعاية الحيوانات في المزارع وأثناء نقلها؛ تقليل الثغرة في

(١١٦) السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الأوروبية.

الإنتاجية بين الربع الأقل أداءً في المناطق الريفية والإنتاجية الوسيطة لانكلترا بحلول عام ٢٠٠٦، وتحسين توافر الخدمات لسكان الريف.

٢٧٠- وكانت النتائج الأولية مشجعة بالنسبة للحكومة: فأكثر من ٢٥ ٠٠٠ مزارع هم الآن في نظم بيئية حكومية قائمة؛ وأكثر من ٤٠٠ من أسواق المزارعين تتيح للمنتجين فرصة البيع مباشرة لهذه الأسواق؛ وأكثر من ٧٨ ٠٠٠ مزارع هم بالفعل أعضاء في أنظمة تأمين زراعية ويسوقون منتجاتهم تحت علامات تجارية من قبيل الجرار الأحمر الصغير؛ وبدأت المشاريع التعاونية في الازدهار، حيث يتلقى العديد منها مساعدة من الحكومة في شكل منح في إطار أنظمة مثل نظام المشاريع الريفية ومنحة المعالجة والتسويق (تتاح أموال جديدة بموجب نظام التنمية الزراعية)؛ وهناك الآن مزارعون أزيد كثيراً ينتجون لأسواق تلاقى منتجاتهم فيها رواجاً وان تكن صغيرة ولأسواق القيمة المضافة (على سبيل المثال هناك أكثر من ٢ ٥٠٠ مزارع عضوي في انكلترا يبيع العديد منهم منتجاتهم بأعلى الأسعار ويستخدمون طرق تسويق مبتكرة). وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، أكد استعراض لتنفيذ الاستراتيجية^(١١٧) نجاح نهج الحكومة وحدد التحديات المقبلة. وقد ارتفعت إنتاجية المملكة المتحدة منذ عام ٢٠٠١ من ٩٦,٦ (على اعتبار أن الإنتاجية في عام ٢٠٠٠ كانت ١٠٠) إلى ١٠٦,٩ طبقاً للتقديرات في عام ٢٠٠٦^(١١٨).

٢٧١- وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، أطلقت الحكومة استراتيجية التنمية المستدامة^(١١٩) التي تركز على الاستهلاك والإنتاج المستدامين والتغير المناخي وحماية الموارد الطبيعية والمجتمعات المستدامة. وقد أخذت الاستراتيجية في الحسبان التطورات التي طرأت منذ استراتيجية ١٩٩٩، سواء محلياً أو دولياً؛ وهيكل الحكومة المتغير في المملكة المتحدة نتيجة نقل السلطة إلى الإدارات في اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية، وزيادة التركيز على التنفيذ على المستوى الإقليمي والعلاقة الجديدة بين الحكومة والسلطات المحلية. وأبرزت الاستراتيجية أيضاً التأييد الدولي المتجدد للتنمية المستدامة الذي أعربت عنه القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في جوهانسبورغ في عام ٢٠٠٢. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، أطلقت الحكومة خطة العمل الخاصة بالشراء المستدام^(١٢٠) لضمان أن سلاسل الإمدادات والخدمات العامة ستكون منخفضة الكربون ومنخفضة النفايات وفعالة من حيث استخدام الماء ومحترمة للتنوع وقادرة على تنفيذ أهداف أعم للتنمية المستدامة، على نحو متزايد. وتتسم الخطة بأهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق أهداف الحكومة، والمقرر لها أن تتمخض عن توفير مليون طن تقريباً من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٧٢- وتنفذ الإدارات التي نُقلت إليها السلطة أيضاً استراتيجيات خاصة بالتنمية المستدامة: تلبية الاحتياجات... أولويات التنمية المستدامة وإجراءاتها وأهدافها^(١٢١) (٢٠٠٢) في اسكتلندا، وخطة العمل الخاصة بالتنمية المستدامة (٢٠٠٤) في ويلز، والخطوات الأولى نحو الاستدامة^(١٢٢) (٢٠٠٦) في أيرلندا الشمالية.

(١١٧) <http://www.defra.gov.uk/farm/policy/sustain/implement/pdf/ig-finalreport-060718.pdf>

(١١٨) <http://statistics.defra.gov.uk/esg/publications/auk/2006/table10-1.xls>

(١١٩) <http://www.sustainable-development.gov.uk/publications/uk-strategy/index.htm>

(١٢٠) <http://www.sustainable-development.gov.uk/publications/pdf/SustainableProcurementActionPlan.pdf>

(١٢١) <http://www.scotland.gov.uk/Resource/Doc/46905/0030403.pdf>

(١٢٢) <http://www.ofmdfmi.gov.uk/sustain-develop.pdf>

وكالة معايير الأغذية

٢٧٣- أنشئت هذه الوكالة في عام ٢٠٠٠ عقب صدور قانون معايير الأغذية لعام ١٩٩٩، وهي إدارة حكومية مستقلة يرأسها مجلس معين للعمل من أجل المصلحة العامة وإيلاء الاعتبار الأول للمستهلكين. ومنذ إنشائها، تولت الوكالة حماية المستهلكين ومصالحهم من خلال:

- تحقيق انخفاض بنسبة ١٨ في المائة في الأمراض المنقولة بالأغذية (جميع الأمراض الناجمة عن تناول الأغذية)؛
- كشف النقاب عن الأدلة التي تربط بين الملح والصحة، وبالتعاون مع المملكة المتحدة، تشجيع الإجراءات المتخذة من قبل الصناعة الغذائية للمساعدة على الحد من الملح المستخدم في معالجة الأغذية، وزيادة وعي المستهلكين بهذه الأدلة؛
- إعداد خطة عمل لتحديد أهداف وجدول زمنية من أجل تحسين توازن الأنظمة الغذائية للأطفال وصحتهم بعد الحصول على الأدلة ذات الصلة وتقييمها؛
- إكمال ثلاثة استعراضات كبرى لمكافحة مرض "جنون البقر" لحماية المستهلكين من خلال أخذ أحدث المعارف والشكوك في الحسبان. وعندما بلغ وباء هذا المرض ذروته، كانت هناك أكثر من ٣٧٠٠٠ حالة جديدة بين المواشي سنوياً. وفي عام ٢٠٠٣ كان العدد قد انخفض إلى أقل من ٦٠٠ حالة، ومن المتوقع أن يواصل انخفاضه؛
- التعامل مع أكثر من ٢ ٨٠٠ حادثة تنطوي على احتمال التأثير في سلامة الأغذية منذ عام ٢٠٠٠، واتخاذ الإجراءات عند الضرورة لحماية المستهلكين؛
- توفير معلومات موثوقة من خلال الحملات ووسائل الإعلام والموقع الشبكي www.food.gov.uk؛
- تحقيق تحسين مهم في إنفاذ السلطات المحلية وسلطات الموانئ الصحية لضوابط استيراد الأغذية؛
- كشف التزوير في الوسم (من خلال إجراء استقصاءات للتحقق مما إذا كان الغذاء كما هو موصوف في لصاقة الوسم) وإنشاء فرقة عمل لمساعدة السلطات المحلية على التصدي لصفقات اللحوم المنطوية على الغش أو الخداع؛
- إكمال ونشر ٢٣٦ تقرير مراجعة لإنفاذ القوانين الخاصة بالأغذية من قبل السلطات المحلية في مختلف أنحاء المملكة المتحدة.

٢٧٤- وتولت الوكالة أيضاً حماية للمستهلكين من خلال مكاتبها في اسكتلندا وويلز وآيرلندا الشمالية، على سبيل المثال، عن طريق:

- استهلال نظام جوائز الغذاء المأمون في آيرلندا الشمالية في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وللفوز بإحدى هذه الجوائز، يتعين على الشركات استيفاء معايير رفيعة لسلامة الأغذية؛

- الاشتراك مع مجلس تعزيز سلامة الأغذية في رعاية مبادرة آيرلندا الشمالية "الغذاء اللائق للجميع" التي تنظمها منطقة الإجراءات الصحية لأرماغ ودانغانون. وهذه المبادرة مكرسة للتصدي لقضايا الفقر الغذائي؛
 - تحديد أهداف لتحسين النظام الغذائي لسكان ويلز (الغذاء والرفاه) والإشراف على خطة عمل لتحقيق ذلك؛
 - الاشتراك مع السلطات المحلية الويلزية في إطلاق جائزة ويلز لسلامة الأغذية؛
 - دعم المبادرات الوطنية في اسكتلندا لتقوية الرسائل الرئيسية الخاصة بسلامة الأغذية وتنفيذ توصيات خطة العمل الخاصة بالنظام الغذائي الاسكتلندي^(١٢٣) التي أعدتها الحكومة الاسكتلندية؛
 - توفير معلومات واقعية من أجل حملة "المعيشة الصحية" الاسكتلندية.
- ٢٧٥- والأهداف الاستراتيجية للوكالة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠^(١٢٤) هي:
- مواصلة الحد من الأمراض المنقولة بالأغذية؛
 - مواصلة الحد من مخاطر التلوث الكيميائي التي يتعرض لها المستهلكون، بما في ذلك التلوث الإشعاعي للأغذية؛
 - جعل اختيار المستهلكين لنظام غذائي صحي أكثر يسراً، وبالتالي تحسين نوعية الحياة عن طريق الحد من الأمراض المتعلقة بالنظام الغذائي؛
 - إتاحة الفرصة أمام المستهلكين لإجراء خيارات مستنيرة.
- ٢٧٦- وقد بلغت ميزانية الوكالة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨^(١٢٥) ١٦٦ مليون جنيه إسترليني، منها ١٠٤ ملايين جنيه إسترليني ستنفق على برامج استراتيجية على النحو التالي: ٤٧ مليون جنيه إسترليني (٤٥ في المائة) على سلامة الأغذية، و٣٥ مليون جنيه إسترليني (٣٤ في المائة) على خدمة سلامة اللحوم، و١٦ مليون جنيه إسترليني (١٥ في المائة) على تعزيز الأنظمة الغذائية الصحية والحد من الأمراض المتعلقة بالنظام الغذائي، و٦ ملايين جنيه إسترليني (٦ في المائة) على تحسين المعلومات المتاحة للمستهلكين ليتمكنوا من إجراء خيارات مستنيرة.

(١٢٣) <http://www.scotland.gov.uk/Topics/Health/health/19133/17710>

(١٢٤) <http://www.food.gov.uk/multimedia/pdfs/stratplan0510.pdf>

(١٢٥) http://www.food.gov.uk/multimedia/pdfs/corporateplan2007_10.pdf

الأغذية - ويلز

٢٧٧- الصحة في ويلز أسوأ منها في العديد من البلدان الأوروبية الأخرى، وهي باستمرار أسوأ منها في إنكلترا. وهناك أيضاً أوجه عدم مساواة مهمة في الصحة بين مختلف المجتمعات في ويلز، حيث تبلغ معدلات الوفاة أعلى قيمها في المناطق التي تعاني من أعلى مستويات الحرمان الاجتماعي والاقتصادي. ومن أجل محاولة التصدي لهذه القضايا، أعدت حكومة جمعية ويلز ووكالة معايير الأغذية لويلز استراتيجية الأغذية والرفاه. وفي حين أن الهدف من هذه الاستراتيجية هو تحسين التغذية بالنسبة لكافة قطاعات سكان ويلز، إلا أن إيلاء عناية خاصة للمشاكل التي تعترض منخفضي الدخل في سبيل الاستفادة من نظام غذائي متوازن وصحي يتسم بأهمية حاسمة. وقد عُرّف الفقر الغذائي بأنه عدم القدرة على شراء الغذاء الذي يوفر نظاماً غذائياً صحياً، أو عدم القدرة على الوصول إلى مثل هذا الغذاء بطريقة معقولة.

٢٧٨- وعلى الرغم من أن الصلة بين الحالة التغذوية وانخفاض الدخل مؤكدة تماماً، فإن الفقر الغذائي يتجاوز الجوانب الاقتصادية ليشمل قضايا مثل مدى سهولة الوصول إلى الغذاء والإثنية والتعليم. وفي العادة، فإن من يعانون من الفقر الغذائي قد يتوافر لهم قدر محدود من المال للغذاء بعد دفع النفقات الأسرية الأخرى، أو يعيشون في مناطق يكون اختيار الغذاء فيها مقيداً بتوافره محلياً ونقله إلى الأسواق الكبرى، أو يفتقرون إلى المعارف أو المهارات أو معدات الطهي اللازمة لإعداد وجبات صحية. وقد تم تحديد مستويين رئيسيين للأولويات، يحتاج أولهما لأشد العناية. ويرد فيما يلي وصف للمبرر وراء اختيار كل من هاتين المجموعتين ذات الأولوية.

٢٧٩- المجموعات ذات الأولوية من المستوى الأول:

- المستهلكون المنخفضو الدخل وغيرهم من المستهلكين المعرضين للخطر. من الواضح أن من يعانون من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي هم الأشد إثارة للانشغال. ولقد ثبت أن المجموعات المحرومة أقل استهلاكاً لأغذية موصى بها معينة مثل الفواكه والخضروات، وهي أغذية لها أثر مهم على الوقاية من العديد من الاضطرابات وبعض أنواع السرطان. وتعاني هذه المجموعات أيضاً من وقوع أعلى لهذه الأمراض الرئيسية. وتضم هذه المجموعة مجتمعات السود والأقليات الإثنية التي تعاني عامة من ظروف اجتماعية - اقتصادية أسوأ ومعدلات وفاة مبكرة ومرض أعلى منها لدى الأغلبية البيضاء. وتضم هذه المجموعة أيضاً المسنين الضعفاء الذين يعاني العديد منهم من أمراض مزمنة تحد من قدراتهم ويعيشون بدخل منخفض؛
- الرضع والأطفال والشباب. التغذية في مرحلي الرضاعة والطفولة تؤثر على ما يبدو في الصحة في مراحل العمر اللاحقة، في حين يبدو أن الرضع الذين يتلقون رضاعة طبيعية يتمتعون بوظائف مناعية محسنة مقارنة بالرضع الذين لا يتلقون رضاعة طبيعية. وقد بينت الأبحاث أن الأنظمة الغذائية للشباب في ويلز غير كافية، حيث يقل ما يتناولونه من فواكه وخضروات ويكثر ما يتناولونه من وجبات خفيفة (أساساً الكثير من الدهون والسكر والملح) ويقل تناولهم لوجبة الإفطار. وعلاوة على ذلك، يشيع نقص الفيتامينات والمعادن بين مجموعات فرعية معينة. والنظام

الغذائي أكثر احتمالاً لأن يكون أسوأ بين الصبية منه بين البنات. هذا إلى أن العادات الغذائية الصحية التي تُتبع في سن مبكرة قد تبقى في الأجل البعيد.

٢٨٠- المجموعات ذات الأولوية من المستوى الثاني:

- النساء في سن الإنجاب، ولا سيما الحوامل. لقد ثبت أن التغذية قبل الولادة تؤثر على صحة الرضيع كما تضطلع بدور على ما يبدو في صحة الشخص البالغ في المستقبل. فعلى سبيل المثال المدخول من الفوليات وحبوب الأنبوب العصبي، وانخفاض الوزن عند الولادة والعوز المناعي، وارتفاع الوزن عند الولادة والسمنة لدى البالغين. ومن شأن الحالة التغذوية الجيدة للنساء في سن الإنجاب أن تضمن تغذية مثلى قبل الولادة. والحوامل يمثلن مجموعة مستهدفة منتجة بسبب اهتمامهن الشديد بالتغذية؛
- الرجال، لا سيما متوسطو العمر. المدخول الغذائي للرجال أسوأ منه للنساء، بما في ذلك انخفاض مدخولهم من الفواكه والخضروات. ومتوسطو العمر من الرجال أكثر عرضة لخطر مرض القلب التاجي وتغذيتهم أسوأ مقارنة بقرنائهم الأصغر سناً. ومتوسطو العمر من الرجال يمثلون أيضاً جمهوراً يمكن الاستحواز على تنبأه بسبب إدراكهم لشدة الخطر الذي يتعرضون له.

٢٨١- وقد أنتجت حكومة جمعية ويلز مجموعة متنوعة من التوجيهات للمدارس بشأن التغذية والحياة الصحية لفائدة تلاميذها عبر كامل الطيف التعليمي الإلزامي. وتعترف وثيقتان حديثتان لحكومة جمعية ويلز، هما "خطة تنفيذ التغذية والسلامة البدنية" و"شهية الحياة"، بضرورة دعم المدارس في الاضطلاع بدورها في تنفيذ هذه الأولوية. وهذه التوجيهات واسعة النطاق. وقد أعدت حكومة جمعية ويلز توجيهات ومشورة بشأن إنشاء دكاكين لبيع الفواكه على غرار دكاكين بيع الحلويات في المدارس الابتدائية يمكن للمدرسين أو الآباء أو التلاميذ أو توليفة منهم إدارة شؤونها حسب ما يكون مناسباً تبعاً للمدارس. وصدرت توجيهات أيضاً توفر المشورة بشأن آلات البيع في المدارس، وأيضاً بشأن توفير برادات الماء وزجاجات الماء. وأعدت أيضاً توجيهات للوالدين ("وجبة محمولة صحية تعني أطفالاً أصحاء"). وتوفر هذه التوجيهات المشورة بشأن الوجبات التي يحملها الأطفال معهم لتناولها في وقت لاحق، وتهدف إلى جعل هذه الوجبات متوازنة تغذوياً.

٢٨٢- وأخذت حكومة جمعية ويلز أيضاً لأول مرة بنظام للإفطار المجاني في جميع المدارس الابتدائية. وتهدف هذه المبادرة إلى المساعدة على تحسين صحة التلاميذ وتركيزهم، والمساعدة على الارتقاء بمعايير التعلم والانجاز. وهي تشمل الوالدين، بيد أنها لا تهدف إلى أن تكون بديلاً للإفطار الذي يجري توفيره بالفعل. فهي ستسمح لكل من لا يكون قد تناول طعام الإفطار، بصرف النظر عن السبب، بأن يتناوله في المدرسة. وأساساً، يهدف قصر المبادرة على المدارس الابتدائية لا إلى ضمان إتاحة انطلاقة ناجحة في الحياة لأصغر أطفالنا وحسب وإنما أيضاً لضمان القضاء على عادة عدم تناول طعام الإفطار في أبكر سن ممكنة. وتستكمل المبادرة أعمالاً تجري بالفعل بشأن الغذاء والتغذية الصحيين من خلال "الشبكة الويلزية لأنظمة المدارس الصحية".

الإسكان - إنكلترا

السياسة

٢٨٣- في شباط/فبراير ٢٠٠٣، أطلقت الحكومة خطة المجتمعات المستدامة^(١٢٦) وحددت برنامج عمل بعيد الأجل لتحقيق الاستدامة للمجتمعات في المناطق الحضرية والريفية على السواء. وكان الهدف من الخطة هو التصدي لقضايا توافر الإسكان في جنوب شرق إنكلترا، وانخفاض الطلب في أجزاء أخرى من البلد، والارتقاء بالإسكان الاجتماعي كله إلى معايير المنازل اللائقة بحلول ٢٠١٠، وحماية الريف، وتحسين نوعية الأماكن العامة. وبلغت الميزانية الإجمالية المخصصة للبرنامج ٣٨ بليون جنيه إسترليني.

٢٨٤- وقانون الإسكان لعام ٢٠٠٤ (الذي دخل حيز التنفيذ في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥) هو تشريع يتضمن تدابير إصلاحية واسعة المدى ستساعد على حماية الأكثر ضعفاً في المجتمع وتوجد في الوقت نفسه سوق إسكان أكثر إنصافاً لمن يجوزون أملاكاً سكنية أو يؤجرونها. وهو يقوي جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق هدفها الخاص بالمنازل اللائقة بحلول عام ٢٠١٠ والمتمثل في ضمان أن الإسكان الاجتماعي كله يستوفي معايير المنازل اللائقة بحلول عام ٢٠١٠. وأهم أحكام هذا القانون هي:

- نظام جديد لتصنيف المساكن من حيث الصحة والأمان^(١٢٧) حل محل المعايير الراهنة للإسكان اللائق. سوف يساعد هذا النظام السلطات المحلية على استهداف الأملاك الأسوأ حالاً والتي تؤوي غالباً بعضاً من أكثر الناس ضعفاً؛
- "ترخيص المنازل المتعددة الانشغال"^(١٢٨) الذي يفرض الترخيص الإلزامي للمنازل المتعددة الانشغال الأكبر والأشد خطراً، والترخيص الانتقائي للأملاك المتعددة الانشغال الأصغر؛
- السماح للسلطات المحلية بأن ترخص بطريقة انتقائية الأملاك المؤجرة تأجيراً خاصاً في مناطق محددة تعاني من انخفاض الطلب على الإسكان و/أو من سلوك غير اجتماعي منتشر ومستمر؛
- واجبات وصلاحيات السلطات المحلية بشأن إصدار أوامر الإدارة؛
- الأخذ لأول مرة برزم المعلومات الخاصة بالمساكن^(١٢٩) من أجل تجميع معلومات مهمة في بداية عملية بيع المساكن أو شرائها (مثل تقرير حالة المسكن)، وهي المعلومات التي تجمع في الوقت الراهن شيئاً فشيئاً في الفترة التي تعقب قبول عرض الشراء؛

(١٢٦) <http://www.neighbourhood.gov.uk/page.asp?id=633>

(١٢٧) <http://www.communities.gov.uk/index.asp?id=1152820>

(١٢٨) <http://www.communities.gov.uk/index.asp?id=1151996>

(١٢٩) <http://www.communities.gov.uk/index.asp?id=1150984>

- تغييرات في "نظام الحق في الشراء" من أجل التصدي للاستغلال. يستهدف هذا النظام الذي أخذ به لأول مرة في عام ١٩٨٠ المستأجرين المؤتمنين لدى السلطات المحلية (المجالس) والمستأجرين المؤتمنين لدى أصحاب الأملاك/جمعيات الإسكان الاجتماعية المسجلة الذين كان لديهم من قبل عقود إيجار مؤتمنة مع السلطات المحلية. وهذا النظام متاح لأي مستأجر مؤتمناً تقريباً قادر على الشراء. ويتعين أن يكون المستأجرون قد شغلوا مساكنهم لمدة سنتين على الأقل. بموجب عقد مع هيئة من هيئات القطاع العام (أو خمس سنوات في حالة مستأجري القطاع العام الجدد الذين يبدأ عقد إيجارهم بعد ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥). وبعض الأملاك معفاة من "الحق في الشراء". وهي تشمل المساكن التي يرتبط شغلها بوظيفة المستأجر والمساكن المتاحة خصيصاً للمسنين (وفي حالات معينة) للمعاقين؛
- الأخذ لأول مرة بضمانات بشأن منازل الباحثات. منازل الباحثات هي منازل متنقلة تستخدم لأغراض السكنى. وهي تختلف في أحجامها وأحوالها كثيراً، فمنها من يشبه البنغل ومنها أقرب شبيهاً بالبيوت المتنقلة على عجلات. وتختلف مواقع منازل الباحثات أيضاً حجماً ونوعية، وتتراوح بين الباحثات الصغيرة التي لا تتسع سوى حفنة من المنازل المتنقلة و الباحثات الكبيرة التي تضم مرافق للتسوق والترفيه. وقد تضمن القانون تدابير جديدة مثل: المكان الذي يبيع فيه مالك المسكن مسكنه، وأنه لا يجوز لمالك الباحثة أن يؤخّر إلى حد غير معقول منح الموافقة لمالك مسكن مرتقب، ولم يعد عمر المسكن ذا مغزى كميّار لإلغاء اتفاق، وازدادت الحماية الممنوحة لمالكي منازل الباحثات من الطرد غير المشروع والتحرش؛
- زيادة فاعلية صلاحيات تنظيم أصحاب الأملاك الاجتماعية المسجل؛
- حكم يسمح لشركة الإسكان والجمعية الوطنية لويلز بدفع منح للشركات غير أصحاب الأملاك الاجتماعية المسجلة؛
- السماح للسلطات المحلية بالتصدي للسلوك غير الاجتماعي عن طريق: تمديد عقد الإيجار التمهيدي لمدة أطول من ١٢ شهراً، ورفض طلب مقايضة متبادلة بسبب السلوك غير الاجتماعي، ومنع مستأجر من إكمال عملية شراء بموجب "الحق في الشراء" بسبب السلوك غير الاجتماعي؛
- السماح للسلطات المحلية بتطبيق "أمر إدارة المنازل الشاغرة مؤقتاً" في حالات المنازل التي تظل شاغرة لمدة طويلة (سنة أشهر على الأقل)؛
- أحكام تضمن أنه في الحالات التي يطلب فيها أصحاب الأملاك أو وكلاؤهم مبلغاً يدفع كضمان للإيجار، فإن هذه المبالغ تكون مؤتمنة من خلال نظام ترعاه الحكومة؛
- السماح لمحكمة أملاك سكنية بفرض "أمر بإعادة دفع الإيجار" على صاحب ملك يقوم، دون عذر معقول، بإدارة ملك غير مرخص أو تأجيره رغم أن من المفترض أن يُرخص بموجب الجزء ٢ أو ٣ من القانون؛
- أحكام تُلزم المجالس المحلية بأن تقيّم أماكن الإعاشة اللازمة للعجر والرّحالة في منطقتهم، وإعداد استراتيجية تفصّل كيف يمكن تلبية هذه الاحتياجات؛

- حكم يسمح بتحديث أحكام الازدحام المفرط القانونية بواسطة أمر؛
- تمديد منح التسهيلات الخاصة بالمعوقين بحيث تشمل جميع من يشغلون منازل متنقلة بوصفها مكان سكنهم الوحيد أو الرئيسي؛
- تعيين "أمين مظالم الإسكان الاجتماعي لويلز" للتحقيق في الشكاوى المقدمة ضد أصحاب الأملاك الاجتماعية في ويلز.

٢٨٥- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أطلقت الحكومة استراتيجيتين متوازيتين على أساس النجاح الذي حققته خطة المجتمعات المستدامة هما: المجتمعات المستدامة: منازل للجميع^(١٣٠) والمجتمعات المستدامة: ناس وأماكن ورخاء^(١٣١). وتحدد المجتمعات المستدامة: منازل للجميع، التي أطلقت في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الإجراءات التي ستتخذها الحكومة على مدى السنوات الخمس المقبلة من أجل إتاحة فرصة الحصول على مسكن لائق لكل شخص بضمن في متناوله - عن طريق توفير المزيد من المساكن حيثما يكون لها حاجة مع تعزيز البيئة في الوقت نفسه وإعادة الحيوية للمجتمعات التي تعاني من المساكن المهجورة والحرمان. وسوف توفر أيضاً المزيد من الفرص لامتلاك مسكن وتحسين الإسكان والخدمات لمن يستأجرون وتأمين الإسكان لعديمي المأوى. أما المجتمعات المستدامة: ناس وأماكن ورخاء، التي أطلقت في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فتحدد إجراءات إعادة الحيوية للأحياء وتقوية القيادة المحلية وزيادة الرخاء الإقليمي من أجل إيجاد أماكن يرغب الناس في العيش والعمل فيها. وتشكل هاتان الوثيقتان معاً المرحلة المقبلة من برنامج عمل الحكومة البعيد الأجل الذي تبلغ تكلفته ٣٨ بليون جنيه إسترليني والرامي إلى إيجاد مجتمعات مستدامة.

بيانات إحصائية

٢٨٦- يجري جمع المعلومات عن أنشطة السلطات المحلية الانكليزية بموجب تشريعات انعدام المأوى كل ثلاثة شهور، وهي تشمل جميع الأسر التي تم قبولها بوصفها تستحق المساعدة ومنعدمة المأوى عن غير عمد ولها احتياجات ذات أولوية. ويُدان لهذه الأسر بواجب رئيسي فيما يتعلق بافتقادها للمأوى - ألا وهو توفير أماكن إعاشة مناسبة لها - وهي تُعرف بحالات القبول المتعلقة بانعدام المأوى. وفي عام ٢٠٠٦، قبلت السلطات المحلية ٧٦ ٨٦٠ أسرة بوصفها تستحق المساعدة ومنعدمة المأوى عن غير عمد ولها احتياجات ذات أولوية، وبالتالي يُدان لهذه الأسر بواجب رئيسي فيما يتعلق بافتقادها للمأوى. وقد انخفض هذا العدد بنسبة ٤٣ في المائة منذ الذروة التي كان قد بلغها مؤخراً في عام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠٦، كانت احتياجات ثلثي الأسر المقبولة (٥١ ٠٦٠) ذات أولوية إما نتيجة إدراج أطفال معالين أو أم تنتظر مولوداً.

(١٣٠) http://www.communities.gov.uk/pub/488/SustainableCommunitiesHomesforAll_id1500488.pdf

(١٣١) http://www.communities.gov.uk/pub/490/SustainableCommunitiesPeoplePlacesandProsperity_id1500490.pdf

٢٨٧- وفي حالة عدم توافر مسكن مستقر، يجوز للسلطات المحلية أن توفر مكان إعاشة مؤقتاً لحين توافر مسكن مستقر. وفي نهاية عام ٢٠٠٦، كانت ٨٩ ٥١٠ أسر في أماكن إعاشة مؤقتة - وهو رقم ظل يتناقص على مدى خمس فترات ربع سنوية متتالية (وكان قبل ذلك مستقراً عند ١٠١ ٠٠٠). وكانت نسبة قدرها ٨٧ في المائة من الأسر تعيش في أملاك متكاملة ذاتياً. وانخفض عدد الأسر التي بها أطفال معالون أو أم تنتظر مولوداً وتسكن في أماكن إعاشة مؤقتة إلى ٦٥ ٧٧٠ بنهاية عام ٢٠٠٦. وكانت نسبة قدرها ٩٣ في المائة من هذه الأسر تعيش في أملاك متكاملة ذاتياً^(١٣٢).

٢٨٨- وتعد الحكومة أيضاً تقديرات لعدد الأشخاص الذين ينامون في العراء - أي الذين لا يكون فوق رؤوسهم سقف في ليلة ما. وبين آخر تقييم وطني نُشر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وأعد على أساس حصر هؤلاء الأشخاص في الشوارع وتقديرات السلطات المحلية، أن عدد الأشخاص الذين ينامون في العراء في ليلة ما انخفض بنسبة ٧٣ في المائة، من ١ ٨٥٠ في عام ١٩٩٨ إلى ٥٠٢ في عام ٢٠٠٦^(١٣٣).

٢٨٩- وتستند آخر المعلومات المتاحة فيما يتعلق بالسكن المناسب إلى معايير اللياقة - وهي المعايير الدنيا القانونية التي حل محلها في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ "نظام تصنيف المساكن من حيث الصحة والأمان". وكانت معايير اللياقة تقيّم المساكن على أساس مجموعة من المعايير التي تشمل: الحاجة إلى إصلاحات والثبات الهيكلي والرطوبة والإضاءة والتدفئة والتهوية وتوافر الماء الساخن والبارد والتصريف ووجود دورة مياه وحجرة للاستحمام وغسل اليدين ومرافق لإعداد الطعام واحتياجات لمكافحة الحريق. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (آخر البيانات المتاحة) كانت ٧٣٥ ٠٠٠ أسرة (٣,٥ في المائة من جميع الأسر) تعيش في ظروف غير لائقة على أساس هذه المعايير. وكانت هذه الأسر تضم ١,٨ مليون شخص (٣,٥ في المائة من جميع السكان). وسوف نتاح معلومات عن نظام تصنيف المساكن من حيث الصحة والأمان وفق أرقام عام ٢٠٠٦ من استقصاء أحوال الإسكان في انكلترا^(١٣٤).

٢٩٠- وعلى أساس البيانات المستقاة من آخر ثلاث سنوات من استقصاء الإسكان في انكلترا^(١٣٥) (٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥-٢٠٠٦) تشير التقديرات إلى أن ٢,٤ مليون شخص يعيشون في المتوسط في ظروف متسمة بالازدحام المفرط، منهم ٨٩٣ ٠٠٠ طفل دون ١٦ سنة من العمر. ويمثل ٢,٤ مليون شخص ٤,٩ في المائة من جميع سكان انكلترا، في حين يمثل ٨٩٣ ٠٠٠ طفل ٩,٢ في المائة من السكان دون ١٦ سنة من العمر. وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن ٥٢٦ ٠٠٠ أسرة في المتوسط كانت تعاني من الازدحام المفرط خلال السنوات الثلاث الأخيرة - أي حوالي ٢,٥ في المائة من جميع الأسر في انكلترا. ومن بين هذه الأسر المتسمة بالازدحام المفرط، كانت ٢٠٢ ٠٠٠ أسرة تسكن في مسكن تمتلكه و ٢١٦ ٠٠٠ أسرة في قطاع الإيجار الاجتماعي و ١٠٩ ٠٠٠ أسرة في قطاع الإيجار الخاص^(١٣٥).

(١٣٢) تتاح المزيد من المعلومات المفصلة في إصدارات الحكومة الإحصائية الفصلية بشأن انعدام المأوى القانوني، والمتاحة على الخط في الموقع <http://www.communities.gov.uk/pub/694/Statutory> http://www.homelessness4thquarter2006EnglandPDFversionofthewholereleasePDFStatutod_id1508694.pdf

(١٣٣) <http://www.communities.gov.uk/index.asp?id=1150131>

(١٣٤) <http://www.communities.gov.uk/index.asp?id=1155269>

(١٣٥) <http://www.communities.gov.uk/index.asp?id=1154759>

٢٩١- وتجمع الحكومة معلومات من السلطات المحلية في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه من كل عام عن عدد المساكن المتنقلة للغجر والرحالة الموجودة في انكلترا. وتسجل الحكومة عدد المساكن المتنقلة الموجودة في أراض استثمارية دون إذن تخطيط غير مصرح بها (حيث تكون الأرض مملوكة لشاغل المسكن) وفي مَحِيَّات غير مصرح بها (على جانب الطريق وعلى أرض خاصة ليس لدى شاغل المسكن إذن بالبقاء فيها). ولا يجري تسجيل عدد الأفراد في مثل هذه المساكن؛ بيد أن عدد المساكن المتنقلة الموجودة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وهو آخر تاريخ متاح بالنسبة له معلومات منشورة، كان كما يلي: ٢ ٢٣٤ مسكناً متنقلاً في أراض استثمارية دون إذن تخطيط غير مصرح بها و١ ٧٦٧ مسكناً متنقلاً في مَحِيَّات غير مصرح بها^(١٣٦).

٢٩٢- وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، تمت ١٢ ٨٤١ عملية طرد لمستأجرين من أصحاب أملاك اجتماعية مسجلة. وقد بدأ أصحاب الأملاك التابعين للسلطات المحلية في تقديم بيانات عن المستأجرين الخاضعين لإجراءات نزاعات الملكية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وفي حين أن البيانات قُدمت بالفعل، إلا أن نوعيتها لا تُعتبر حديرة بالثقة في هذه السنة الأولى لجمع البيانات. وليس لدى الحكومة علم بأي بيانات يجري جمعها عن قطاع الإيجار الخاص، أو عن الذين يفتقرون إلى الحماية القانونية من الطرد.

٢٩٣- وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ كانت هناك ١,٦٣ مليون أسرة (لا شخص) على قائمة انتظار الإسكان الاجتماعي في انكلترا. وتقدم السلطات المحلية معلومات موجزة عن قائمة انتظار الإسكان لديها كل عام كجزء من المعلومات المدرجة في الملحق الإحصائي لاستراتيجية الإسكان^(١٣٧). وتشير أرقام قوائم الانتظار إلى طالي السكن الاجتماعي الجدد وليس إلى مستأجري المساكن الاجتماعية الموجودين الذين يطلبون نقلهم. وفي الحالات التي تحتفظ السلطة المحلية فيها بقائمة انتظار مشتركة مع أصحاب الأملاك الاجتماعية المسجلة في منطقتها، تشمل القائمة أيضاً الأسر التي يدرجها أصحاب الأملاك الاجتماعية المسجلة في القائمة.

٢٩٤- وقد ارتفع استثمار الحكومة في جميع أنواع الإسكان إلى أكثر من الضعف فيما بين ١٩٩٧/١٩٩٨ و٢٠٠٧/٢٠٠٨. ففي ١٩٩٧/١٩٩٨ كان إجمالي الاستثمار ١,٩ بليون جنيه إسترليني ومن المتوقع أن يبلغ ٥,٦ بليون جنيه إسترليني في ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ويشمل ذلك جميع برامج الإسكان بما في ذلك تمويل شركة الإسكان والسلطات المحلية. وقد تضاعف أيضاً الاستثمار في الإسكان المعقول التكلفة المتاح من خلال شركة الإسكان. فقد كان ٠,٩ بليون جنيه إسترليني في ١٩٩٧/١٩٩٨ ومن المتوقع أن يبلغ حوالي بليون جنيه إسترليني في ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ويشمل ذلك المبالغ المنفقة على الإيجار الاجتماعي والمنازل المملوكة بتكلفة منخفضة. وفيما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٦، قدمت الحكومة الدعم لإنشاء أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ منزل جديد أجرها في المتناول. وتشمل هذه المنازل الجديدة على حد سواء مساكن حديثة البناء ومساكن تم شراؤها وتجديدها، ومن المقرر توفير ٣٠ ٠٠٠ منزل مؤجر اجتماعياً سنوياً بحلول عام ٢٠٠٨، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة بمستويات ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتتوقع الحكومة أن توفر شركة الإسكان ٢٨ ٠٠٠ منزل كمساهمة في بلوغ هذا الهدف.

(١٣٦) <http://www.communities.gov.uk/index.asp?id=1153575>

(١٣٧) <http://www.communities.gov.uk/index.asp?id=1504954>

الإسكان - ويلز

٢٩٥- واصلت الاستراتيجية الوطنية الأولى للإسكان "منازل أفضل لسكان ويلز"، التي نُشرت في عام ٢٠٠١، تطورها من أجل التصدي لأحوال سوق الإسكان المتغيرة، كما تواصل تنفيذها من خلال خطة عملها. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية للاستراتيجية في نوعية الإسكان. ويُشكل وضع "معيار نوعية الإسكان في ويلز" لقطاع الإسكان الاجتماعي، الذي ينبغي لجميع الإسكان الاجتماعي في ويلز أن يستوفيه بحلول عام ٢٠١٢، أحد الدوافع الرئيسية للتحسين في هذا المجال. وقد شمل ذلك تقييماً عاماً للمساكن المتاحة للسلطات المحلية وما إذا كان بالإمكان استيفاء معيار نوعية الإسكان هذا باستخدام الموارد الحالية للسلطات المحلية. وتشير التقديرات إلى أن استيفاء هذا المعيار على نحو كامل يتطلب استثمار ٣ بلايين جنيه إسترليني (بما في ذلك البنية الأساسية). والخيار الرئيسي للمتاح للسلطات المحلية غير القادرة على تمويل أعمال التحسين اللازمة هو نقل المساكن المتاحة لها إلى صاحب ملك اجتماعي مسجل جديد، مع مراعاة أن النموذج Community Mutual هو الخيار المفضل للجمعية. وبالنسبة للقطاع الخاص، تلقت الجهود الرامية إلى تحسين أحوال الإسكان تعزيراً من أحكام أمر الإصلاح التنظيمي لعام ٢٠٠٢ ومن تحديد أنظمة لمناطق تجديد وإصلاحات جماعية تجري بمساعدة في شكل منح. وتم التصريح باستعراض انتقائي "للمنازل الأفضل" من خلال إعادة بحث قضايا رئيسية في مجال الإسكان بما في ذلك نوعية الإسكان/معيار نوعية الإسكان في ويلز في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وقد جرى هذا البحث كجزء من التحديث المتواصل لخطة عمل الاستراتيجية الوطنية للإسكان، وهو يضمن الاستفادة على أفضل نحو من تدخلات السياسة العامة في معالجة قضايا الإسكان ذات الأولوية مثل نوعية الإسكان وكونه في المتناول.

المادة ١٢ - الحق في الصحة

الحماية بموجب صكوك دولية أخرى صدقت عليها المملكة المتحدة

- الميثاق الاجتماعي الأوروبي (١٩٦١).

التقدم المحرز منذ التقرير الدوري الرابع

المملكة المتحدة

إنكلترا

السياسة

٢٩٦- أنشئت الخدمات الصحية الوطنية في عام ١٩٤٨، وهي الآن أكبر منظمة في أوروبا قائمة على المبادئ التأسيسية لتوفير رعاية ذات نوعية تلي احتياجات الجميع ومجانبة عند نقطة الاحتياج إليها وقائمة على الحاجة الإكلينيكية للمريض لا على مدى قدرته على الدفع. وفي عام ٢٠٠٤، أكدت الحكومة تسوية السنوات الخمس الخاصة بالخدمات الصحية الوطنية التي كانت قد أعلنتها في ميزانية عام ٢٠٠٢. وبموجب هذه التسوية، سيزداد تمويل الخدمات الصحية الوطنية في المتوسط بما يتجاوز نسبة التضخم بنسبة ٧,١ في المائة سنوياً على مدى فترة

السنوات الثلاث لاستعراض الإنفاق لعام ٢٠٠٤ (٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧-٢٠٠٨). ونتيجة لذلك، سيزداد إنفاق الخدمات الصحية الوطنية من ٦٩,٣ بليون جنيه إسترليني في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٩٢ بليون جنيه إسترليني في ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

٢٩٧- وعلى مدى السنوات السبع الأخيرة، بدأت الحكومة الأخذ بتدابير تهدف إلى تقوية صوت المرضى والجمهور في الخدمات الصحية الوطنية. وهناك واجب جديد يقع على منظمات الخدمات الصحية الوطنية بإشراك واستشارة المرضى والجمهور - القسم ١١ من قانون الرعاية الصحية والاجتماعية لعام ٢٠٠١ - والهياكل الخاضعة لتوجيه الجمهور من أجل تقوية صوت المرضى المحليين. ويفرض "القسم ١١" واجباً على هيئات الرعاية الأولية بضمان أن المرضى والجمهور وممثلهم يشاركون في التخطيط لتوفير الخدمات وفي تصميم التطورات الرامية إلى تحسين الخدمات، وأنهم يُستشاورون أيضاً بشأن القرارات التي تؤثر في تشغيل الخدمات. وأخذت الحكومة أيضاً لأول مرة بآليات رسمية تتيح للمرضى والجمهور رصد خدمات الرعاية الصحية الأولية واستعراضها والتعليق عليها. ويضطلع بهذه الأنشطة في الوقت الراهن ندوات للمرضى وهيئات قانونية خاضعة لتوجيه الجمهور يحق لها زيارة المرافق والتفتيش عليها وإعداد التقارير والتوصيات بشأن كيفية تحسين الخدمات. ومن المتوقع إلغاء ندوات المرضى في عام ٢٠٠٨ والاستعاضة عنها بشبكات مشاركة محلية لها نفس الصلاحيات ولكن اختصاصها أوسع كثير حيث سيشمل الرعاية الاجتماعية إلى جانب الرعاية الصحية.

٢٩٨- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤ نشرت الإدارة خطة تحسين الخدمات الصحية الوطنية - وضع الناس في قلب الخدمات العامة^(١٣٨). وتحدد هذه الوثيقة أولويات الخدمات الصحية الوطنية حتى عام ٢٠٠٨. وهي تدعم الالتزام المستمر بعملية الإصلاح لعشر سنوات التي حُددت لأول مرة في خطة الخدمات الصحية الوطنية لعام ٢٠٠٠. وتهدف خطة تحسين الخدمات الصحية الوطنية إلى تحسين الخدمات الصحية بحلول عام ٢٠٠٨ من خلال الحد بدرجة كبيرة من أوقات الانتظار وزيادة التركيز على مرضى الأمراض المزمنة والوقاية من الأمراض والتصدي لاعتلال الصحة من خلال تدخلات الصحة العامة. وتحدد خطة تحسين الخدمات الصحية الوطنية أيضاً كيف سيحري توفير هذه الخدمات من جانب الخدمات الصحية الوطنية، على سبيل المثال من خلال مستشفيات الخدمات الصحية الوطنية ومراكز العلاج المستقلة أو التابعة للخدمات الصحية الوطنية والطرق الجديدة لتلبية احتياجات المرضى من الرعاية الأولية. وسوف يزداد أيضاً عدد العاملين في الخدمات الصحية الوطنية جنباً إلى جنب مع اتباع طرق عمل جديدة لتلبية احتياجات المرضى والاستثمار في أحدث أنظمة المعلومات من أجل السماح للمرضى باختيار رعاية شخصية أكثر ملائمة وأرفع نوعية. وسوف يجرى دعم ذلك بنظام حوافز مالية وإدارة أداء يعزز الوفاء بالالتزامات الجديدة، مع مواصلة تسليم الأموال والسيطرة والمسؤولية في الوقت نفسه إلى الخدمات الصحية المحلية.

٢٩٩- وفي سبيل دعم خطة تحسين الخدمات الصحية الوطنية نشرت الحكومة إيجاد خدمات صحية وطنية خاضعة لتوجيه المرضى - تنفيذ خطة تحسين الخدمات الصحية الوطنية^(١٣٩) في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥. والهدف الطموح على مدى السنوات الخمس المقبلة هو إجراء تغيير عميق للخدمات الصحية الوطنية - تغيير للنظام بكامله بحيث يُتاح للناس المزيد من الخيارات والمزيد من الرعاية الشخصية والتمكين الحقيقي فيما يتعلق بتحسين صحتهم - تغيير أساسي في العلاقة مع المرضى والجمهور. وتتمثل الخطة في الانتقال من عمل أشياء للمرضى ومن أجلهم إلى نظام خاضع لتوجيه المرضى، وتوفير خدمات تعمل مع المرضى من أجل دعمهم فيما يتعلق باحتياجاتهم الصحية. وقد جرى تصميم كل جانب من جوانب النظام الجديد ليكون خاضعاً لتوجيه المرضى من خلال:

- مجموعة أكبر من الخيارات ومجموعة من المعلومات للمساعدة على إجراء هذه الخيارات؛
- معايير وضمانات أقوى للمرضى؛
- نظراً لأن منظمات الخدمات الصحية الوطنية أقدر على فهم المرضى واحتياجاتهم، استخدام أساليب جديدة ومختلفة للقيام بذلك والاستعانة بمصادر معلومات أفضل وأكثر انتظاماً عما يفضله المرضى ومدى رضاهم.

٣٠٠- وفي عهد أقرب، نشرت الحكومة الوثيقة الإصلاحات الصحية في إنكلترا: آخر التطورات والخطوات المقبلة^(١٤٠) في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وتصف الوثيقة عناصر إصلاح نظام الرعاية الصحية وكيف يُتوقع لها أن تتفاعل بحيث تؤدي إلى خدمات محسنة للمرضى ومردود أفضل لأموال دافعي الضرائب. وهي تحدد إطاراً للإصلاح وتشرح كيف يُتوقع للإصلاحات أن يقوي بعضها بعضاً وتعيد تقرير الأساس المنطقي للإصلاح وتُلخص المبادرات التي سبق الإعلان عنها وتحدد برنامجاً لمزيد من التطورات في السياسة العامة لعام ٢٠٠٦.

٣٠١- وفي عام ٢٠٠٥، أجرت الإدارة أيضاً مشاورتين: الاستقلال والرفاه والاختيار^(١٤١) و صحتك، رعايتك، قرارك^(١٤٢). وكانت النتيجة الرئيسية للمشاروتين هو أن الناس يرغبون في تغيير يمنحهم المزيد من السيطرة. وهم يطالبون أيضاً بخدمات ذات نوعية أكثر ثباتاً في مختلف أنحاء البلد، والمزيد من الرعاية المشتركة من الحكومة والمجتمع لدعمهم في حياتهم اليومية، وهم أقرب إلى منازلهم. وقد شكلت المشاورتان أساس الورقة البيضاء

http://www.dh.gov.uk/en/Publicationsandstatistics/Publications/PublicationsPolicyAnd_Guidance/ (١٣٩)
. DH_4106506

http://www.dh.gov.uk/en/Publicationsandstatistics/Publications/PublicationsPolicyAnd_Guidance/ (١٤٠)
. DH_4124723

<http://www.dh.gov.uk/en/Policyandguidance/Healthandsocialcaretopics/Socialcare/Aboutsocialcare/> (١٤١)
. DH_4106483

http://www.dh.gov.uk/en/Publicationsandstatistics/Publications/PublicationsPolicyAnd_Guidance/ (١٤٢)
. DH_4127357

الجديدة: صحتنا، رعايتنا، قرارنا: اتجاه جديد للخدمات المجتمعية^(١٤٣). ونُشرت هذه الورقة البيضاء في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وهي تقترح إجراءات تمنح الناس فرصاً أفضل للاستفادة من الخدمات وتحكماً أكبر في صحتهم. وهي تُعد بتحول جذري ومستدام في طريقة استخدام الموارد وتتصدى للتحديات المقبلة بتركيز جديد على الرعاية الوقائية لمساعدة الناس على التمتع بصحة جيدة الآن وقد صاروا أطول عمراً.

أهداف الحكومة

٣٠٢- يتمثل هدف القضاء على التفاوت في مجال الصحة المنصوص عليه في الاتفاق الوطني للخدمة العامة (إنكلترا) في خفض جوانب التفاوت في النواتج الصحية بنسبة ١٠ في المائة، قياساً بمعدل وفيات الرضع والعمر المتوقع عند الميلاد، بحلول عام ٢٠١٠. وتهدف الحكومة أيضاً إلى خفض الفجوة بين خمس المناطق ذات المؤشرات الأسوأ فيما يتعلق بالصحة والحرمان والسكان عموماً بنسبة ١٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠١٠. ونُشرت استراتيجية وطنية بشأن التفاوت في مجال الصحة لإنكلترا (التصدي للتفاوت في مجال الصحة: برنامج عمل^(١٤٤))^(٢٠٠٣) من أجل دعم الهدف والعمل في سبيل تحقيق خفض مستدام بعيد الأجل في التفاوت في مجال الصحة. وتهدف الاستراتيجية إلى تحسين صحة أفقر ٣٠-٤٠ في المائة من السكان حيث يقع العبء الأكبر للمرض.

٣٠٣- وكان هذا النهج هو الذي أدى إلى إنشاء "مناطق رائدة" تغطي ٧٠ منطقة محلية ذات المؤشرات الأسوأ فيما يتعلق بالصحة والحرمان، أي حوالي ٢٨ في المائة من السكان. وكانت هذه المناطق الرائدة هي محل تركيز المزيد من الجهود. وعلى سبيل المثال، فإن البرامج التي نُفذت على التتابع في مختلف أنحاء البلد طبقاً للورقة البيضاء "اختيار الصحة"، مثل برنامج المدربين الصحيين، نُفذت أولاً في هذه المناطق. وتم تحديد تدخلات أخرى للخدمات الصحية الوطنية، مثل تلك المتعلقة بالمرض القلبي الوعائي والسكتة، بوصفها الأكثر مساهمة على الأرجح في الهدف. وتم تحديد التفاوت في مجال الصحة كأولوية بالنسبة للخدمات الصحية الوطنية والسلطات المحلية على حد سواء. وحدد "برنامج العمل" أيضاً عدداً من المجموعات الضعيفة المحتاجة لدعم مجتمعي محدد. وتشمل هذه المجموعات مجتمعات السود والأقليات الإثنية التي هي أكثر احتمالاً للعيش في أفقر المناطق المحلية والمسنين والمرضى العقليين وعديمي المأوى والمساجين وطالبي اللجوء واللاجئين. وقد وفرت الأعمال التي جرت في المناطق الرائدة الدعم لهذه المجموعات أيضاً.

٣٠٤- ويجري إعداد تقرير سنوي عن التقدم المحرز مقارنة بالهدف. وفي حين استمر العمر المتوقع في التحسن بالنسبة لإنكلترا ككل، إلا أنه تحسن على نحو أبطأ في المناطق الرائدة. ويوفر آخر تقرير حالة تفاصيل عن الوضع الراهن. وهو يبين، بالنسبة للعمر المتوقع للرجال، أن الفجوة النسبية أوسع بنسبة ١ في المائة عما كانت عليه في خط الأساس (١٩٩٥-١٩٩٧). وبالنسبة للعمر المتوقع للنساء، ازدادت الفجوة اتساعاً بنسبة ٨ في المائة عما كانت عليه في خط

<http://www.dh.gov.uk/en/Publicationsandstatistics/Publications/PublicationsPolicyAndGuidance/> (١٤٣)
. DH_4127453

<http://www.dh.gov.uk/en/Publicationsandstatistics/Publications/PublicationsPolicyAndGuidance/> (١٤٤)
. DH_4008268

الأساس^(١٤٥). وما زالت التفاوتات في مجال الصحة عنيدة ومستمرة وصعبة التغيير. بيد أنه حدثت بعض التحسينات في المحددات الاجتماعية الأوسع للتفاوت في مجال الصحة، لا سيما فيما يتعلق بالحد من فقر الأطفال وتحسين الإسكان. وقد جرى مؤخراً استعراض عنصر الهدف الخاص بالعمر المتوقع. وخلصت عملية الاستعراض إلى أنه رغم أن الفجوة أوسع مما كانت عليه في خط الأساس، فإن الهدف قابل للتحقيق - وإن غالبية المناطق الرائدة في الطريق إلى تحقيق الهدف، أو قريبة من هذا الطريق. كذلك فإن نسبة قدرها ٦٠ في المائة من المناطق الرائدة السبعين في طريقها إلى تضييق فجوتها هي في العمر المتوقع بما يتفق مع هدف عام ٢٠١٠، مقارنة بخط الأساس للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧.

٣٠٥- ونشرت الحكومة مؤخراً تقريراً عن استعراض التفاوت في وفيات الرضع من أجل تركيز العمل بشأن هذه القضية (استعراض التفاوت في مجال الصحة، وفيات الرضع، هدف اتفاق الخدمات العامة (٢٠٠٧))^(١٤٦). ويستكشف هذا التقرير البيانات المتعلقة بوفيات الرضع، كما يحدد نماذج التدخلات الأكثر احتمالاً لأن يكون لها تأثير على الهدف. وتشمل هذه التدخلات حمل المراهقات والتدخين أثناء الحمل والسمنة ووفيات الرضع المفاجئة وغير المتوقعة في صفوف المجموعة المستهدفة. وهو يبرز أيضاً أهمية الزيارات الطبية المبكرة قبل الولادة. ويتضمن التقرير توصيات لتحسين تحقيق الهدف محلياً، كما يحدد ٤٣ منطقة محلية بما أكبر أعداد من وفيات الرضع في المجموعة المستهدفة. وسوف تكون هذه المناطق موضع تركيز الجهود المبذولة في إطار خطة التنفيذ الخاصة بالحد من التفاوت في مجال الصحة من حيث وفيات الرضع المقرر نشرها في وقت لاحق من هذا العام.

هيئات الرعاية الأولية

٣٠٦- هيئات الرعاية الأولية هي الآن محور الخدمات الصحية الوطنية وتتحكم في ٨٠ في المائة من إجمالي ميزانية الخدمات الصحية الوطنية. ونظراً لأنها منظمات محلية، فهي أقدر على فهم احتياجات مجتمعاتها. وهيئات الرعاية الأولية مسؤولة عن:

- تقييم الاحتياجات الصحية لجميع الناس في مناطقها المحلية واستشراك احتياجات مجتمعاتها المحلية، وتكليف الخدمات المناسبة، مثل الممارسين العامين والمستشفيات وأطباء الأسنان، بتلبية هذه الاحتياجات؛
- تحسين صحة مجتمعاتها المحلية بشكل عام؛
- ضمان أن هذه الخدمات في متناول كل من يحتاجها؛
- الإصغاء لآراء المرضى بشأن الخدمات واتخاذ إجراءات على أساسها؛
- ضمان أن المنظمات التي توفر هذه الخدمات، بما في ذلك منظمات الرعاية الاجتماعية، تعمل معاً بفاعلية؛
- إجراء تقييم سنوي لممارسات الممارسين العامين في منطقتها.

(١٤٥) Status Report on the Programme for Action - 2006 Update of Headline Indicators (2006)

(١٤٦) <http://www.dh.gov.uk/en/Publicationsandstatistics/Publications/PublicationsPolicyAndGuidance/>

٣٠٧- وهيئات الرعاية الأولية قائمة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وهي مسؤولة مباشرة أمام سلطتها الصحية الاستراتيجية المحلية. وهي تضطلع أيضاً، إلى جانب شراء الخدمات ورصدها، بدور حاسم بالنسبة لدعم منظمات الخدمات الصحية الوطنية. فهي تساعد الممارسين العاميين المحليين وهيئات الخدمات الصحية الوطنية وقطاعات الخدمات الصحية الوطنية الأخرى على التفكير بطريقة ابتكارية في كيفية توفير رعاية أفضل وأكثر ملاءمة لمرضاها في المجتمعات المحلية.

التحصين

٣٠٨- إن من حق كل طفل أن يتمتع بالحماية من الأمراض المعدية. ولا ينبغي منع أي طفل من التحصين دون التفكير بجدية في عواقب ذلك، سواء بالنسبة للطفل نفسه أو بالنسبة للمجتمع. وما زال تحسين التحصين للجميع والحد من التفاوت في تلقيه من أولويات الإدارة الصحية. وقد أعادت الورقة البيضاء صحتنا، رعايتنا، قرارنا، تأكيد التزام الحكومة بتحسين خدمات التحصين للجميع - في سياق الاتجاهات المتعلقة بالمجموعات والمجتمعات المحرومة. وتضمن المملكة المتحدة، في معرض تطوير برنامج تحصينها الناجح وصيانتها، أن:

- سياسة التحصين قائمة على أفضل الأدلة العلمية والطبية المتاحة؛
- الخدمات الصحية الوطنية تحصل على الدعم اللازم لتنفيذ برنامج التحصين بفاعلية؛
- المواد الإعلامية المخصصة للوالدين والمهنيين الصحيين واضحة وقائمة على الأدلة وتلبي احتياجات المجموعة المستهدفة.

٣٠٩- وفي الأجل البعيد، تهدف المملكة المتحدة إلى تحقيق معدلات تحصين تبلغ ٩٥ في المائة (أو أكثر) بالنسبة لجميع تحصينات الطفولة الروتينية ومعدلات تحصين عالية للتحصينات غير الروتينية للأطفال المعرضين للخطر.

تحصينات أولية مكتملة عند ٢٤ شهراً (تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)				
السعال الديكي (الشاهوق)	التهاب سنجابية النخاع	المستدمية النزلية	التهاب السحايا جيم	الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية
٩٤,٥%	٩٤,٥%	٩٤,٣%	٩٤,٠%	٨٥,٩%

٣١٠- وتتوافر لجميع السكان إمكانية اللجوء إلى عاملين مدربين لعلاج الأمراض والإصابات العادية. وحتى لو كان شخص ما غير مسجل لدى ممارس عام، مثل المسافرين أو طالبي اللجوء، فإن بإمكانه أن يذهب إلى مركز حوادث وطوارئ أو إلى عيادة خارجية، وإذا كان الأمر يتعلق بطفل وضرورياً فسوف يقوم طبيب أطفال بمعاينة الحالة. وتتوافر رعاية الأسنان أيضاً مجاناً لجميع الأطفال في المملكة المتحدة. وهناك أيضاً التزام قانوني بوجود طبيب أو قابلة مع كل امرأة أثناء وضعها. ويتعين أن تكون القابلة موجودة خلال كامل عملية الوضع، وهي مسؤولة عن كامل رعاية التوليد التي توفر أثناء الطلق والولادة.

٣١١- ولدى المملكة المتحدة أيضاً نظام رصد شامل لتحديد الأحداث المتعلقة بالأمراض المعدية واتجاهاتها، كما أن لدى الخدمات الصحية الوطنية جنباً إلى جنب مع وكالة حماية الصحة، التي أنشئت عام ٢٠٠٤، استراتيجيات للتصدي للأمراض والسيطرة عليها.

المسنون

٣١٢- توفر الخدمات الصحية الوطنية مجاناً وبالتالي فإن الناس، بما في ذلك المسنون، لا يتأثرون مباشرة بارتفاع تكاليف الصحة. واتخذت الحكومة كذلك خطوات من أجل ضمان أنه مع ارتفاع التكاليف فإن المسنين، وهم المستهلكون الرئيسيون للرعاية الصحية، يظلون أولوية. وقد حدد إطار الخدمات الوطنية للمسنين (٢٠٠١)^(١٤٧) استراتيجية مدتها ١٠ سنوات لتحسين الخدمات المقدمة للمسنين، بما في ذلك في المستشفيات. ويتمثل أحل الأهداف الرئيسية لإطار الخدمات الوطنية في استئصال التمييز على أساس السن وضمان عدم التمييز أبداً بطريقة غير منصفة ضد المسنين في الاستفادة من الخدمات الصحية الوطنية أو من خدمات الرعاية الاجتماعية بسبب سنهم. ويوضح إطار الخدمات الوطنية أن الخدمات الصحية الوطنية ستوفر، بصرف النظر عن السن، على أساس الحاجة الإكلينيكية وحدها. ونشرت الحكومة مؤخراً وصفاً للرعاية: لا مكونات بها إطلاقاً (٢٠٠٧)^(١٤٨). ويحدد هذا المنشور الحالة الإكلينيكية للإصلاح الذي يأخذ احتياجات المسنين في الحسبان ويساند الحاجة إلى خدمات متخصصة للمسنين، مع التركيز في الوقت نفسه على تقريب الرعاية من المنزل والحد من الحاجة إلى الرعاية المكثفة في المستشفيات.

التشيف الصحي

٣١٣- في إنكلترا، نشرت الحكومة في عام ٢٠٠٤ الورقة البيضاء اختيار الصحة: تيسير الخيارات الصحية^(١٤٩) التي تحدد كيف ستيسر الحكومة على الناس إجراء الخيارات الصحية عن طريق مساعدتهم بطريقة عملية على اتباع أساليب حياة صحية بدرجة أكبر. وحددت الورقة البيضاء هدفاً طموحاً يتمثل في أن تعمل جميع المدارس لبلوغ وضع المدارس الصحية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، على أن تكون نسبة قدرها ٧٥ في المائة من المدارس قد بلغت وضع المدارس الصحية بالفعل بحلول هذا التاريخ. ومن خلال "البرنامج الوطني للمدارس الصحية"، طُلب من المدارس أن تبين امتثالها لمجموعة من المعايير الصارمة تحت أربعة مواضيع رئيسية باستخدام المجتمع المدرسي بكامله وهي:

[http://www.dh.gov.uk/en/Publicationsandstatistics/Publications/PublicationsPolicyAnd Guidance/](http://www.dh.gov.uk/en/Publicationsandstatistics/Publications/PublicationsPolicyAndGuidance/) (١٤٧)
.DH_4003066

[http://www.dh.gov.uk/en/Publicationsandstatistics/Publications/PublicationsPolicyAnd Guidance/](http://www.dh.gov.uk/en/Publicationsandstatistics/Publications/PublicationsPolicyAndGuidance/) (١٤٨)
.DH_065224

[http://www.dh.gov.uk/en/Publicationsandstatistics/Publications/PublicationsPolicyAnd Guidance/](http://www.dh.gov.uk/en/Publicationsandstatistics/Publications/PublicationsPolicyAndGuidance/) (١٤٩)
.DH_4094550

- التثقيف الشخصي والاجتماعي والصحي بما في ذلك التثقيف في مجال الجنس والعلاقات والتثقيف في مجال المخدرات؛
- الغذاء الصحي؛
- النشاط البدني؛
- الصحة العاطفية والرفاه (بما في ذلك التنمّر).

٣١٤- يحدد "إطار التثقيف الشخصي والاجتماعي والصحي"، عبر المراحل المدرسية الرئيسية الأربع كلها (للتلاميذ من سن ٥ سنوات إلى ١٦ سنة)، برنامجاً منظماً من الفرص التعليمية يمكن للتلاميذ من خلاله أن يكتسبوا ما يلزم من المعارف والمهارات والفهم لتحمل مسؤولية أنفسهم وإظهار الاحترام للآخرين وتكوين الوعي الذاتي والثقة اللازمين للحياة. وجرى التصدي أيضاً للإلمام بأساسيات الصحة من خلال برنامج "اكتساب المهارات في مجال الصحة" الذي يجمع بين تعليم القراءة والكتابة واللغة والحساب والمهارات الصحية في برامج تعليم الكبار التي تركز على من يتسمون بانخفاض المهارات وسوء النتائج التعليمية.

٣١٥- وقد استثمرنا في إنكلترا في برنامج المرضى الخبراء. وهذا البرنامج هو برنامج إدارة ذاتية لمن يعانون من ظروف صحية طويلة الأمد. وهو يساعد الناس على إدارة ظروفهم بشكل أفضل يوماً بيوم وعلى تحسين نوعية حياتهم. وسوف يؤدي الاستثمار إلى إيجاد ما يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ مكان في الدورة بحلول عام ٢٠١٢، وإلى تحسين التنوع من أجل جعل البرنامج أقرب مناصلاً للأشخاص الضعفاء والمهمشين.

٣١٦- وتقوم الحكومة أيضاً بتنفيذ عدد من البرامج الموجهة للجمهور والمصممة لتعزيز التحسينات الصحية والحد من التفاوت في مجال الصحة. وتشمل هذه البرامج مكافحة التبغ والصحة الجنسية والتثقيف بشأن مضار الكحول وإساءة استعمال المواد والتغذية الصحية والتحصين ضد النزلة الوافدة الموسمية.

بيانات إحصائية^(١٥٠)

٣١٧- في إنكلترا وويلز، يقل العمر المتوقع عند الميلاد في صفوف العمال اليدويين شبه المهرة أو غير المهرة عنه في المهن الأخرى. وانتشار التبليغ الذاتي المعايير حسب السن عن مرض مقيد طويل الأمد في صفوف من لم يعملوا قط وفي صفوف من يشغلون مهناً شبه روتينية أو روتينية في المملكة المتحدة أعلى منه في باقي المهن. وفي إنكلترا وويلز، وبعد مراعاة اختلاف الهياكل العمرية للمجموعات، يتسم الرجال والنساء في المجموعات الإثنية الباكستانية والبنغلاديشية بأنهم أصحاب أعلى معدلات تبليغ ذاتي عن مرض مقيد طويل الأمد - أعلى بحوالي مرّة ونصف منها في صفوف مجموعة البريطانيين البيض الإثنية في عام ٢٠٠١. ويتسم الغجر والرحالة بأن حالتهم الصحية أسوأ كثيراً منها لباقي سكان المملكة المتحدة وأنهم يبلغون ذاتياً أكثر منهم بدرجة كبيرة عن أعراض اعتلال الصحة. ومعدل استقبال مجموعات السود والمنتمين لمنطقة البحر الكاريبي والأفارقة السود في خدمات الصحة العقلية أعلى من

المتوسط بثلاث مرّات. والعمر المتوقع عند الميلاد في اسكتلندا أقل منه في سائر أقاليم المملكة المتحدة. وفي إنكلترا، يقل العمر المتوقع عند الميلاد في المناطق الشمالية عنه في مناطق إنكلترا الأخرى. ومعدلات الوفيات المعاييرة حسب السن أعلى في المناطق الشمالية من إنكلترا منها في مناطق إنكلترا الأخرى. وانتشار التبليغ الذاتي المعايير حسب السن عن مرض مقيد طويل الأمد أعلى في المناطق الشمالية من إنكلترا منه في مناطق إنكلترا الأخرى.

آيرلندا الشمالية

٣١٨- على الرغم من تحقيق تقدم على عدد من جبهات التصدي لأوجه عدم المساواة، لا سيما من خلال استراتيجية الاستثمار من أجل الصحة^(١٥١)، فالحقيقة هي أن تفاوتاً مهماً في مجال الصحة ما زال موجوداً في آيرلندا الشمالية. ويتعلق التفاوت في مجال الصحة بالمجموعات السكانية، وبالتباين في الصحة والعمر المتوقع بين مختلف المجموعات في المجتمع. وهذا التباين موجود عبر مناطق جغرافية مختلفة، وبين الجنسين وبين المجتمعات الإثنية المختلفة، وبين المجموعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. فعلى سبيل المثال، يموت الأشخاص المنتمون للمجتمعات المحرومة والمجموعات المستبعدة اجتماعياً في سن أصغر، ومن الأرجح أنهم يعانون من اعتلال الصحة لمدة أطول كثيراً خلال حياتهم. ومتوسط العمر المتوقع للرحالة يقل بما يتراوح بين ١١ و ١٥ سنة عنه في صفوف المجتمعات المستقرة. ومعدلات الوفاة نتيجة مرض القلب التاجي والسرطان والسكتة بين أدنى مجموعة اجتماعية - اقتصادية أعلى من ضعفها بين أعلى مجموعة اجتماعية - اقتصادية. وهناك أيضاً معدل الانتحار المرتفع بين الشباب في آيرلندا الشمالية. ومستويات الداء السكري أعلى بين المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية "غير الماهرة". وانتشار السمنة وما قبل السمنة عال أيضاً في صفوف الأطفال والشباب في آيرلندا الشمالية.

٣١٩- ومن منظور المساواة وحقوق الإنسان، يواجه البعض مشاكل لدى محاولة الاستفادة من الخدمات الصحية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، تبين الأبحاث أن الأشخاص المنتمين لمجتمعات السود والأقليات الإثنية الذين يتحدثون الإنكليزية قليلاً أو لا يتحدثونها على الإطلاق يواجهون صعوبات في الاستفادة من الخدمات الصحية والاجتماعية؛ وأن المواقف السلبية التي يتخذها بعض العاملين في خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية تجعل السحاقيات واللواطيين ومشتهيي الجنسين وعديمي الجنس يحمون عن الاستفادة من الخدمات التي يحتاجونها؛ وأن الأشخاص الذين يعانون من المشاكل العقلية يواجهون صعوبات في الحصول على المعلومات، بما في ذلك معلومات عن التشخيص والتداوي وخيارات العلاج والوصول إلى الخدمات والاستقبال/الخروج وترتيبات الإعاشة ومزايا الضمان الاجتماعي. وتفيد التقارير أن النساء المعوقات يعانين من صعوبات خاصة في الاستفادة من الخدمات، مثل الرعاية الصحية الإنجابية والتقصي. وتجعل ساعات الخدمة غير المرنة من العسير على الشباب عديمي المأوى الاستفادة من الخدمات في حالات الطوارئ التي تحدث في غير ساعات العمل^(١٥٢).

(١٥١) يمكن الحصول على مزيد من المعلومات من الموقع <http://www.investingforhealthni.gov.uk>.

(١٥٢) انظر *Access to Health and Social Services in Northern Ireland* في الموقع

<http://www.dhsspsni.gov.uk/index/hss/equality/eq-literature-review.htm>

٣٢٠- وأظهرت نتائج استبيان مواقف الجمهور لعام ٢٠٠٤^(١٥٣) إزاء الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الشخصية في آيرلندا الشمالية أن ٢٩ في المائة من الذين ردّوا على الاستبيان يشعرون أن الخدمات الصحية والاجتماعية لا تعامل الجميع بشكل منصف. ومن بين هؤلاء، ذكر الثلثان تقريباً (٦٣ في المائة) المسنين بوصفهم المجموعة التي تعامل بأقل صورة مرضية، وأن إحدى أكبر المشاكل تتمثل في مواقف العاملين في الخدمات الصحية والاجتماعية إزاء المسنين. وأعرب الأشخاص المنتمون للأقليات الإثنية والأشخاص الذين يعانون من اعتلال السمع والأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التعلم عن رغبتهم في الاستفادة من خدمات المترجمين بمزيد من اليسر. وكان من رأي الذين ردوا على الاستبيان أنه ينبغي جعل مرافق مقدمي الخدمات أكثر ملاءمة لمن يعانون من الإعاقة وأنه ينبغي توفير خدمات أفضل في غير ساعات العمل، لا سيما في المناطق الريفية.

٣٢١- ولا تبين الفقرات الواردة أعلاه سوى بعض المشاكل المتعلقة بأوجه التفاوت والقضايا المتعلقة بالمساواة التي تؤثر على الصحة والرفاه. وسوف تُسهم الاستراتيجية وخطة العمل في التصدي لها.

ويلز

٣٢٢- "مصممة للحياة" هي رؤية حكومة جمعية ويلز على مدى عشر سنوات لإنشاء رعاية عالمية المستوى في ويلز في القرن الحادي والعشرين. وتصف هذه الرؤية، التي أُعلن عنها في أيار/مايو ٢٠٠٥، نوع خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية التي يمكن لسكان ويلز توقعها بحلول عام ٢٠١٥ وكيفية تطويرها. وهي تركز في المقام الأول على الخدمات الصحية وتحسين الصحة. وسوف يجري استعراض التقدم نحو تحقيق هذه الرؤية في عام ٢٠٠٨ وفي عام ٢٠١١. وسوف يُستفاد من المعلومات الناجمة عن كل عملية استعراض في إعداد إطار استراتيجي جديد لتوجيه الأنشطة خلال السنوات الثلاث التالية. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية في تحسين الصحة والحد من التفاوت في مجال الصحة أو القضاء عليه إن أمكن. وكجزء من أول استعراض سيجري في عام ٢٠٠٨، ستقيّم الجمعية مدى التقدم المحرز في تحسين الصحة والحد من التفاوت في مجال الصحة في ويلز. وبعد أن تكمل حكومة جمعية ويلز هذا الاستعراض ستقوم بنشر استراتيجية منقحة بشأن التفاوت في مجال الصحة.

٣٢٣- وفي عام ٢٠٠١، أعلنت حكومة جمعية ويلز عن إنشاء "صندوق التفاوت في مجال الصحة" لحفز ودعم الإجراءات المحلية الرامية إلى التصدي للتفاوت في مجال الصحة والعوامل التي تمم فيه، بما في ذلك التفاوت في تيسير الاستفادة من الخدمات. وتتولى المشاريع التي يجري تمويلها تنفيذ مجموعة متنوعة من الإجراءات والخدمات عبر أكثر مجتمعات ويلز حرماناً لتلبية الاحتياجات المحلية من خلال إجراءات محددة الهدف. وقد استثمرت حكومة جمعية ويلز ٥ ملايين جنيه إسترليني كل عام في صندوق التفاوت في مجال الصحة خلال السنوات الخمس الأولى، وسوف تستثمر ٥,٨ مليون جنيه إسترليني حتى عام ٢٠٠٨.

٣٢٤- ويوفر الاستثمار المتاح من صندوق التفاوت في مجال الصحة المساعدة التي يحتاجها الناس لتحسين صحتهم، وهو مثال جيد للالتزام الجمعية القوي بالوقاية من اعتلال الصحة. وتحتل مشاريع الصندوق مكان

(١٥٣) يمكن الحصول على التفاصيل الكاملة لاستبيان مواقف الجمهور لعام ٢٠٠٤ من الموقع http://www.dhsspsni.gov.uk/index/stats_research/stats-pubs/stats-hpss_attitudes.htm.

الصدارة في برنامج التحديات الصحية في ويلز الذي يبيّن زخماً مهماً بوصفه بؤرة تركيز جميع الجهود الرامية إلى تحسين الصحة في ويلز. وتبيّن المشاريع الاثنان والستون التي تمولها عبر ويلز حكومة جمعية ويلز أن الإجراءات المحلية يمكن أن تحدث فرقاً هائلاً في التصدي لاعتلال الصحة في بعض من أكثر المجتمعات حرماناً. واعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٠٣، يتعين على السلطات المحلية والمجالس الصحية المحلية أن تعد وتنفذ استراتيجية خاصة بالصحة والرعاية الاجتماعية والرفاه في مناطقها المحلية. وسوف يتعين عليها، في معرض القيام بذلك، أن تتعاون مع مجموعة متنوعة من الشركاء المحليين. والشركاء المسمّون هم:

- هيئات الخدمات الصحية الوطنية
- اللجنة الصحية لويلز (الخدمات المتخصصة)
- المجالس الصحية المجتمعية
- المجالس التطوعية للمقاطعات
- أي هيئة تطوعية أو معنية بالأعمال أو خاصة أخرى مهتمة بالصحة والرفاه.

٣٢٥- وتم إعداد وثائق توجيهية لتوفير نظرة عامة على الاستراتيجيات الخاصة بالصحة والرعاية الاجتماعية والرفاه وعلى أهم مراحلها. وتوفر مجموعة التوجيه الرئيسية مشورة أكثر تفصيلاً عما سيتعين على السلطات المحلية والمجالس الصحية المحلية وشركائهم عمله لتنفيذ استراتيجيتهم المحلية. وتحدد الوثيقة "الرفاه في ويلز" رؤية حكومة جمعية ويلز لنهج متكامل تضيف السياسات والبرامج فيه قيمة بعضها لبعض في تصديها للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر في صحة الناس.

المادتان ١٣ و ١٤ - الحق في التعليم

الحماية بموجب صكوك دولية أخرى صدقت عليها المملكة المتحدة

- اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠)
- الميثاق الاجتماعي الأوروبي (١٩٦١).

التقدم المحرز منذ التقرير الدوري الرابع

المملكة المتحدة

٣٢٦- انظر أيضاً تقرير الحكومة الدوري السادس عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(١٥٤).

٣٢٧- تهدف الحكومة إلى بناء اقتصاد تنافسي ومجتمع متكامل عن طريق^(١٥٥): إيجاد فرص تسمح للجميع بتطوير ما تعلموه؛ وإطلاق إمكانات الناس الكامنة لإنجاز أقصى ما في استطاعتهم؛ وتحقيق التميز في معايير التعليم ومستويات المهارات. وقد تم تعيين خمسة أهداف محددة:

- حماية الأطفال والشباب وتحسين حياتهم ورفاههم وكسر دائرة الحرمان؛
- الارتقاء بالمعايير المدرسية والتصدي للفجوة في الإنجاز المدرسي؛
- تأهيل جميع الشباب الذين يبلغون ١٩ سنة من العمر للتوظيف الماهر أو التعليم العالي؛
- التصدي للفجوة في مهارات البالغين؛
- زيادة المشاركة في التعليم العالي وتوسيعها.

٣٢٨- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، نشرت الحكومة استراتيجية خمسية للأطفال والمتعلمين^(١٥٦). وتحدد الاستراتيجية خمسة مبادئ رئيسية:

- إتاحة المزيد من الخيارات والتعامل الشخصي، مع إيلاء مكان الصدارة لرغبات واحتياجات خدمات الأطفال وآبائهم ومعلميهم؛
- فتح الباب أمام مقدمي خدمات جدد ومختلفين وإتاحة الفرصة لتقديم الخدمات بطرق جديدة ومختلفة؛
- توفير الحرية والاستقلال للمدرسين والأوصياء والمديرين في الخطوط الأمامية من خلال مساءلة واضحة وبسيطة وترتيبات أكثر ثباتاً وبساطة بشأن التمويل؛
- التزام رئيسي بتطوير الموظفين من خلال دعم وتدريب رفيعي النوعية من أجل تحسين التقييم والرعاية والتعليم؛
- عقد شراكات مع الآباء والموظفين والمتطوعين والمنظمات التطوعية من أجل إتاحة أفضل فرص الحياة للأطفال والشباب والبالغين.

٣٢٩- وتتمثل أهداف الاستراتيجية للسنوات المبكرة فيما يلي: إتاحة الفرصة أمام الأبوين للحصول على دعم من جهة واحدة محلية عن طريق مراكز الأطفال التي توفر الرعاية للأطفال والتعليم والصحة والتوظيف والدعم للوالدين؛ وتوفير المزيد من الفرص والدعم للوالدين للبقاء في المنزل مع طفلهم منذ الولادة وحتى يبلغ الثانية من العمر إذا رغبوا في ذلك؛ وإتاحة نظام مرن من التعليم والرعاية يجمع بين التعليم ورعاية الأطفال ويوفر ١٢,٥ ساعة من الدعم المجاني أسبوعياً لمن بلغوا الثالثة أو الرابعة من العمر قبل أن يلتحقوا بالمدرسة، مع إتاحة مزيد من الخيارات للوالدين بشأن الوقت الذي يستخدمون فيه هذا الدعم؛ وتطوير مدارس تعمل من الشروق حتى

(١٥٥) <http://www.dfes.gov.uk/publications/deptreport2007/docs/deptreport2007.pdf>

(١٥٦) <http://www.dfes.gov.uk/publications/5yearstrategy/docs/DfES5Yearstrategy1.rtf>

الغروب، وتقديم وجبة الإفطار وبها نواد لما بعد اليوم الدراسي من أجل مساعدة الوالدين على التكيف مع حياتهم الناشطة؛ وإنشاء هيئات استثنائية للأطفال تجمع شمل جميع من يوفر خدمات للأطفال وأسراهم في كل منطقة محلية، وضمان حصول الأطفال المعرضين للخطر على الرعاية والتعليم والحماية السليمة.

٣٣٠- وتمثل أهداف الاستراتيجية في المدرسة الابتدائية فيما يلي: إتاحة الفرصة أمام كل طفل لتحقيق أفضل تقدم ممكن في القراءة والكتابة والرياضيات، عن طريق تزويد المدارس بمدرسين وموظفي دعم رفيعي النوعية يقدمون للأطفال تعليماً مكيفاً بدرجة أكبر لاحتياجاتهم؛ وتوفير منهج دراسي أوسع وإتاحة الفرصة أمام كل طفل لتعلم لغة أجنبية وعزف الموسيقى والمشاركة في الرياضة التنافسية؛ وإقامة علاقة أوثق بين الوالدين والمدرسة عن طريق توفير معلومات أفضل من خلال "موجز للمدرسة" جديد والمزيد من التعلّم الأسري؛ وزيادة عدد المدارس الابتدائية التي تعمل معاً في شبكات، داعمة بعضها بعضاً ومتحدية الفشل؛ والاستعانة بأفضل النظائر للمساعدة على تحسين بقية المدارس؛ وتقويم المدارس السيئة بسرعة أو إغلاقها.

٣٣١- وفي التعليم الثانوي، يتمثل غرض الحكومة الرئيسي على مدى السنوات الخمس المقبلة في الارتقاء بنوعية التعليم والتدريس والتعلم لكل تلميذ وتوسيع مجموعة الخيارات الحقيقية المتاحة له. وقد حددت الحكومة ثمانية إصلاحات رئيسية:

- ميزانيات ثلاث سنوات مضمونة لكل مدرسة اعتباراً من عام ٢٠٠٦، ومرتبطة بعدد التلاميذ، مع ضمان حصول كل مدرسة أيضاً على زيادة سنوية دنيا عن كل تلميذ. سوف تمنح ميزانية المدارس المخصصة، المضمونة من الحكومة الوطنية والمقدمة من خلال السلطات المحلية، الضمان والثقة الماليين للنظائر والأوصياء والقدرة على التخطيط للمستقبل؛
- مدارس متخصصة عامة - ومدارس متخصصة أفضل. سوف يتسنى لكل مدرسة أن تصبح مدرسة متخصصة تمثل مهمتها في إقامة مركز للتميز الدراسي. وسوف يتسنى للمدارس المتخصصة أن تختار موضوع تخصص ثانياً لمواصلة تنفيذ مهمتها. وسوف تتاح الفرصة أمام المدارس المتخصصة الرفيعة الأداء لكي تصبح مدارس تدريب أو تحتل مراكز القيادة في الشراكات، كما أن تلك التي لا يوجد لديها صف سادس ستتاح لها فرص جديدة لاستيفاء شروط الصف السادس؛
- الحرية لجميع المدارس الثانوية في أن تمتلك أرضها ومبانيها وتدير أصولها وتعيين موظفيها وتحسن هيئات إدارتها وتعقد شراكات مع جهات راعية ومؤسسات تعليمية خارجية. في الوقت الراهن تتمتع مدرسة واحدة من كل ثلاث مدارس بهذه الصلاحيات أو بأغلبها، بما في ذلك المدارس التي تحصل على إعانة والمدارس "المؤسسية". وفي المستقبل سيكون من حق جميع المدارس - باستثناء المدارس الفاشلة - أن تحصل على جميع هذه الصلاحيات بتصويت بسيط من مجالس إدارتها عقب فترة مشاورات قصيرة. وسيظل الشرط الوطني الصارم الخاص بالقبول العادل سارياً؛ ولن تسمح الحكومة بأي تمديد للاختيار حسب القدرات، الذي يجرم الوالدين من حق الاختيار؛

- مزيد من الأماكن في المدارس الرائجة. ليس هناك قاعدة للأماكن الفائضة. فجميع المدارس الناجحة والرائجة لها حق اقتراح أن تتوسع. وقد أخذت الحكومة لأول مرة بتمويل رأسمالي مخصص لتشجيع ذلك، وقواعد تسمح به إلا في حالات استثنائية. وسوف تأخذ الحكومة بمسار سريع نحو التوسع من أجل إتاحة المزيد من الأماكن في المدارس الرائجة، وسوف تفرض منافسات على المدارس الجديدة مما سيتيح لمجموعات الآباء وغيرها إمكانية تعزيز المدارس، بما في ذلك المدارس الأصغر. وسوف يسمح ذلك للمدارس الناجحة بأن تُنشئ وتدير مدارس واتحادات جديدة تماماً؛

- "علاقة جديدة مع المدارس" للحد من الروتين الذي تنطوي عليه المساءلة، ولكن في الوقت نفسه دون ترك المدارس لتفعل ما تشاء. التفتيش والمساءلة والتدخل من أجل معالجة الفشل أمور ضرورية لكي يزدهر الاستقلال بشكل سليم. بيد أنه يتعين لها أن تكون ريفية النوعية ومنطوية على الحد الأدنى من البيروقراطية. وسوف تحفض الحكومة عبء التفتيش الواقع على المدارس إلى النصف، ولكن دون غض النظر عن التوقع بأنه يتعين على المدارس التحسن باستمرار. وسوف تستعيب الحكومة أيضاً عن نظام "مستشاري الربط" الراهن التابع للسلطات المحلية باستعراض سنوي وحيد يجريه "شريك في تحسين المدارس"، يكون عادة ناظراً يمارس عمله في مدرسة ناجحة. وفي حالات الفشل، سيعقب ذلك تدخل حسب الحاجة. وسوف تخضع المدارس الريفية الأداء للاستعراض الرسمي مرة واحدة كل ثلاث سنوات؛

- ٢٠٠ أكاديمية بحلول عام ٢٠١٠ - والمزيد من المدارس الجديدة. ستوفر الحكومة ما يلزم لكي تكون ٢٠٠ أكاديمية مستقلة الإدارة قد افتتحت أو في طريقها للافتتاح بحلول عام ٢٠١٠ في المناطق التي تكون المدارس الثانوية فيها غير كافية. وسوف يجل بعضها محل مدارس ضعيفة الأداء؛ وسيكون بعضها الآخر جديداً تماماً، لا سيما في لندن حيث يوجد طلب على الأماكن في المدارس الجديدة؛

- إصلاح جميع المدارس الثانوية أو إعادة بنائها وفق المعايير الحديثة على مدى السنوات العشر أو الخمس عشرة المقبلة. سوف يتيح برنامج "بناء المدارس للمستقبل"، الذي يجري تنفيذه بفضل زيادة الميزانية الرأسمالية للمدارس إلى سبعة أمثالها منذ عام ١٩٩٧، لكل مدرسة المباني والمرافق وتكنولوجيا المعلومات التي تحتاجها لكي تنجح. وسوف يعزز أيضاً الإصلاح في كل منطقة محلية، بما في ذلك توسيع المدارس الرائجة وإغلاق المدارس الفاشلة وإنشاء مدارس وصفوف سادسة جديدة؛

- "الشراكات المؤسسية" كيما يتسنى للمدارس أن تكون معاً مجموعات للارتقاء بالمعايير والعمل سوياً على النهوض بمسؤوليات أوسع - في مجالات من قبيل توفير احتياجات التعليم الخاص أو التلاميذ الذين يصعب العثور على أماكن لهم.

٣٣٢- وتمثل أهداف الاستراتيجية للتلاميذ الذين يبلغون ١٤ عاماً من العمر فيما يلي: خيار أوسع بكثير لما يمكنهم دراسته ولمكان هذه الدراسة، مع تحديد معايير رفيعة لكل مادة وإنشاء صفوف سادسة ومدارس بها صفوف سادسة جديدة حيثما تكون هناك حاجة لذلك؛ ومناهج دراسية أكثر صعوبة لأبرع التلاميذ، سواء كانت خياراتهم أكاديمية أو مهنية، وتلمذة صناعية للشباب تبدأ في سن ١٤ سنة؛ وصلة أوثق بين المدارس وأرباب العمل، لكي يكون للتعليم المهني معنى في عالم العمل؛ ودعم إضافي للشباب الذين يكفون عن تلقي الرعاية؛ ومشورة وتوجيه رفيعة النوعية لمساعدة الشباب على اتخاذ القرارات الصائبة، ومجموعة واسعة من الأشياء التي يمكن للشباب عملها والأماكن التي يمكنهم الذهاب إليها غير المدرسة أو الكلية.

٣٣٣- وتمثل أهداف الاستراتيجية للأفراد وطلبة الجامعات وأرباب العمل فيما يلي: دورات دراسية رفيعة النوعية للجميع، ويمكن لكل بالغ أن يكتسب المهارات اللازمة لكي يحصل على عمل جيد؛ ودراسة مجانية لمن يتعلمون مهارات أساسية، ودراسة مجانية ومنح تعلم بالغين جديدة للكبار الذين يسعون للحصول على مؤهلات المستوى ٢ (المعادلة لتقدير جيد في خمس من مواد الشهادة العامة للتعليم الثانوي)؛ وأرباب العمل يتبؤون مقعد القيادة، مع كليات ومقدمي تدريب يعلمون كيف يساعدون دوائر الأعمال ويستجيبون لاحتياجاتها؛ ومواصلة التعليم الرفيع المستوى، دون تمويل التعليم السيئ؛ والالتحاق بالجامعة لكل من يمكنه أن يستفيد؛ ومنح للطلبة الذين يحتاجونها وإنهاء الرسوم التي تُدفع مقدماً وطريقة عادلة يسهم بها الخريجون في تكاليف دراستهم؛ ومناهج دراسية وتدرّيس رفيعة النوعية، مع زيادة المرونة في فرص الدراسة؛ و"درجات مؤسسية" مهنية أفضل مصممة مع أرباب العمل ومن أحلهم؛ وأبحاث علمية المستوى تُبقي علينا كدولة رائدة في هذا المجال؛ وارتباط جيد بين أرباب العمل والتعليم العالي من أجل تعزيز الابتكار والمهارات.

٣٣٤- وفي عام ٢٠٠٦، استعرضت الحكومة التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية^(١٥٧). وقد ازداد استثمار الحكومة في التعليم والتدريب وخدمات الأطفال إلى ٦١ بليون جنيه إسترليني في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (مقابل ٤٠ بليون جنيه إسترليني في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ بالأسعار المكافئة) ومن المقرر أن يزداد إلى ٦٣,٧ بليون جنيه إسترليني في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الناتج المحلي الإجمالي المنفقة على التعليم إلى ٥,٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وفيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١ سيزداد استثمار الحكومة الإجمالي في المدارس والكليات والجامعات وخدمات الأطفال بمتوسط أزيد بنسبة ٢,٧ في المائة من معدل التضخم سنوياً. وتبين آخر مؤشرات أداء الحكومة^(١٥٨): ٢٨٠.٠٠٠ مكان مسجل لرعاية الأطفال في آذار/مارس ٢٠٠٧ (مقابل ١١٠٣.٠٠٠ مكان في آذار/مارس ٢٠٠٤)؛ نظام قائم لاعتماد رعاية الأطفال واعتماد أكثر من ٤٢٠٠ مقدم جديد للرعاية؛ ٧١,٤ في المائة ممن يبلغ عمرهم ١٩ سنة أكملوا المستوى ٢ على الأقل في عام ٢٠٠٦ (مقابل ٤٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٤)؛ ٤٣ في المائة ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ سنة شاركوا في التعليم العالي في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ (مقابل ٣٩ في المائة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠). وحصل ٥٨,٥ في المائة من التلاميذ الذين يبلغ عمرهم ١٥ سنة على تقديرات تتراوح بين A* و C في خمس على الأقل من مواد الشهادة العامة للتعليم

(١٥٧) <http://www.dfes.gov.uk/publications/5yearstrategyprogress/docs/5yearstrategy-maintexcell.pdf>

(١٥٨) <http://www.dfes.gov.uk/publications/deptreport2007/docs/deptreport2007.pdf>

الثانوي في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (أي أزيد بنسبة ٤,١٣ في المائة منهم في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧). والتحقّت نسبة قدرها ٩,٨٥ في المائة من الشباب (المقيمين في المملكة المتحدة) المتخرجين في المدارس الحكومية بمناهج دراسية للحصول على أول درجة بدوام كامل في مؤسسات التعليم العالي في إنكلترا (مقابل ٨١ في المائة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨).

آيرلندا الشمالية

٣٣٥- صدر أمر الاحتياجات التعليمية الخاصة والإعاقة (آيرلندا الشمالية) في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وسوف يعزز هذا الأمر حق الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في مكان تعليم عادي ويعمّم تطبيق أحكام مماثلة لتلك المنصوص عليها في قانون التمييز على أساس الإعاقة لعام ١٩٩٥ على المؤسسات التعليمية في آيرلندا الشمالية لأول مرة. وسوف يجعل أيضاً من المخالف للقانون أن تميّز هيئات التأهيل العامة ضد المعوقين.

ويلز

٣٣٦- "مسارات التعليم، ١٤-١٩ سنة" التزام بتغيير التعليم المتاح لجميع الشباب في ويلز. وتتصدى مسارات التعليم للحاجة إلى نهج أكثر مرونة وتوازن فيما يتعلق بتعليم من تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٩ سنة، ويوفر مجموعة أوسع من الخبرات التي تناسب احتياجات شباب ويلز المختلفة. وبحلول عام ٢٠١٥، تهدف حكومة جمعية ويلز إلى أن يكون ٩٥ في المائة من شباب ويلز مستعدين للتوظيف المحتاج لمهارة عالية أو للتعليم العالي عند بلوغهم ٢٥ سنة من العمر. وتتكون مسارات التعليم من توليفة من ستة عناصر رئيسية تضمن معاً، مع مرور الوقت، أن يتلقى المتعلمون كلهم المجموعة المتوازنة المناسبة من الخبرات التعليمية التي تستوفي احتياجاتهم وتحقق إمكاناتهم على أفضل نحو. والعناصر الرئيسية الستة هي:

- مسارات تعليم فردية لاستيفاء احتياجات كل متعلم؛
- المزيد من الخيارات والمرونة فيما يتعلق بالبرامج وطرق التعلم؛
- تعليم أساسي من ١٤ إلى ١٩ سنة أينما تلقى الشباب التعليم؛
- الدعم من معلم خصوصي.
- إمكانية الاستفادة من الدعم الشخصي؛
- مشورة وتوجيه نزيهان بشأن الحياة الوظيفية.

٣٣٧- وسوف تشجع مسارات التعليم، ١٤-١٩ سنة المزيد من الشباب على تحقيق إمكاناتهم بحيث يكونون أفضل استعداداً لخوض عالم العمل ويصبحون مواطنين أفضل إماماً بمجريات الأمور وأكثر نشاطاً. وسوف تحقق ذلك عن طريق المساهمة في تحسين المؤهلات، ودعم تحسين نسبة من يبلغون ١٦ سنة من العمر ويواصلون التعلم في مجالي التعليم والتدريب، وتوسيع الخيار، ودعم المساواة في الفرص، ودعم تنفيذ "تعميم الاستحقاق".

و"تعميم الاستحقاق" هو عنوان سياسة حكومة جمعية ويلز الرئيسية بشأن خدمات دعم الشباب في ويلز. وتشمل هذه السياسة جميع الخدمات والدعم والفرص الخاصة بالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٥ سنة، بصرف النظر عن مكان توفيرها وعمّن يتولى توفيرها وعن أصل تمويلها. وتقع مسؤولية دعم الشباب خلال تطوّرهم على مجموعة واسعة من المنظمات على المستوى المحلي، وهي جميعاً تضطلع بدور في دعمهم في مختلف مراحل تطوّرهم. وترتكز سياسة "إقامة الصلات" على جمع شمل الخدمات من أجل تحسين التنفيذ.

المادة ١٥ - الحق في الثقافة

التقدم المحرز منذ التقرير الدوري الرابع

المملكة المتحدة

السياسة

٣٣٨- يتمثل هدف الحكومة في تحسين نوعية الحياة للجميع من خلال الأنشطة الثقافية والرياضية ودعم السعي إلى التميّز ومناصرة الصناعات السياحية والابتكارية والترفيهية. ولتحقيق ذلك، أعدت الحكومة خمس أولويات استراتيجية تنظم عملها حولها^(١٥٩):

- الأطفال والشباب - تعزيز استفادة الأطفال والشباب من حياة ثقافية ورياضية أكثر اكتمالاً وإتاحة الفرصة لكي ينمّوا ملكاتهم تماماً وينعموا بفوائد المشاركة؛
- المجتمع - زيادة أثر الثقافة والرياضة وتوسيعه من أجل إثراء الحياة وتقوية المجتمعات وتحسين الأماكن التي يعيش الناس فيها؛
- الاقتصاد - زيادة المساهمة التي يمكن للصناعات السياحية والابتكارية والترفيهية أن تسديها لاقتصاد المملكة المتحدة إلى أقصى حد؛
- التنفيذ - تحديث التنفيذ من خلال الهيئات التي ترعانا؛
- الألعاب الأولمبية - استضافة ألعاب أولمبية مُلهمة ومأمونة وشاملة.

٣٣٩- ويوجّه أغلب التمويل الحكومي الخاص بالمبادرات الثقافية إلى الهيئات العامة غير الإدارات. وفي عام ٢٠٠٦، عقدت الحكومة ثلاثة اتفاقات تمويل تركز على كيفية قيام الهيئات العامة غير الإدارات بتنفيذ أنشطة ذات قيمة للجمهور، وتسمح لنا برصد التقدم بمزيد من الفاعلية. ويسّرت الحكومة أيضاً تقاسم الممارسات الجيدة عن طريق إجراء استعراضات نظراء مع مجلس فنون إنكلترا وإقامة شبكات من المناسبات وجمع المعلومات الإدارية المفيدة لقاعدة بيانات مركزية. وقوّت الحكومة أيضاً العلاقات مع القطاع التطوعي والمجتمعي، حيث عقدت

اجتماعات مع مجلس القطاع التطوعي والمجتمعي وأهم الهيئات العامة غير الإدارات. وركزت الحكومة على تطوير اتفاق compact (الاتفاق بين الحكومة والقطاع التطوعي والمجتمعي على تحسين العلاقة بينهما لفائدتهما المشتركة حسبما تحدده سلسلة من مدونات قواعد الممارسة الجيدة)، وبناء القدرات والخدمات التطوعية. وساعدت الردود المتلقاة بشأن التقرير المعنون ثقافة معطاءة^(١٦٠) الحكومة على تحديد الأولويات للعام المقبل، بما في ذلك تحسين الاتصال وإصلاح التنفيذ. وكان عام المتطوع مبادرة مشتركة بين منظمة متطوعي الخدمات المجتمعية في وزارة الداخلية ومنظمة التطوع من أجل انكلترا. وقد اضطلعت الحكومة بدور نشط في زيادة الوعي عن طريق الترويج للتطوع في صفوف العاملين كلهم، كما أتاحت منظمة متطوعي الخدمات المجتمعية للحكومة فرصة التطوع في الفرق التي تواجه التحديات وفي الشراكات المدرسية، بما في ذلك القراءة والتعليم الشخصي في المدارس. وقد شاركت ثمانية فرق في تحديات تتراوح بين العناية بالحدائق وطلاء المساكن والمراكز المجتمعية وتنظيف المناطق المحمية.

٣٤٠- وتواصل الحكومة العمل بشكل وثيق مع مجموعة متنوعة من الشركاء الإقليميين من أجل المساعدة على تحقيق أهدافنا الأوسع، وضمان الاعتراف بأهمية الثقافة الحاسمة في الأقاليم. والهيئات الرئيسية في هذا الصدد هي الاتحادات الثقافية الإقليمية التي تجمع شمل الوكالات الإقليمية الحكومية والشركاء الآخرون من أجل وضع استراتيجيات ثقافية أعم. وتقع على الوكالات الإقليمية الحكومية أيضاً مسؤولية توفير الدعم الإقليمي للسياحة. وفي عام ٢٠٠٦، أجرت ست من هذه الوكالات استعراضاً لاستراتيجياتها الاقتصادية الإقليمية. وتتمثل إحدى أولويات الحكومة في تقوية صلاتها بالسلطات المحلية حيث إنها مسؤولة عن إنفاق مبلغ كبير من المال (٣,٢ بليون جنيه إسترليني سنوياً) على الثقافة والترفيه. وتواصل الحكومة العمل مع الرابطة الحكومية المحلية ووكالة التحسين والتطوير، في جملة هيئات أخرى، من أجل ضمان حصول المجتمعات المحلية على أقصى فائدة ممكنة من الأموال المنفقة على الخدمات الثقافية المحلية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، نُشر تقييم للخدمات الثقافية في الوثيقة التقييم الشامل لأداء المجالس الوحيدة الطبقة ومجالس المقاطعات^(١٦١) التي صدرت عن لجنة مراجعة الحسابات. وقد حصلت نسبة قدرها ٢٠ في المائة من المجالس الوحيدة الطبقة ومجالس المقاطعات على أعلى تقدير فيما يتعلق بخدماتها الثقافية. وقد تطورت شراكة الحكومة الاستراتيجية مع وكالة التحسين والتطوير، التي بدأت بإطلاق الموقع الشبكي "الصالات الثقافية"^(١٦٢)، من خلال استهلال مشروع مدته ثلاث سنوات لتعزيز التحسين في الخدمات الثقافية والترفيهية التي توفرها السلطات المحلية. ويرتكز هذا المشروع على عمل وحدة جديدة في وكالة التحسين والتطوير تعمل على تحسين الخدمات الثقافية، ويشترك في تمويلها الحكومة والهيئات العامة غير الإدارات التي تتسم بأهمية استراتيجية للحكومة.

<http://www.culture.gov.uk/NR/rdonlyres/DE4B8CBA-FE5B-46EA-A0F4-6B3C859EF464/0/> (١٦٠)

.AGivingCulture.pdf

<http://www.audit-commission.gov.uk/cpa/stcc/index.asp> (١٦١)

www.idea-knowledge.gov.uk (١٦٢)

٣٤١- وفي عام ٢٠٠٥، تم تشكيل منظمة Digital UK^(١٦٣) من قبل هيئات إذاعية لتنفيذ التحوّل إلى التلفزيون الرقمي في المملكة المتحدة.

التمويل

٣٤٢- يتأتى التمويل للثقافة من مصادر متنوعة. وكان التمويل الإجمالي المخصص من الحكومة ٤ ٦١٣,٤ مليون جنيه إسترليني في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ويشمل ذلك ٣٤٧ مليون جنيه إسترليني للمتاحف وصلات العرض ٤١٩,١ مليون جنيه إسترليني للفنون المرئية والتمثيلية و ١٨٦,٤ مليون جنيه إسترليني للرياضة و ١٧٥ مليون جنيه إسترليني للندن ٢٠١٢ و ١٩٠,٧ مليون جنيه إسترليني للبيئة المعمارية والتاريخية و ١٢١,٤ مليون جنيه إسترليني للإذاعة ووسائل الإعلام والأفلام (باستثناء شركة الإذاعة البريطانية) و ١١٢,١ مليون جنيه إسترليني للمكتبات.

٣٤٣- وتوفر السلطات المحلية تمويلاً مهماً للفنون. فهي ترعى حوالي ٦ ٣٠٠ مكتبة ومركز ترفيه وصالة عرض ومتحف، كما توفر مساعدة في شكل منح للفرق الموسيقية والمسارح وفرق الرقص. وتعمل مؤسستا الفنون ودوائر الأعمال ومجلس الفنون لإنكلترا مع رابطة مديري مراكز المدن من أجل تشجيع المزيد من مقاطعات تحسين الأعمال ومبادرات مراكز المدن على الاستثمار في الفنون والثقافة كطريقة لتعزيز جاذبية مناطقها وتحسين قدرتها على المنافسة. وتبين آخر الأرقام التي نشرتها مؤسسة "الفنون ودوائر الأعمال" أن المبلغ الإجمالي للدعم الخاص المقدم للفنون قد ازداد إلى ٥٣٠ مليون جنيه إسترليني. ويغطي تقرير الاستثمار الخاص في الفنون^(١٦٤) الذي تصدره مؤسسة "الفنون ودوائر الأعمال" سنوياً على حد سواء استثمارات دوائر الأعمال والتبرعات الفردية. وقد تحققت أكبر زيادة في التبرعات الفردية التي بلغت الآن ٢٦٢,٤ مليون جنيه إسترليني وتزداد باطراد عاماً بعد عام. فمِنذ الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ظل استثمار دوائر الأعمال ثابتاً عند ١٥٣,٤ مليون جنيه إسترليني في حين زاد استثمار صناديق الاستثمار والمؤسسات إلى أكثر من ١١٣,٧ مليون جنيه إسترليني.

٣٤٤- وقد استأثرت الفنون المرئية/صلات العرض والمتاحف والمسارح بنسبة قدرها ٧٠ في المائة من إجمالي الاستثمار الخاص. وشهدت المكتبات ودور المحفوظات أكبر زيادة في نصيب المملكة المتحدة من الاستثمار الخاص، كما شهدت الأفلام/الفيديو أيضاً زيادة قوية. وكان للمسارح والفنون المرئية وصلات العرض والمهرجانات النصيب الأكبر من الرعاية النقدية حيث تلقت ٤١ في المائة من نصيب المملكة المتحدة من هذا الشكل من الاستثمار. وتلقت متاحف والفرق الموسيقية النصيب الأكبر من تبرعات الشركات، حيث حصلت على ٤٣ في المائة منها.

٣٤٥- وقد جمع اليانصيب الوطني ٢٠ بليون جنيه إسترليني من أجل قضايا حميدة ومنح أكثر من رُبع مليون منحة منذ استهلاله في عام ١٩٩٤. وفي حين أن الحكومة مسؤولة عن الإطار الذي يجري تشغيل اليانصيب داخله، إلا أن القرارات المتعلقة ببرامج المنح والمنح الفردية تصدر من عدد من هيئات التوزيع المستقلة، مثل الشاشة الاسكتلندية ومجلس الفنون لإنكلترا وصندوق اليانصيب للتراث ومجلس الرياضة لويلز. وفي عام ٢٠٠٦، أصدرت

(١٦٣) <http://www.digitaluk.co.uk/>

(١٦٤) <http://www.aandb.org.uk/render.aspx?siteID=1&navIDs=1,5,881,1000>

الحكومة قانوناً جديداً لليانصيب الوطني أنشأ هيئة توزيع جديدة لتحل محل صندوق الفرص الجديدة وصندوق المجتمعات ولجنة الألفية. وقد أصبح صندوق اليانصيب الكبير مسؤولاً الآن عن منح ٥٠ في المائة من الأموال التي يجري جمعها من أجل القضايا الحميدة لمشاريع تتعلق بالأعمال الخيرية والصحة والتعليم والبيئة. وقد مُنح الصندوق الوطني للعلم والتكنولوجيا والفنون تمويلاً من اليانصيب الوطني قدره ٣٠٠ مليون جنيه إسترليني، ويستخدم الدخل المتولد من الصندوق في تغيير قدرة المملكة المتحدة على الابتكار - كاستثمار في الشركات في مراحلها المبكرة وتقرير السياسة الخاصة بالابتكار وتشجيع ثقافة الانخراط في الأعمال. وقد دأبت الحكومة وهيئات التوزيع على الترحيب بآراء الجمهور بشأن كيفية إنفاق أموال "القضايا الحميدة". وعقب مشاوره عامة كبرى جرت فيما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وشباط/فبراير ٢٠٠٦، أعلنت الحكومة عن أولويات جديدة لتمويل اليانصيب للقضايا الحميدة في مجالات الفنون والأفلام والتراث والرياضة. وتشمل هذه الأولويات برامج لزيادة مشاركة المستبعدين اجتماعياً: مثل إثارة طموح الشباب وإشراكهم في أنشطة سليمة؛ وإشراك المجتمعات المحلية؛ وتمويل مبادرات المجتمعات المحلية الرامية إلى تقريب الناس بعضهم من بعض؛ ودعم المتطوعين الذين يعملون الكثير من أجل قضايا حميدة؛ وأخيراً، تشجيع المواهب الجديدة ومساعدة الأفراد على اكتساب مهارات جديدة.

تعزيز الهوية الثقافية

٣٤٦- تسلم الحكومة بأن قطاعات الثقافة والإعلام والرياضة توفر مجموعة هائلة من الفرص لزيادة المطامح وبناء المجتمعات القوية والمتلاحمة وتمكين الناس من أن يعيشوا حياتهم على أكمل نحو. وتبين نتائج "استقصاء المشاركة لعموم إنكلترا"، الذي جرى في عام ٢٠٠٥، أن الأشخاص الذين يشاركون بشكل نشط في الحياة الثقافية لمجتمعهم هم أكثر احتمالاً لأن يعرفوا جيرانهم ويتقوا بهم. وهم أيضاً أكثر احتمالاً لأن يتقوا في الشرطة والنظام القانوني والبرلمان. وقد حددت الحكومة لنفسها أهدافاً بشأن زيادة المشاركة في قطاعها الثقافية بحلول عام ٢٠٠٨ في صفوف المجموعات ذات الأولوية، والتي تشمل المعوقين والمنتسبين لمجتمعات السود والأقليات الإثنية والمنتسبين للمجموعات الاجتماعية - الاقتصادية الأدنى. وبالنسبة لهدف الرياضة، تُعرّف النساء أيضاً كمجموعة ذات أولوية. ولبلوغ هذه الأهداف تعمل الحكومة بشكل وثيق مع هيئاتها المنفذة مثل "مجلس الفنون لانكلترا" و"التراث الإنكليزي" و"الرياضة لإنكلترا" و"مجلس المتاحف والمكتبات ودور المحفوظات". وفيما يلي أمثلة لهذه المبادرات:

- النهضة في الأقاليم - استثمار قيمته ١٤٧ مليون جنيه إسترليني لتحسين عدد من المتاحف الإقليمية، بما في ذلك معرض إقامة متحف العلم والصناعة في مانشستر. بمشاركة مؤسسة الشبان المسلمين وجامعة مانشستر عن "١٠٠١ اختراع: اكتشاف التراث الإسلامي في عالمنا"، وقد افتتح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥؛
- الانتقال إلى هنا - موقع شبكي تفاعلي لاستكشاف تاريخ آخر ٢٠٠ عام من الهجرة إلى إنكلترا، وهو يسمح للناس ببحث تاريخهم واكتشاف مكانهم في الصورة الأكبر؛
- تحريك العقول - يعمل متحف الحرب الإمبراطوري الشمالي بمشاركة متحف بلاكبورن وصالة عرضه الفنية ودار محفوظات كومبريا وتلفزيون سينرجي من أجل إعداد برنامج تعليمي مشترك بين الأجيال يشمل الشباب وتلاميذ المدارس وقدامى المحاربين في الحرب العالمية الثانية في الشمال الغربي؛

- مبادرة فهم الرق - يدعم هذا المشروع، الذي يضم تحالفاً من المتاحف، التدريس الفعال المنهج المواطنة الدراسي من خلال مقتنيات المتاحف المتعلقة بتجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي؛
- الأيام المفتوحة للتراث - ينسق صندوق الاستئمان المدني، بتمويل من وكالة التراث الإنكليزي، مناسبة سنوية للاحتفال بفن العمارة والثقافة في إنكلترا، وهي أكبر مناسبة ثقافية تطوعية وأكثرها شعبية، إذ تجتذب حوالي ٨٠ ٠٠٠ شخص سنوياً. وفيها يحق للزائرين الدخول مجاناً في أملاك مثيرة للاهتمام ليست مفتوحة عادة للجمهور، أو تفرض عادة رسم دخول؛
- أولبياد لندن ٢٠١٢ - فازت المملكة المتحدة في منافسة استضافة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين لعام ٢٠١٢. وتعمل الحكومة بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين - أي لجنة تنظيم الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين للندن وهيئة التنظيم الأولمبية وعمدة لندن والرابطة الأولمبية البريطانية وغيرها من الهيئات المعنية عبر المملكة المتحدة من أجل ضمان أن تخلف ألعاب عام ٢٠١٢ وراءها ميراثاً باقياً وتحقق أقصى قدر من الفوائد للندن والمملكة المتحدة ككل. والمساواة والتنوع هما في قلب هذه الألعاب. وسوف تستقبل لندن في عام ٢٠١٢ أكثر من ٢٣ ٠٠٠ متنافس ومسؤول من أكثر من ٢٠٠ بلد. ومن المتوقع أن تؤدي الألعاب إلى إيجاد آلاف من الوظائف والمساكن الجديدة ومجموعة هائلة من الفرص لدوائر الأعمال، كما أنها ستغير أجزاء محرومة من لندن. وسوف توفر الألعاب أيضاً للشعب البريطاني فرصة فريدة للانخراط في احتفال ثقافي كبير والمشاركة فيه. واعتباراً من حفل اختتام ألعاب بيجين لعام ٢٠٠٨، ستبدأ المملكة المتحدة "أولبيادها الثقافية"، وهي فترة متطورة مدتها أربع سنوات من الأنشطة الثقافية المصممة للاحتفال بالروح الأولمبية عبر المملكة المتحدة.

التلفزيون

٣٤٧- التلفزيون والراديو هما أكثر مصادر المعلومات والثقافة والترفيه انتشاراً وأوسعها نطاقاً. وتغطية التلفزيون والراديو سواء كخدمة عامة أو كمنشآت تجاري واسعة في المملكة المتحدة. وهناك خدمتان تلفزيونيتان أرضيتان وطنيتان تناظريتان تمولان تقريباً بالكامل من رسوم التراخيص، وثلاث خدمات تمول من الإعلانات والرعاية. وتوفر هذه الخدمات مجموعة متنوعة من البرامج الفنية والثقافية والتعليمية والأدبية والوثائقية (بما في ذلك برامج الأطفال) علاوة على برامج درامية وموسيقية كثيرة وشاملة. وتذاع هذه الخدمات أيضاً على المستوى الوطني عبر التلفزيون الرقمي، إلى جانب خدمتين إضافيتين تمولان من رسوم التراخيص، وخدمة إضافية واحدة تمول من الإعلانات والرعاية وحوالي ٣٣ قناة تمول بواسطة الاشتراكات. وهناك أيضاً عدد من الخدمات التلفزيونية الساتلية والكابلية التناظرية والرقمية الممولة بالاشتراكات التي تلي رغبات جماهير متنوعة (بما في ذلك من يركزون على الموسيقى والفنون التمثيلية والتاريخ والشؤون الجارية). وتذيع ٢٦ قناة تقريباً أساساً بلغات غير أوروبية مثل الصينية والهندية والفارسية والأوردية واليابانية لفائدة هذه المجتمعات سواء في المملكة المتحدة أو في سائر أنحاء أوروبا. وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، كانت هناك ٢٠ ٤١٥ ٠٠٠ رخصة استقبال تلفزيوني صادرة في المملكة المتحدة. ويمتلك ما يزيد على ربع الأسر في بريطانيا العظمى طبقاً ساتلياً، كما يشترك ١٣ في المائة منها في التلفزيون الساتلي ٩٠ في المائة في التلفزيون الكابلي. وسوف تتحول المملكة المتحدة إلى الإرسال التلفزيوني الرقمي حصراً بحلول عام ٢٠١٢.

الراديو

٣٤٨- هناك إحدى عشرة محطة راديو رقمية تابعة لشركة الإذاعة البريطانية على المستوى الوطني، منها ست محطات تبث إرسالها تناظرياً أيضاً، علاوة على أربعين برنامج راديو محلياً تابعاً لشركة الإذاعة البريطانية. وترسل هذه المحطات معاً جميع أنواع البرامج الموسيقية والدرامية والتعليمية والترفيهية. وهناك ثلاث محطات راديو تناظرية تجارية على المستوى الوطني، إضافة إلى محطة يجري أنشاؤها، ستكون قادرة معاً على بث حوالي ٢٠ خدمة راديو رقمية على المستوى الوطني. وعلاوة على ذلك، هناك أكثر من ثلاثمائة خدمة راديو محلية مستقلة تناظرية ورقمية توفر مجموعة متنوعة من المعلومات والموسيقى وغيرها من الفنون الترفيهية والتعليم. وتشير التقديرات إلى أن البالغين في المملكة المتحدة يستمعون إلى أكثر من بليون ساعة من الراديو كل أسبوع.

٣٤٩- وفي عام ٢٠٠٣، أخذت الحكومة بطبقة جديدة من محطات "الراديو المجتمعي" المحلية التي لا تستهدف الربح. وقد منح مكتب الاتصالات، وهو السلطة المستقلة المعنية بتنظيم صناعات الاتصالات في المملكة المتحدة، أكثر من ١٢٠ من هذه الرخص حتى الآن. وتوجد مجموعة متنوعة من المحطات عبر المملكة المتحدة لتلبية رغبات فئة واسعة من المجموعات ذات الاهتمامات المحددة مثل الشباب أو المسنين أو المجموعات التي تعتنق ديناً معيناً أو المجموعات ذات الثقافات المتنوعة. ومن المتوقع أن تكون السعة الطيفية التناظرية كافية لنحو ٢٠٠ رخصة مجتمعية في المملكة المتحدة.

الإنترنت

٣٥٠- فيما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠٠٦، كانت نسبة قدرها ٥٧ في المائة من الأسر في المملكة المتحدة متصلة بالإنترنت. ويشمل ذلك ٦٦ في المائة من الأسر في لندن و٤٨ في المائة من الأسر في اسكتلندا. ولم يكن هناك فرق يُذكر في استخدام الإنترنت عند مقارنة المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية عبر المملكة المتحدة، ولو أن ثمة شواهد على انخفاض هذا الاستخدام في صفوف من تزيد أعمارهم عن ٤٥ عاماً في جنوب شرق إنكلترا.

الصحافة

٣٥١- تمثل الصحافة أيضاً مصدراً واسعاً وشاملاً للمعلومات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمختلف جوانب الحياة الثقافية. وفي المملكة المتحدة، تُنشر ١١ من الصحف اليومية وصحف يوم الأحد على المستوى الوطني وحوالي ٣٠٠ صحيفة إقليمية ومحلية. وتشير التقديرات إلى أن ٦٦ في المائة تقريباً من البالغين البريطانيين قرأوا صحيفة وطنية وأكثر من ٨٣ في المائة قرأوا صحيفة إقليمية أو محلية في عام ٢٠٠٦. وتوزع حوالي ٨٠٠٠ دورية في المملكة المتحدة تشمل إصدارات "مستهلكين" تستهدف مجموعات ذات اهتمامات خاصة، مثل الفنون والموسيقى والكتب والرقص والأفلام والعديد من الجرائد الأكاديمية والمهنية.

المكتبات والكتب

٣٥٢- يوفر نظام المكتبات العامة شبكة شاملة من المكتبات، بما في ذلك المكتبات المتنقلة، عبر المملكة المتحدة. وفي عام ٢٠٠١، كانت هناك ٥ ٠٠٠ مكتبة عامة تقريباً، وكان ٣٤ مليون شخص (٥٨ في المائة من السكان) أعضاء مسجلين في مكتباتهم المحلية، و ٢٠ في المائة يستعرون مرة واحدة على الأقل أسبوعياً. واستعير ٤٠٦ ملايين كتاب تقريباً، أي سبعة كتب تقريباً في المتوسط لكل فرد، من المكتبات العامة في المملكة المتحدة خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١. وشملت "قصص الكبار" أكثر فئات الكتب المستعارة شعبية، يليها كتب الكبار غير القصص وكتب الأطفال. وقد انخفض العدد الكلي للكتب المستعارة منذ عام ١٩٨١، حيث كانت تتم استعارة أكثر من ١١ كتاباً في المتوسط لكل فرد. ويقتني العديد من المكتبات مجموعات من الأقراص المدججة والتسجيلات والكاسيتات الصوتية وكاسيتات الفيديو وأقراص الفيديو الرقمية التي يمكن للجمهور استعارتها. وتمت أيضاً استعارة تسعة وثلاثين مليون بند سمعي - بصري خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١. وتتزايد أهمية دور المعلومات بالنسبة لجميع المكتبات: فلديها جميعاً تقريباً حاسوب شخصي لاستخدام الجمهور، كما أن ٧٠ في المائة منها كانت متصلة بالإنترنت في أيار/مايو ٢٠٠٢. وفي المكتبة البريطانية، يستخدم أكثر من ١٦ ٠٠٠ شخص مقتنيات المكتبة يومياً؛ وعلى أساس سنوي يزور ٤٠٠ ٠٠٠ شخص تقريباً غرف القراءة فيها - أغلبهم من الأكاديميين والباحثين والطلبة.

الفنون التمثيلية

٣٥٣- على مدى السنوات العشر الماضية، ازداد تمويل مجلس الفنون لإنكلترا للمسرح إلى أكثر من الضعف، حيث ارتفع من ٤٧,٩ مليون جنيه إسترليني في الفترة ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى ٩٧,٥ مليون جنيه إسترليني طبقاً للتقديرات في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ستوجه إلى أكثر من ٢٣٠ من المنظمات المعنية بالمسرح الممولة بانتظام. وتمثل أولويات المجلس بالنسبة للمسرح في دعم قطاع متنوع ومبتكر وإتاحة الفرصة أمام مزيد من الناس، وعلى وجه الخصوص الشباب، للمساهمة سواء كجمهور أو كمشاركين، والاحتفال بالتنوع. وأظهر استقصاء لأكثر سبعة مسارح إقليمية منتجة في إنكلترا أن عدد الأشخاص الذين يرتادون المسرح أزيد الآن بنسبة ٤٠ في المائة مما كان عليه منذ خمس سنوات. وبلغ الارتياح الإجمالي المسجل لمسارح وسط لندن ١٢,٣ مليون في عام ٢٠٠٦، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٤٧,٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٥ السابق. وتُباع أكثر من ٢٥ مليون تذكرة مسرح وأوبرا وباليه سنوياً. ويرتاد ٢٤ في المائة من البالغين المسرح سنوياً و ٤ في المائة الأوبرا و ٤ في المائة الباليه و ٢ في المائة الرقص المعاصر.

الأفلام

٣٥٤- هناك ٦٩٧ دار سينما، بها ٣ ٤٤٠ شاشة تقريباً، تعرض مجموعة متنوعة من الأفلام في المملكة المتحدة. وبلغ الارتياح السنوي الإجمالي لدور السينما ١٥٧ مليوناً في عام ٢٠٠٦. وبلغت الحصيلة الإجمالية لبيع التذاكر ٧٦٢ مليون جنيه إسترليني في عام ٢٠٠٦. وتم عرض ٥٠٥ أفلام (لمدة أسبوع على الأقل) في المملكة المتحدة وجمهورية آيرلندا. وموّل "مجلس أفلام المملكة المتحدة" - وهو الهيئة التي أنشئت في عام ٢٠٠٠ لإيجاد صناعة أفلام بريطانية مستدامة - إنشاء شبكة شاشات رقمية من ٢٤٠ شاشة عبر المملكة المتحدة لزيادة التنوع في

الأفلام المتاحة. وفي عام ٢٠٠٥، قال ٧٢ في المائة من سكان المملكة المتحدة إنهم يرتادون دار سينما مرة واحدة سنوياً على الأقل، في حين أن ٢٥ في المائة يرتادونها مرة واحدة شهرياً أو أكثر.

٣٥٥- وسوف يوفر "مجلس أفلام المملكة المتحدة" لأول مرة استراتيجية متماسكة لتطوير صناعة الأفلام في المملكة المتحدة. وسيتوافر تمويل الحكومة للصناعة من خلال المجلس من أجل ضمان أن الدعم منسق وفعال على نحو أفضل. ويتولى مجلس الأفلام تمويل معهد الأفلام البريطاني الذي يعزز تطوير الأفلام كشكل فني وتطبيقاً ثقافياً والتعليمية. وسوف يوزع أيضاً أموال اليانصيب ويضطلع بالمسؤولية عن عمل "لجنة الأفلام البريطانية" (خدمة الاستثمار الداخلية لصناعة الأفلام) وشركة تمويل الشاشة البريطانية (شركة من القطاع الخاص للاستثمار في الأفلام).

المتاحف وصالات العرض

٣٥٦- هناك ٢٠٠٠ متحف وصالة عرض متاحة للجمهور في المملكة المتحدة. ويشمل هذا الرقم ٢٢ متحفاً، أغلبها وطني، تمويلها الحكومة مباشرة و٦٠٠ تتلقى الدعم من السلطات المحلية وحوالي ٨٥٠ متحفاً مستقلاً. وبالإضافة إلى عرض مقتنياتها الدائمة، تقيم متاحف وصالات عرض عديدة معارض مؤقتة. وفي الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تم تسجيل ٣٤ مليون زيارة للمتاحف وصالات العرض الوطنية في إنكلترا، كما جرت ٨٠ مليون زيارة لمتاحف المملكة المتحدة إجمالاً.

البيئة المعمارية والتاريخية

٣٥٧- تدعم الحكومة وكالة التراث الانكليزي ولجنة البيئة المعمارية وصندوق استئمان المحافظة على الكنائس. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، كان هناك ٥٨٣ ٣٧٢ بنداً لمبان أو هياكل مدرجة بوصفها ذات أهمية معمارية أو تاريخية خاصة في إنكلترا، وهو ما يكافئ ٥٠٠ ٠٠٠ مبنى وهيكلاً. وكان هناك ١٩ ٧١٠ آثار قديمة تحظى بالحماية. ويوجد في إنكلترا ١٧ موقعاً محددة بوصفها مواقع تراث عالمي. وتتولى وكالة التراث الانكليزي صيانة ٤٠٠ موقع بالإنابة عن الحكومة، يفرض نصفها تقريباً رسم دخول. وفي عام ٢٠٠٥، جرت ٥٦,٤ مليون زيارة لمواقع بيئة تاريخية عددها ٨٧٤ موقعاً تفرض رسم دخول. وهناك عدد أكبر كثيراً من المواقع التي لا يعمل بها موظفون ولا تفرض رسم دخول. ومن بين الأملاك التي تمثلها "رابطة المنازل التاريخية" وعددها ١ ١٤٣ ملكاً، هناك ٥١٩ ملكاً متاحاً بانتظام للجمهور. وفي عام ٢٠٠٥، استقبلت هذه الأملاك ١٤٠ ٤٨٩ ١٣ زائراً. وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، كانت وكالة "التراث الإنكليزي" تضم ٥٩٥ ٠٠٠ عضو، وكان صندوق الاستئمان الوطني يضم ٣ ٣٩٢ ٢٠٠٠ عضو. وتشير التقديرات إلى أن ٤٠ ٠٠٠ شخص يشاركون في شكل من أشكال التطوع دعماً للبيئة المعمارية والتاريخية.

٣٥٨- والأيام المفتوحة للتراث مناسبة سنوية تحتفل بفن العمارة في إنكلترا وثقافتها. وهي ممولة من وكالة التراث الإنكليزي ويتولى "صندوق الاستئمان المدني" إدارتها من خلال شبكة من المتطوعين. وبهذه المناسبة، تفتح الآلاف من المباني والمواقع التي تكون عادة مغلقة للجمهور أو تفرض رسم دخول أبواها مجاناً. وتساعد المناسبات ذات الصلة، مثل الجولات الموجهة والحفلات الموسيقية والأنشطة العائلية على إعطاء صورة حيّة للماضي. وفي عام ٢٠٠٦، شارك أكثر من مليون شخص في مناسبة "الأيام المفتوحة للتراث".

الموسيقى

٣٥٩- تقدم الحكومة الدعم للفرق الموسيقية من خلال مجلس فنون إنكلترا. وهناك ثمان فرق موسيقية سيمفونية، هي: فرقة بورنموث السيمفونية؛ وفرقة مدينة برمنجهام السيمفونية؛ وفرقة هال؛ وفرقة لندن السيمفونية؛ وفرقة لندن الفيلهارمونية؛ وفرقة فيلهارمونيا؛ وجمعية ليفربول الموسيقية الملكية؛ والفرقة الفيلهارمونية الملكية. ولدى جميع هذه الفرق برامج تعليمية وإعلامية كبيرة، وهي ملتزمة بتحسين فرص الاستمتاع بالموسيقى والتواصل مع جماهير جديدة. ويدعم المجلس أيضاً مجموعة متنوعة من المنظمات الموسيقية، بما في ذلك ١٣ من فرق الغرف وعدد كبير من المنظمات المعنية بموسيقى الأوبرا والموسيقى الشعبية وموسيقى الجاز والموسيقى الحديثة، إلى جانب المهرجانات.

المهرجانات

٣٦٠- يُقام عدد من المهرجانات الفنية عبر المملكة المتحدة، وهي توفر فرصاً للاحتفال بالفنون والثقافة. وتتيح المهرجانات الفرصة لتعريف الناس بتجارب ثقافية جديدة كما أن لها فوائد اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى. وتتراوح المناسبات بين مهرجان غلاستونبوري للفنون التمثيلية، الذي يُتوقع أن يحضره ١٧٠.٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٧، والمهرجانات المجتمعية المرتكز المتخصصة. ويشجع مجلس الفنون لإنكلترا مجموعة متنوعة من المهرجانات عبر جميع أشكال الفنون، بما في ذلك مهرجان غليندبورن للأوبرا، ومهرجان شلتنهام الأدبي، ومهرجان ليفربول الذي يُعقد كل سنتين - وهو المهرجان الدولي الوحيد في المملكة المتحدة المكرس للفنون المرئية الحديثة - وكرنفال نوتنغ هيل ومهرجان برايتون، وهو أكبر مهرجان سنوي لأشكال الفنون المتعددة في إنكلترا.

٣٦١- وبالإضافة للمكتبات الدائمة، وقاعات الموسيقى والمتاحف وصلالات العرض الفنية والمسارح ودور السينما، يُقام أكثر من ٥٠٠ مهرجان فني مهني في المملكة المتحدة سنوياً. وفي إنكلترا تشمل هذه المهرجانات الموسيقى (التي تتراوح بين مهرجان غلاستونبوري (لموسيقى الروك والبوب) والحفلات الموسيقية في المتزهات ومهرجان هندل في لندن)، والأسواق الأدبية وأسواق الكتب، وشكسبير (في ستاتفورد ولندن)، وغير ذلك من المهرجانات المسرحية والدرامية وأشكال أخرى متنوعة من الفنون. وتوفر "الأيام المفتوحة للتراث" إمكانية زيارة أجزاء من البيئة المعمارية والتاريخية ليست مفتوحة عادة للجمهور (حوالي مليون زائر سنوياً).

الاستفادة

٣٦٢- يتمثل أحد أهداف الحكومة في زيادة مستويات الاهتمام بالفنون في صفوف مجتمعات السود والأقليات الإثنية ومن يعانون من إعاقة مقيّدة ومن ينتمون للمجموعات الاجتماعية - الاقتصادية الأدنى بحلول عام ٢٠٠٨. وكجزء من هدفها الأوسع المتمثل في تحسين الاستفادة من الفنون للجميع، ألغت الحكومة رسم الدخول لجميع متاحف وصلالات العرض الوطنية، وهو ما أدى إلى زيادة أعداد الزائرين لهذه الأماكن إلى الضعف.

٣٦٣- وتهدف الحكومة أيضاً إلى توفير فرصة تعلم الفنون للجميع، من السنوات السابقة للمدرسة إلى التعليم مدى الحياة، بصورة رسمية وغير رسمية على حد سواء. وهي تعمل مع مجلس الفنون لإنكلترا من أجل توفير ما يكفي من الفرص للشباب لاكتشاف الفنون وضمان أن تعليم الفنون يجري بنوعية مرضية. وفي عام ١٩٩٩،

استُهلّت مبادرة تسمح للمدارس بالاتصال بالمنظمات المعنية بالفنون من أجل العمل على إعداد منهج دراسي وطني. وقد تستفيد مجموعات الأطفال من تذاكر الدخول المجانية للمناسبات والمسرحيات والحفلات الموسيقية وغيرها، كما أن الأفراد يطورون مهاراتهم في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال استخدام الإنترنت. وتوفّر وكالة "التراث الإنكليزي" إمكانية الدخول مجاناً لأملّاكها التي تمتلكها الحكومة أثناء الزيارات التعليمية. وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، استضافت أملاك وكالة "التراث الإنكليزي" ٤٨٥ ٠٠٠ زيارة تعليمية. ويجوز لعدد يصل إلى ستة من الأطفال والشباب الذين تقل أعمارهم عن ١٩ سنة أن يدخلوا دون مقابل إذا كانوا في صحبة أحد الأعضاء البالغين. وفيما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، جرى تطوير موارد تعليمية مرتكزة على الموقع لأربعين موقعاً من مواقع وكالة "التراث الإنكليزي". وهذه الموارد مصممة لكي توفر للأسر والمجموعات التعليمية أنشطة متاحة على مدار العام. ويتمثل الهدف الاستراتيجي للجنة فن العمارة والبيئة المعمارية في زيادة اهتمام الشباب بمحيطهم وتطوير فهمهم لكيفية تفاعل المباني والأماكن، وحث الجيل التالي على اختيار مهن البيئة المعمارية. ومن خلال برنامج اسمه "كيف تعمل الأماكن"، تهدف لجنة فن العمارة والبيئة المعمارية إلى توفير ٥٠ ٠٠٠ نشاط تعليمي رفيع النوعية للشباب فيما يتعلق بالمباني والأماكن بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨.

٣٦٤- وفي عام ٢٠٠٢، أنشأت الحكومة ومجلس الفنون إنكلترا برنامجها الرئيسي في مجال التعليم الثقافي، وهو برنامج "الشراكات الإبداعية". وتمثل فكرة البرنامج في إتاحة الفرصة لأطفال المدارس الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و١٨ سنة ومدرّسيهم لكي يستكشفوا قدراتهم الإبداعية من خلال العمل في مشاريع مستدامة بالتعاون مع منظمات وأفراد مبدعين. ويتركز برنامج "الشراكات الإبداعية" أساساً في ٣٥ منطقة متسمة بالحرمان الاجتماعي - الاقتصادي، بما في ذلك أقاليم تعاني من العزلة الريفية.

٣٦٥- ونظام جوائز الفنون، الذي استهلته الحكومة في عام ٢٠٠٥ ويتولى إدارته مجلس الفنون، هو أول نظام جوائز يعترف بتطور شباب الفنانين وشباب رواد الفنون الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ و٢٥ سنة. وتحتفل المبادرة بالتقدم الإبداعي الذي يحققه الشباب وتمنح جوائز من المستويات البرونزية والفضية والذهبية، والتي تُعتمد من المستويات ١ و٢ و٣ في إطار التأهيل الوطني.

٣٦٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، نشرت الحكومة ردّها على استعراض بول روبرتس "تعزيز الإبداع لدى الشباب" (تموز/يوليه ٢٠٠٦) وأنشأت، كجزء من ردها، المجلس الاستشاري المعني بالإبداع والتعليم الثقافي للمساعدة على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. ويضم المجلس، الذي يرأسه بول روبرتس، ممثلين لأهم أصحاب المصلحة من وجهة نظر الحكومة، وسوف يستمر لمدة عام.

٣٧٦- و"البيان الموسيقي الرسمي" هو حملة أُطلقت في عام ٢٠٠٤ من أجل تحسين التعليم الموسيقي على مدى ٣ إلى ٥ سنوات. وقد أعدته الحكومة بالتعاون مع اتحاد من ستين عضواً يضم منظمات موسيقية ومربيين وموسيقيين وممثلين للصناعة الموسيقية. وهو يوفر رؤية ومجموعة من الأولويات التي تركز على تطوير تعليم الموسيقى للأطفال والشباب وضمان تعريضهم لمجموعة متنوعة من التجارب الموسيقية. ويمكن للمنظمات والأفراد "الانضمام" إلى

الرؤية وبيان الأولويات من خلال موقع "البيان الموسيقي الرسمي" الشبكي^(١٦٥)، وأيضاً بيان مساهماتهم هم عن طريق الإعلان عن تعهدهم بتوفير موارد وبرامج.

٣٦٨- ويوفر مجلس الفنون لإنكلترا أيضاً فرصاً في مجال الفنون للشباب المعرضين لخطر الاستبعاد، لا سيما من خلال شراكة تكوّنت في عام ٢٠٠٢ مع مجلس العدل للشباب. وقد أنشئت أنظمة مثل كليات الفنون الصيفية لفائدة الشباب الذين يُحتمل انتهاكهم للقانون، وجائزة الفنون والعدل للشباب للممارسين. وعلاوة على ذلك، مُنحت مؤسسة موسيقى الشباب تمويلاً قدره ٦٦٦ ٠٠٠٠ جنيه إسترليني على مدى سنتين لكي تنفذ تدريجياً برنامجاً للتعليم الموسيقي الشخصي. ويوفر هذا البرنامج للشباب فرصة حضور دورات تعليم شخصي أو جماعي يمكنهم فيها اكتساب المعرفة والخبرة من القائمين على تعليمهم.

الأقليات الثقافية

٣٦٩- هناك اعتراف بأن التنوع الثقافي عامل مهم في الحياة الثقافية للمملكة المتحدة. وتشمل الأنشطة المجتمعية والتجارية ما يلي:

- الإذاعة: بالإضافة إلى خدمات اللغات غير الأوروبية الست والعشرين المشار إليها أعلاه، هناك حوالي ١٦ خدمة كبلية ومحلية/مجتمعية لتلبية رغبات مجموعات الأقليات بما في ذلك تلفزيونات London Turkish و London Greek و Caribbean One و Africa Independent و Asset و Asian Sound؛

- إلغاء تجارة الرق. تُقام في مختلف أنحاء البلد مناسبات للاحتفال بمرور مائتي عام على إلغاء تجارة الرق في الإمبراطورية البريطانية حتى عام ٢٠٠٧ وما بعده. وقد حدث ارتباط نشط بين الحكومة المركزية وشبكات مجتمعات السود والأقليات الإثنية ووسائل الإعلام. وتولت المؤسسات الثقافية والمجموعات المجتمعية تنظيم أغلب هذه المناسبات. وقد منح صندوق اليانصيب للتراث أكثر من ١٠ ملايين جنيه إسترليني في شكل منح لما يزيد على ١٠٠ مشروع، بما في ذلك أكبر منحة وحيدة لمنظمة مجتمعية، وهي ٤٠٨ ٠٠٠ جنيه إسترليني، لمساعدة الصندوق الخيري لمركز الهند الغربية في ليدز على تنفيذ برنامج أنشطة يشمل المجتمع المحلي احتفالاً بمرور مائتي عام على إلغاء تجارة الرق؛

- الفنون. يسهم العديد من الفرق الفنية في رفاه المجتمعات المحلية، مثل فرقتي Akademi و Sampad للرقص الآسيوي الجنوبي. وتهدف أعمال مسرح الشباب المسلم واليهودي إلى تعزيز تلاحم المجتمع عن طريق تقريب الأديان المختلفة بعضها من بعض من خلال المسرح.

المعاقون

٣٧٠- عملت مجالس الفنون بشكل وثيق مع الهيئات المتعاملة معها من أجل ضمان إمكانية وصول المعوقين للأنشطة الثقافية وصولاً مادياً، وهذا الوصول معيار يتعين استيفاؤه بالنسبة لجميع المنح التي يقدمها اليانصيب الوطني. وفي عام ٢٠٠٦، أصدر مجلس الفنون لإنكلترا نظام المساواة للمعوقين، وتمت منظمات المجلس التي تمول بانتظام بنفس العملية. ولدى مجلس الفنون لإنكلترا لجنة للاستشارة والرصد معنية بالفنون والعجز، كما أن العديد من لجانها الاستشارية تضم معوقين في عضويتها. وتهدف هيئة "التراث الإنكليزي" أيضاً إلى تيسير الوصول إلى أملاكها قدر الإمكان. وقد نُشرت ملاحظات توجيهية عن الوصول بسهولة إلى الأملاك التاريخية والوصول بسهولة إلى البيئة التاريخية من أجل توفير المشورة لمنظمي الزيارات بشأن أعمّ وصول ممكن للأملاك التاريخية دون الإخلال بخصائصها وأهميتها للجميع.

٣٧١- وتدعم مجالس الفنون الأعمال الرامية إلى ضمان إمكانية مشاركة المعوقين - كهواة أو كمحترفين - في الأنشطة الثقافية. ويمول مجلس الفنون لإنكلترا الندوة الوطنية للفنون والإعاقة التي تعزز الوعي بقضايا الإعاقة. ويمول المجلس أيضاً منظمات مثل القلب والروح و Graeae و Candoco التي تتيح للأشخاص الذين يعانون من الإعاقة البدنية أو من صعوبة التعلّم فرصة المشاركة في الفنون. وهناك أيضاً نظام للتلمذة الفنية للمعوقين في منظمات الفنون الكبرى.

٣٧٢- ومجلس المتاحف والمكتبات ودور المحفوظات هو الوكالة الاستراتيجية الرائدة المعنية بالمتاحف والمكتبات ودور المحفوظات. وقد عمل المجلس بنشاط منذ إنشائه في عام ٢٠٠١ على تعزيز استفادة المعوقين من الأنشطة الفنية وتوفير المساواة لهم. وتشمل أنشطة المجلس حتى تاريخه: استقصاءات وطنية للإعاقة أجراها المجلس واستعراضات وطنية ركزت على مدى سهولة وصول الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة أو من صعوبة التعلّم إلى المواقع الشبكية؛ وتقارير وأطر جديدة موضوعة بتوجيه من مجموعات إرشادية من المنظمات المعنية بالإعاقة. وأدى إنشاء تكنولوجيا سهلة الاستخدام من خلال شبكة الناس إلى تركيب ٣٠٠٠٠ حاسوب عريض النطاق في أكثر من ٣٠٠٠ مكتبة عامة في إنكلترا (٢٠٠١/٢٠٠٢). وتوفر نسبة تزيد على ٧٠ في المائة من خدمات المكتبات تكنولوجيا مساعداً وسهلة الاستخدام. وقد أنشئ برنامج النهضة الذي يهدف إلى تحسين المتاحف الإقليمية، من حيث سهولة استفادة المعوقين منها، من أجل تعزيز تجربة أكثر متعة وخاضعة لتوجيه الزائر في متاحف القرن الحادي والعشرين. ووفرت متاحف كولشستر، التي تعتبر من الهيئات الرائدة الدولية في مجال المساواة للمعوقين (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، تمويلاً لإنشاء الشبكة التاريخية للإعاقة.

٣٧٣- واستجابة للاحتياجات التي حددها استقصاء الإعاقة الذي أجراه مجلس المتاحف والمكتبات ودور المحفوظات في عام ٢٠٠١، أعد المجلس حقيبة مستندات الإعاقة وقائمة جرد الإعاقة وقاعدة بيانات خبراء الإعاقة. ويُستخدم كل منها كحقيبة أدوات للتعامل مع قضايا الوصول والمساواة في المتاحف والمكتبات ودور المحفوظات. وقد وُفرت، بدعم من مستشارين يعانون من الإعاقة، مورداً تعليمياً شبيكياً، هو "توفير الخدمات للمعوقين"، يشمل مقابلات مسجلة بالفيديو مع مستعملي الخدمات ومديرها ممن يعانون من الإعاقة، وذلك لفائدة العاملين في المكتبات. وبمشاركة المتحف البريطاني ومتحف الأربع والعشرين ساعة، تُمنح "جوائز جودي" السنوية للتميز في تيسير الوصول إلى المتاحف والمكتبات وشبكة الويب. ويقوم مجلس المتاحف والمكتبات ودور المحفوظات الآن

بإعداد نظام مساواة للمعوقين للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. ويجري بالفعل التخطيط لعدة مبادرات ترمي إلى تعزيز الاستفادة والمساواة للمعوقين للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ سيجري تضمينها في نظام مساواة المعوقين المفصل.

التقدم العلمي وتطبيقاته

٣٧٤- في المملكة المتحدة، يحق لكل شخص التمتع بمزايا التقدم العلمي وتطبيقاته. وقد تطور "برنامج مشاركة الجمهور في العلم والتكنولوجيا" في السنوات الأخيرة من مجرد تعزيز فهم الجمهور للعلم إلى الهدف الأوسع المتمثل في تيسير مشاركة الجمهور في العلم والتكنولوجيا. ويهدف البرنامج إلى إتاحة الفرصة أمام الحكومة ورجال العلم للاستجابة على نحو استباقي لأولويات الجمهور واهتماماته؛ وزيادة ثقة الجمهور في المزايا التي يتيحها العلم والتكنولوجيا؛ والمشاركة بدرجة أكبر في القضية الكبرى التي تواجه المجتمع؛ وزيادة جاذبية الوظائف العلمية للبالغين والأطفال على السواء. ويدعم البرنامج مجموعة عريضة من الأنشطة التي تشمل:

- "برنامج نحو العلم"، الذي استُهل في عام ٢٠٠٤، من أجل تمكين المواطنين والمجتمع العلمي ومقرري السياسات من المشاركة في حوار يهدف وضع السياسات وصنع القرارات فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية في مجال العلم والتكنولوجيا. قد وفر البرنامج حتى الآن تمويلًا في شكل منح لعشرة مشاريع حوارية رئيسية في مجالات مثل التكنولوجيا النانوية والخلايا الجذعية والتغير المناخي. وأحدث هذه المشاريع، وهو "آفاق علمية"، هو أول برنامج لإشراك الجمهور بشكل مكثف في هذا المجال على الإطلاق؛
- إعداد مركز لموارد الخبراء من أجل الحوارات العامة؛
- دعم بحوث تهدف إلى تحديد مواقف الجمهور تجاه العلم/التكنولوجيا ورجال العلم. سوف يستند استقصاء جديد يجري في عام ٢٠٠٨ إلى بحث أجرته في عام ٢٠٠٤ منظمة موري لاستطلاع الآراء وأظهر أن جمهور المملكة المتحدة ينتهج بالفعل موقفًا إيجابيًا تجاه العلم والتكنولوجيا؛
- تعزيز الممارسات الجيدة والتعاون والتنسيق مع أصحاب المصلحة وإصدار المنشورات مثل مدونة القواعد الأخلاقية لرجال العلم التي أعدها المستشار العلمي الرئيسي للحكومة؛
- دعم شبكة تشمل جميع أجزاء الحكومة من قادة العلم والمجتمع من أجل زيادة الوعي بجدول أعمال العلم والمجتمع في منظماتهم وتشجيع استخدام أدوات إشراك الجمهور لدعم عملية تقرير السياسات؛
- دعم أنشطة أصحاب المصلحة الرئيسيين التي يمكن أن تحقق أثرًا وطنيًا إيجابيًا، مثل برامج العلم والمجتمع التابعة للجمعية الملكية ومجلس البحوث للمملكة المتحدة، والأسبوع الوطني للعلم والهندسة، ومهرجان العلم التابع للرابطة البريطانية لتقدم العلم، والشبكة الأوروبية للمراكز والمتاحف العلمية - المملكة المتحدة، والفاغاليليو (خدمة صحافة الإنترنت الأوروبية) ومؤسسة العلم والتكنولوجيا.

٣٧٥- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، نشرت الحكومة "استراتيجية من أجل المرأة في مجالات العلم والهندسة والتكنولوجيا"^(١٦٦). وتستهدف الاستراتيجية على قدم المساواة الجامعات والصناعة والخدمة العامة من أجل معالجة نقص تمثيل المرأة في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة. وكانت أهم المبادرات التي تضمنتها الاستراتيجية هي: إنشاء مركز موارد وطني؛ وتحسين الرصد الإحصائي من أجل السماح برصد وضع مشاركة المرأة في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة ومعالجته بدقة. وكجزء من استراتيجية الحكومة، تم تعزيز دور الفريق المعني بالقوة العاملة والتنوع في مجال العلم وجعله استراتيجياً بدرجة أكبر. وتشمل مهامه الجديدة: الإشراف على مركز الموارد؛ والعمل عبر إدارات الحكومة من أجل ضمان أنها ووكالاتها ومعهداتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة يتبعون الممارسات الجيدة في توظيفهم للنساء المشتغلات بالعلم؛ والعمل مع الحكومة من أجل ضمان أن السياسات الخاصة بالعلم في المدارس، وبالمشورة والمعلومات الخاصة بالتوظيف، وبالتعليم العالي تراعي المرأة في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة؛ والعمل مع أقسام الحكومة التي تتصل بالشركات المعنية في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل ضمان اتباع ممارسات إدارية جيدة بشأن المرأة؛ وإسداء المشورة بشأن السياسات والاضطلاع بالأعمال البرلمانية ذات الصلة.

٣٧٦- وافتتح مركز موارد المملكة المتحدة بشأن المرأة في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وهو يعمل مع دوائر الأعمال البريطانية للمساعدة على زياد الفرص المتاحة للنساء المهنيات في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة إلى أقصى حد، وسدّ الفجوة في المهارات التي تضرّ بقدرة المملكة المتحدة على المنافسة. ويدعم المركز هدف استراتيجية الحكومة عن طريق:

- التنويه بأرباب العمل الجيدين في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة وتقاسم ممارسات العمل الجيدة؛
- إعداد قاعدة بيانات بالخبرات وصيانتها؛
- الاحتفاظ بالإحصاءات ونشرها؛
- تعزيز الابتكار من خلال تطوير الدعم لمبادرات من قبيل التعليم الشخصي وإقامة الشبكات ومِنح المتحدثين وتيسير التنقل؛
- دعم النساء المشتغلات بالعلم "العائدات" وتنسيق عمل النساء في المنظمات العلمية.

٣٧٧- وقد أقام مركز موارد المملكة المتحدة بشأن المرأة في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة روابط مع أكثر من ٧٠ من كبار أرباب العمل؛ وتعمل ١٠٠ منها بشكل وثيق مع فريق أرباب العمل. وقد تقدّم ١٠ من أرباب العمل للحصول على جائزة المساواة التي يرعاها المجلس كجزء من جائزة رب عمل العام. ومُنحت ١١ جائزة من جوائز سوان أثينا لمؤسسات في مجال التعليم العالي في آذار/مارس ٢٠٠٦ من أجل التنويه بالتميز فيما يتعلق باستبقاء النساء المشتغلات بالعلم وتقدّمهن. واستُهلّت قاعدة بيانات GetSET في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ من أجل إبراز صورة المرأة. وتلقت مِنح التمويل المخصصة، التي تعزز الابتكار، ٨ طلبات يبلغ مجموعها ١٤٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني تقريباً.

وسوف يسمح برنامج لوريال ومركز موارد المملكة المتحدة بشأن المرأة في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة المخصص لمساعدة النساء المشتغلات بالعلم العائدات للعمل بمنح ثلاث منح قيمة كل منها ١٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني للنساء المشتغلات بالعلم كل سنة - وقد تم تلقي ٢١ طلباً في الجولة الأولى. واجتازت أكثر من ٢٠٠ امرأة بنجاح الدورة الدراسية المتاحة عبر شبكة الإنترنت المشتركة بين الجامعة المفتوحة ومركز موارد المملكة المتحدة بشأن المرأة في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والمخصصة للنساء "العائدات".

المبادرات العلمية

٣٧٨- بالإضافة إلى الأسبوع الوطني للعلم والهندسة، هناك مجموعة متنوعة من المهرجانات العلمية عبر المملكة المتحدة. ومهرجان العلم التابع للرابطة البريطانية لتقدم العلم هو أحد أكبر المهرجانات العلمية في المملكة المتحدة. وهو يجتذب سنوياً حوالي ٤٠٠ من أفضل العلماء وناقلي العلوم من المملكة المتحدة ومن الخارج حيث يكشفون النقاب عن آخر التطورات في مجال البحوث لجمهور من غير المتخصصين خلال مناسبة تدوم أسبوعاً وتُعقد في مكان مختلف كل أيلول/سبتمبر. وفي العام المقبل، عام ٢٠٠٨، سوف يعقد المهرجان في يورك، وتستضيفه جامعة يورك. وتشمل المهرجانات العلمية المهمة الأخرى مهرجان أدنبرة العلمي الدولي ومهرجان أوركني العلمي الدولي ومهرجان شلتنهام العلمي.

٣٧٩- وتمثل مراكز العلم والاكتشاف استثماراً رأسالياً قدره ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني في مستقبل البلد يهدف إلى حث الجمهور غير المتخصص والمدارس على التمتع بالعلم بطرق إشراكية وتفاعلية، وذلك كجزء من أهداف إدارات الحكومة بشأن "التعليم والتعلم مدى الحياة". وفي كل عام، هناك تقريباً ١١ مليون زائر للمراكز العلمية يشاركون في أنشطة تتراوح بين حرية استكشاف الظواهر الطبيعية (أي تجربة موجهة من الزائر) والفرص التعليمية والمهنية. ويغطي العديد من المراكز العلمية مقررات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ومن أمثلة المراكز المتخصصة الحديثة المركز الوطني لعلوم الفضاء ومشروع عدن؛ كذلك ازداد عدد المتاحف التي أقامت "مراكز علمية". وتشمل الأمثلة الأخرى منصّة الإطلاق ومختبر الطيران في المتحف العلمي وXperiment في متحف مانشستر للعلم والصناعة.

٣٨٠- وتعمل المراكز العلمية بشكل وثيق مع شراكات دوائر الأعمال التعليمية ومع مجالس التعلّم والمهارات (والمجالس السابقة لها)، وتموّها الحكومة في حالات عديدة. وفي عام ٢٠٠٦، استُهل نظام تمويل بمنح للفنون قيمته ٣,٢ مليون جنيه إسترليني كجزء من برنامج العلم المحفّز للمشاركة التابع لصندوق استئمان ويلكوم من أجل دعم المشاريع الفنية التي تشارك في العلم الحيوي الطبي. وقد بُني هذا النظام على أساس النجاح الذي أحرزته مبادرات سابقة مثل Pulse وSciart والعلوم على المسرح والشاشة.

٣٨١- وتعزز المتاحف العلمية أيضاً فهم العلم والتكنولوجيا. وتشمل المتاحف أو مجموعات المقتنيات المهمة في المملكة المتحدة متاحف التاريخ الطبيعي والعلوم في لندن، ومتحف العلم والصناعة في مانشستر، ومتحف تاريخ العلم في أوكسفورد، والمتحف الاسكتلندي الملكي في أدنبرة. وتبين مجموعة مقتنيات المتاحف وصلات العرض الوطنية في ويلز كيف أدّت ابتكارات العلم والتكنولوجيا إلى نشوء صناعات الفحم والأردواز والصوف في ويلز. وقد طرأ تطور أيضاً على أسلوب المتحف في إشراك الجمهور. فعلى سبيل المثال، حطّم صندوق استئمان

ويلكوم الحواجز التقليدية القائمة بين العلم والفن عن طريق الاستثمار بشكل مهم في مجموعة متنوعة من مبادرات العرض، بما في ذلك عروض أقيمت مؤخراً في المتحف العلمي والمتحف البريطاني وصالة عرض توتن.

البحث والتطوير

٣٨٢- في المملكة المتحدة، تتحمل الصناعة الخاصة أغلب نفقات البحث والتطوير وذلك إما داخل الصناعة ذاتها أو من خلال عقود مع الجامعة أو غيرها من المؤسسات. وبلغ الإنفاق على البحث والتطوير في المملكة المتحدة ٤٦٧ ٢١ مليون جنيه إسترليني في عام ٢٠٠٥، أي ١,٧٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وقد وفرت الحكومة ٧١٣٠ مليون جنيه إسترليني أي ٣٣ في المائة من هذا الإنفاق الكلي. وتوفر الحكومة التمويل للبحث من أجل تطوير التكنولوجيا في البلد ورفاهه الاقتصادي، بالتعاون مع الصناعة والمجتمع العلمي، وتعزيز القاعدة العلمية والهندسية، والوفاء بمسؤوليات خاصة للإدارات الحكومية.

٣٨٣- ويركز برنامج البصيرة للمملكة المتحدة، ومركز استبانة الأفق المرتبط به، على الاستراتيجيات المقبلة عن طريق توفير مجموعة أساسية من المهارات للمشاريع المقبلة القائمة على العلم والاتصال بالقيادة في الحكومة وفي مجالي الأعمال والعلوم. ونقطة البداية لمجال مشاريعي ما هي إما قضية رئيسية يشر العلم فيها بالتوصل إلى حلول أو مجال علمي متقدم ما زالت تطبيقاته وتكنولوجياته المحتملة تتطلب الدراسة والتوضيح. ويتصدى برنامج البصيرة لقضايا ذات تأثير واسع النطاق على المجتمع - وقد شملت المشاريع السابقة الفيزيانات وحماية السواحل واكتشاف الأمراض المعدية وتحديدها وعلم المخ والإدمان والمخدرات. وتشمل المشاريع الجارية التصدي للسمنة. ونشر مركز استبانة الأفق مسحين كبيرين يستشرفان المستقبل على مدى الأعوام الخمسين المقبلة ويغطيان العلم والتكنولوجيا على حد سواء وجدول الأعمال الكامل للسياسات العامة.

٣٨٤- ومكتب العلم والابتكار مسؤول عن ميزانية علمية محددة مصممة لتقوية القاعدة العلمية والهندسية من خلال تمويل البحث والتدريب التالي للتخرج في الجامعات وكليات التعليم العالي وفي المؤسسات التي تتولى مجالس البحوث الثمانية تشغيلها، وتوفير المساعدة في شكل منح للتدريس والبحث اللذين تضطلع بهما الجمعية الملكية (بالنسبة للعلم) والأكاديمية الملكية للهندسة. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بلغت الميزانية العلمية ٣ ٤٥١ مليون جنيه إسترليني. وعلاوة على الميزانية العلمية، وفرت الحكومة ١ ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني (٢٠٠٦/٢٠٠٥) في شكل منح من أجل البحث العلمي في الجامعات.

رصد استخدام العلم والتكنولوجيا

٣٨٥- لدى المملكة المتحدة إطار تنظيمي شامل لرصد استخدام العلم والتكنولوجيا. ويتكون هذا الإطار من شبكة من الهيئات الاستشارية والتنظيمية تقدم المشورة للحكومة بشأن أمن المنتجات والعمليات، مثل اللجنة الاستشارية المعنية بإطلاق الكائنات المحورة جينياً في البيئة واللجنة الاستشارية المعنية بالأغذية والعمليات الجديدة، وأيضاً بشأن الجوانب الاجتماعية والأخلاقية للعلم، مثل اللجنة المعنية بالأدوية البشرية واللجنة الاستشارية المعنية بالمعالجة الجينية.

٣٨٦- وتثير بعض التطورات العلمية قضايا أخلاقية واجتماعية عويصة. فعلى سبيل المثال، تنطوي التكنولوجيا الحيوية الحديثة على احتمال تغيير الرعاية الصحية والزراعة بدرجة مهمة. وتراعي لجنة الوراثة البشرية وعدد من الهيئات الاستشارية الأخرى، بما في ذلك لجنة التنمية المستدامة واللجنة الملكية المعنية بالتلوث البيئي، الحاجة إلى تكامل قضايا التكنولوجيا الحيوية على نطاق أوسع مع الاعتبارات الزراعية والبيئية الأعم.

التعاون الدولي

٣٨٧- تقدم الحكومة مساهمة سنوية إلى صندوق التراث العالمي التابع لليونسكو الذي يساعد على حماية مواقع التراث العالمي المعرضة للخطر، والواقعة غالباً في بلدان متأثرة بالحرب. ومنذ عام ١٩٩٧، ساهمت المملكة المتحدة في اتفاقية التراث العالمي كما وفرت، على مر السنين، تدريباً رسمياً وغير رسمي لأعداد كبيرة من مهنيي المحافظة على التراث الأجانب.

٣٨٨- ويرأس ندوة المملكة المتحدة العالمية للعلم والابتكار المستشار العلمي الرئيسي في المملكة المتحدة، وهي تحدد أهداف المملكة المتحدة وأولوياتها بالنسبة للتعاون الدولي في أربعة مجالات: تميز البحث؛ والابتكار؛ والتأثير العالمي؛ والتطوير. وتعمل الندوة العالمية للعلم والابتكار أيضاً على تنسيق الأنشطة عبر الإدارات الحكومية الرئيسية والهيئات غير الحكومية دعماً للتضافر الدولي. وتمثل برامج الاتحاد الأوروبي العلمية مجالات مهمة للتعاون. وقد استمر تنفيذ البرنامج الإطاري السادس للاتحاد الأوروبي، الذي شاركت المملكة المتحدة في عدد كبير من مشاريعه، حتى عام ٢٠٠٢. وميزانية البرنامج الإطاري السابع، الذي ينفذ من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٣، أكبر بدرجة مهمة وهو مقسم إلى أربعة برامج رئيسية: برنامج "التعاون" الذي يدعم التعاون عبر الوطني في تسعة مجالات مواضيعية؛ وبرنامج "الأفكار" الذي يُنشئ مجلس بحوث أوروبي جديد؛ وبرنامج "الناس" لدعم قدرة الباحثين على التنقل وتدريبهم؛ وبرنامج "القدرات" لتعزيز القدرات البحثية الأوروبية والربط بينها في مجالات مثل البنى الأساسية البحثية والقدرات الإقليمية. والبرنامج الإطاري السابع مُتاح بشكل عام لمشاركة البلدان من خارج الاتحاد الأوروبي، وتتضمن برامجه المختلفة إجراءات خاصة لتشجيع هذه المشاركة. وتبلغ ميزانية هذا البرنامج ٥٤ بليون جنيه إسترليني تقريباً.

٣٨٩- وتواصل المملكة المتحدة مشاركتها في شبكة يوريكا التي تدعم البحث الموجه صناعياً والمشاريع الابتكارية التي تنفذها يوريكا بمشاركة ودولها الأعضاء. وتشارك المملكة المتحدة في عدد كبير من الأعمال التي يدعمها برنامج كوست (برنامج التعاون الأوروبي في مجال العلم والبحث التقني). وتشمل المنظمات الأخرى التي تشارك المملكة المتحدة فيها الوكالة الفضائية الأوروبية والمنظمة الأوروبية للبحوث النووية والمرفق الأوروبي لمزامنة الإشعاعات والمؤسسة العلمية الأوروبية.

اسكتلندا

السياسة الثقافية

٣٩٠- من أجل تعزيز حق مواطني اسكتلندا في المشاركة في الحياة الثقافية لمجتمعهم، تقترح الحكومة الاسكتلندية الأخذ بسياسة الاستحقاقات الثقافية من خلال مشروع قانون الثقافة (اسكتلندا). والاستحقاق الثقافي هو، بأبسط تعبير، فرصة للمشاركة في نشاط ثقافي، إما بشكل نشط أو ضمن الجمهور. ويُقترح أن تتشاور السلطات المحلية في

اسكتلندا مع السكان المحليين بشأن الخدمات الثقافية التي يريدونها، وأن تُعد الاستحقاقات المحلية استجابة لذلك. وهذا النهج يشجع السكان المحليين على المشاركة في التخطيط للخدمات الثقافية، والاستفادة من الفرص الناجمة عن ذلك والاستمتاع بها.

اللغة والثقافة الغيلية

٣٩١- اللغة الغيلية هي لغة يُتحدث بها في اسكتلندا منذ أكثر من ١٥٠٠ عام. وعلى الرغم من أن استخدامها تناقص على مرّ القرون فإنها ما زالت حيّة ولغة رسمية في اسكتلندا، كما أنها جزء ثمين من ثقافة اسكتلندا المتنوّعة. واللغة الغيلية جزء أساسي من هوية اسكتلندا الثقافية لا سيما بالنسبة لسكان الأراضي المرتفعة والجزر. وطبقاً لتعداد عام ٢٠٠١ هناك ٦٧٤ ٦٥ شخص عمرهم ثلاث سنوات على الأقل يستطيعون التحدث بالغيلية أو قراءتها أو كتابتها - وهذا العدد يمثل ١,٣ في المائة من سكان اسكتلندا. كذلك تم لأول مرة تسجيل عدد الأشخاص الذين يبلغون سنتين من العمر على الأقل ويستطيعون التحدث بالغيلية أو قراءتها أو فهمها حيث بلغ ٣٩٦ ٩٢ أي ١,٩ في المائة من السكان. وتسكن أكبر تجمّعات المتحدثين بالغيلية في ناهيليانانانيار والأراضي المرتفعة وأرجيل، ولكن هناك العديد ممن يتحدثونها أيضاً في مختلف أنحاء البلد، أما أكبر تجمّع وحيد لمحدثيها ففي غلاسغو.

٣٩٢- وتعمل الحكومة الاسكتلندية بدأب منذ عام ١٩٩٩ من أجل تعزيز وضع اللغة الغيلية في اسكتلندا. وقد تقدمنا على وجه الخصوص بقانون اللغة الغيلية واستثمرنا في التعليم بواسطة الغيلية بمستويات قياسية. وتلقى قانون اللغة الغيلية الموافقة الملكية في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وبدأ العمل به في شباط/فبراير ٢٠٠٦. والهدف من هذا القانون هو ضمان مستقبل مستدام للغة الغيلية عن طريق تحديد اتجاه لأنشطة تطوير الغيلية من خلال اتباع نهج استراتيجي بدرجة أكبر بشأن كيفية تفاعل القطاع العام مع اللغة. وبموجب هذا القانون يتعين على المجلس المعني بالغيلية أن يقدم المشورة بشأن اللغة والثقافة الغيلية وتعليم الغيلية وأن يُعد خطة وطنية للغة الغيلية تحدد الاستراتيجيات والأولويات لتطوير اللغة والثقافة الغيلية وتعليم الغيلية في المستقبل. وسوف يتسنى أيضاً للمجلس المعني بالغيلية أن يطلب من السلطات العامة الاسكتلندية أن تضع خططاً محلية بشأن اللغة الغيلية لتحديد طريقة استخدام هذه الهيئات للغة الغيلية.

٣٩٣- وقد اتخذت الحكومة الاسكتلندية عدداً من الخطوات المهمة في سبيل التوسع في تعليم اللغة الغيلية وتقويته. وتعلّم الغيلية متاح الآن في جميع مستويات التعليم بدعم من العديد من الموارد والمواد المحسنة. وبالإضافة للتمويل التعليمي الأساسي، تم توفير موارد إضافية مهمة للسلطات المحلية من أجل مساعدتها على الاضطلاع بتعليم الغيلية. وقد سعت الحكومة الاسكتلندية إلى معالجة النقص في مدرسي الغيلية. وفي هذا الصدد أنشئ فريق العمل المعني بمدرسي الغيلية الذي صاغ توصيات بشأن تعيين مدرسي الغيلية واستبقائهم. ويركز فريق عامل آخر على توفير تكنولوجيا المعلومات وتطوير المناهج، لا سيما على المستوى الثانوي. ويعمل هذا الفريق على التوسع في توفير الغيلية في المستوى الثانوي كما ينظر في استخدام طرق جديدة للتعليم بالغيلية في الحالات التي لا يُتاح فيها مدرسون أو التي يكون الطلب فيها محدوداً. والفنون الغيلية لها أيضاً وجود بارز في اسكتلندا وهي سمة مهمة من سمات الحياة الثقافية الاسكتلندية. وتحظى اللغة الغيلية أيضاً بدعم السلطات المحلية ومجلس الفنون الاسكتلندية ومؤسسة الأراضي المرتفعة والجزر وعدد من الهيئات العامة الأخرى.

ويلز

٣٩٤- خطة العمل الوطنية لحكومة جمعية ويلز بشأن جعل ويلز ثنائية اللغة هي *Iaith Pawb* التي تهدف إلى وضع اللغة الويلزية في قلب عملية تطوير السياسات من أجل المساعدة على جعل ويلز ثنائية اللغة. وهي تعني أساساً بتعزيز وإدامة استخدام اللغة الويلزية وتوفير أكبر قدر من الفرص لسكان ويلز لضمان أن باستطاعتهم استخدام اللغة وتعلمها، إذا أرادوا ذلك، كجزء من حياتهم اليومية. والجمعية ملتزمة بجعل الاعتبارات الخاصة باللغة الويلزية جزءاً أساسياً في عملية تقرير السياسات المتعلقة بجميع الحقائق الوزارية في الجمعية. ويتعين على الوزراء تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل إلى لجائهم المعنية على أساس سنوي. وسوف تكون سياسات الجمعية وتشريعاتها ومبادراتها وخدماتها متسقة مع مبادئ هذا النظام، كما ستجسد طبيعة ويلز الثنائية اللغة وتتوافق معها. وسوف تحترم المبدأ القائل بأنه ينبغي للخدمات العامة في ويلز أن تعامل الويلزية والإنكليزية على قدم المساواة وأن تدعم استخدام الويلزية وتيسره.

٣٩٥- وقد زادت حكومة جمعية ويلز من التمويل المقدم لمجلس فنون ويلز من ١٤ مليون جنيه إسترليني في الفترة ١٩٩٨/١٩٩٩ إلى أكثر من ٢٧ مليون جنيه إسترليني. وكان هناك استثمار أيضاً في مواقع أخرى مثل مركز الألفية في ويلز وأماكن فنية أخرى تتيح للفنانين المزيد من الفرص لعرض أعمالهم وتسويقها. وقد أطلقت مؤسسة فنون ويلز الدولية، بالتعاون مع المجلس البريطاني، سلسلة من المبادرات التي نقلت المعارض والفنانين للخارج. وتدعم جوائز ويلز للإبداع وجوائز تُمنح بموجب أنظمة منح أخرى الفنانين في ويلز وتستبقيهم في ويلز ريثما يحققون سمعة دولية. وعززت مؤسسة تجارة ويلز الدولية أيضاً الفن الويلزي في محافل وسياقات مختلفة.

٣٩٦- ويشجع مجلس فنون ويلز بيع الأعمال الفنية للأفراد من الجمهور وصلات العرض التجارية باستخدام نظام *Principality Collector*، وهو نظام للإقراض بلا فوائد. وقد احتفل النظام بعيده الخامس والعشرين في عام ٢٠٠٥. وازداد عدد السلف بنسبة ٢١ في المائة تقريباً كما ازدادت قيمة النظام بنسبة ٧٩ في المائة - من ٤٧٧ ٧٧١ جنيه إسترليني في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٥٤ ٧٩٢ جنيه إسترليني في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وازداد عدد وصلات العرض المشاركة في النظام من ٦١ في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٩ حالياً وهو ما يجسد نمو النشاط في هذا القطاع داخل ويلز.

٣٩٧- وفي عام ٢٠٠٥، وقّع مجلس فنون ويلز ورابطة الحكومة المحلية الويلزية مذكرة تفاهم. وتجتمع السلطات المحلية بانتظام مع مسؤولي المجلس الرئيسيين من أجل إعداد مبادرات بشأن قضايا إستراتيجية أوسع، مثل مهرجان ليفربول ٢٠٠٨ الذي يتولى المجلس تنسيقه بالإنابة عن السلطات المحلية. والوزراء والأعضاء التنفيذيون المسؤولون عن الثقافة في كل سلطة محلية هم أعضاء في اللجنة الإقليمية المعنية المنبثقة عن مجلس فنون ويلز، بدعم من المسؤول الرئيسي التابعين له.

٣٩٨- والسلطات المحلية شريك تمويل رئيسي في عدد من الحالات عبر ويلز، مثل دعم فلينتشاير لمسرح *Clwyd Theatr Cymru*. ويعمل مجلس فنون ويلز بشكل وثيق مع السلطات المحلية من أجل ضمان الاستدامة المالية والتوازن البرنامجي. وتتصل الأفرقة الإقليمية لمجلس فنون ويلز بانتظام بمسؤولي تطوير الفنون في السلطات المحلية بشأن التطبيقات والمشاريع والإستراتيجيات، مثل مجلس مقاطعة كونيوي ومجلس غويند وبمروكشاير، التي

تعمل بشكل وثيق مع مسؤولي مجلس فنون ويلز من أجل تقاسم أفضل الممارسات. ويتصل مجلس فنون ويلز بالرابطة الوطنية لمسؤولي الفنون في الحكومات المحلية على المستويين الإقليمي والوطني كما يتولى تشغيل برنامج استثمار السلطات المحلية الذي يوفر ما يصل إلى ٢٢٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني من تمويل اليانصيب سنوياً لوظائف مسؤولي تطوير الفنون. ويتعاون مجلس فنون ويلز مع السلطات المحلية من أجل توفير المسرح في مجال التعليم والمسرح للشباب، مثل مسرح Cwmni'r Fran Wen الذي يتلقى الدعم من غويند وأنغليزي وكونوي. والسلطات المحلية شريكة مالية أيضاً في توفير الرقص المجتمعي في شمال ويلز حيث تدعم مقاطعات شمال ويلز الست جميعاً شبكة رقص ومسؤول غير متفرغ عن الرقص في كل مقاطعة.

٣٩٩- وقد أنشأت دنجشاير ووركسهايم وكالات معنية بالفنون في المدارس تعمل على تنسيق استخدام أموال اليانصيب لتيسير عمل الفنانين في المشاريع المدرسية. وطورت خدمة الفنون في مقاطعة دنجشاير ومجلس فنون ويلز أيضاً فنوناً رائدة في مجال الرعاية الصحية في الهيئات الاستثنائية للخدمات الصحية الوطنية في كونوي ودنجشاير، وهي فنون يجري تطويرها الآن عبر كامل شمال ويلز مع سلطات وهيئات أخرى من الهيئات الاستثنائية للخدمات الصحية الوطنية.

٤٠٠- ومن خلال العمل معاً بشكل وثيق، استطاع مجلس فنون ويلز والسلطات المحلية توسيع التواصل ليشمل مدارس أخرى عديدة في المناطق المحرومة وغير المحفزة، وزيادة انتشار الأشكال الفنية، وإعداد مشاريع أكثر إثارة وابتكاراً. وهناك أيضاً اتصال منتظم بين فريق الفنون الترفيهية المسائية التابع للمجلس و٢١ سلطة محلية من السلطات المحلية الاثنتين والعشرين.

— — — —